مكتبة الرأي (١١)
المؤسسة الصحفية الأردنية

الجزء الأوّل من "إعسار صحافي"

صحافة ... ولكن!

باسم ابراهيم سكجها

الطبعة الالكترونية
الطبعة الورقية صدرت في العام 1996

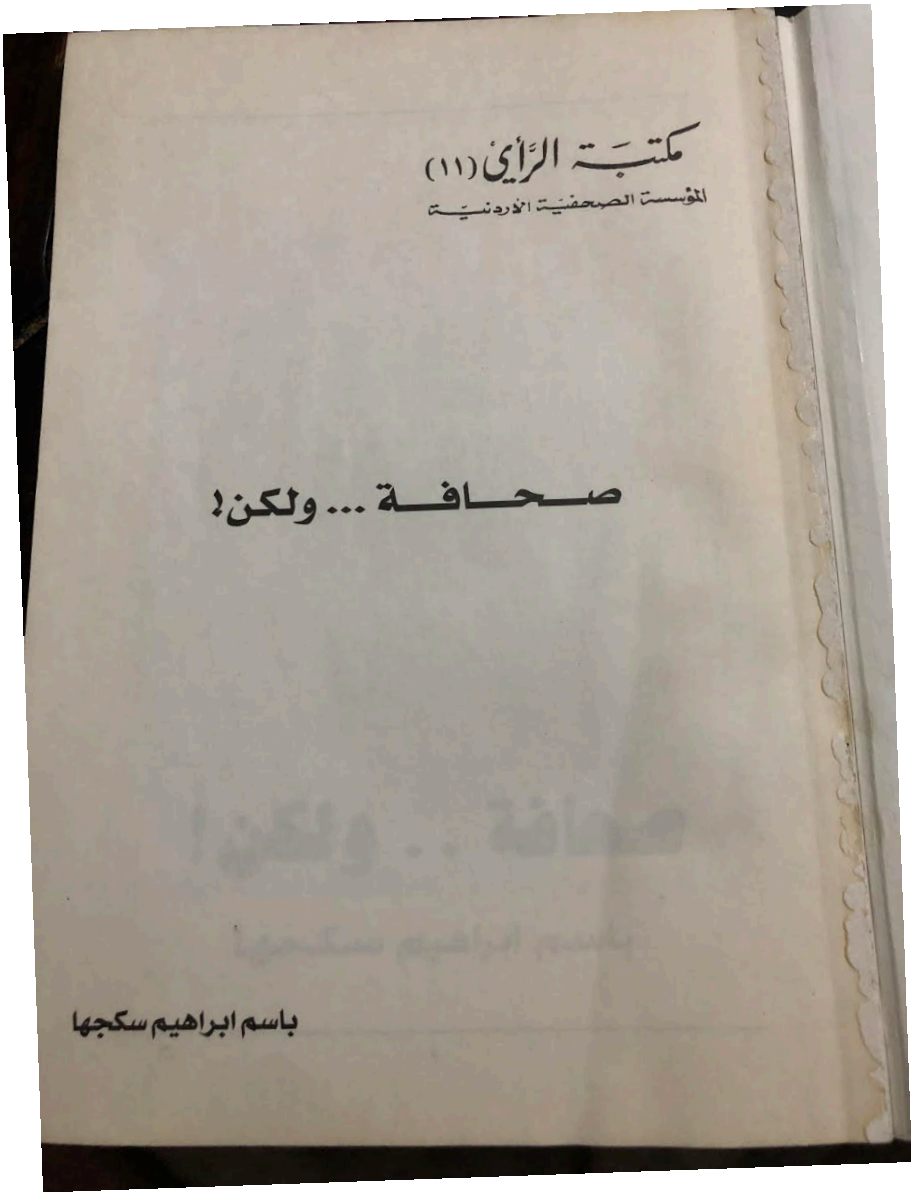

"صحافة، ولكن!" 1

الجزء الأوّل من "إعسار صحافي"

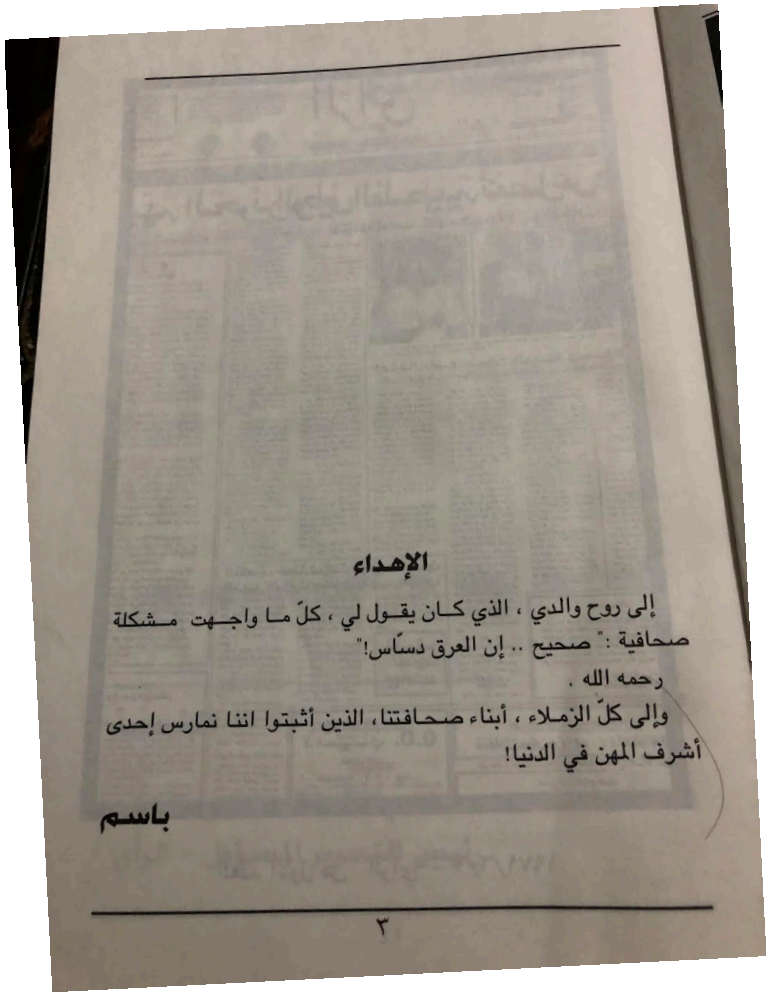

الإهداء

إلى روح والدي ، الذي كـان يقـول لي ، كلّ مـا واجـهت مـشكلة صحافية : " صحيح .. إن العرق دسّاس!"
رحمه الله .
وإلى كلّ الزمـلاء ، أبناء صـحافتنا، الذين أثبتوا اننا نمارس إحدى أشرف المهن في الدنيا!

باسم

٣

الإهداء

إلى روح والدي، الذي كان يقول لي، كلّ ما واجهتُ مشكلة صحافية:“ صحيح ... إنّ العِرق دسّاس!“
رحمه الله.

وإلى كلّ الزملاء، أبناء صحافتنا، الذين أثبتوا أنّ, ا نمارس إحدى أشرف المهن في الدنيا!

كما أتوجّه بشكر خاص إلى هبة باسم سكجها
على إعادة إنتاج هذا الكتاب إلكترونيا

المقدمة:

بقلم الاستاذ محمود الكايد

عمان في أكتوبر/ تشرين الثاني 1996

1

شعور من الخوف، أو التهّيب، تملّكني، وأنا أحاول أن أكتب مقدمة لمطبوع يتحدّث، بشيئ من التفصيل، عن وقائع ومعلومات، وعن يوميات وذكريات، من تاريخ الصحافة الاردنية، ذلك أن الخوض في هذا "التاريخ" وتقليب أوراقه، أمران في غاية الصعوبة والحساسية ... ومن يلج هذا الباب، فكأنما يسير في حقل ألغام.

ولا أحسب أنّ أحداً، في يومنا هذا، يمكنه أن يتناول هذا الموضوع بقدر كاف من الدقة، أو الأمانة الصحفية، أو المسؤولية التاريخية، ويستطيع أن يورد أو يفرّغ ما لديه من معلومات، أو وثائق، أو أوراق، دونما تحفّظ أو إختزال، ودونما إخفاء الكثير من الوقائع والأحداث، وإختصار للعديد من السير والموضوعات، التي قد تكون موضع خلاف ومساءلة.

فالكاتب، أو المؤرخ أو الصحفي، في بلدنا، يجد نفسه محجماً عن تناول الموضوعات ذات الصبغة "التاريخية" لا لنقص في المعلومات، أو شحّ في المصادر، أو الوثائق، ولا بسبب قصور لدى كتابنا وصحفيينا، أو عدم قدرتهم على تقديم الحقائق، ولكن بسبب التكوين النفسي لمجتمعنا، وتركيبته الاجتماعية. فنحن لم نصل بعد، لأسباب سياسية وتربوية وقبلية وجهوية، الى الدرجة التي نقبل فيها الحقيقة، كما هي، والوقائع كما جرت، والمواقف

وكيف اتخذت، سواء في أمور السياسة، والصحافة أو الإعلام، أو حتى في المواقف من القضايا الوطنية والقومية... وهذا ينطبق على الذين طواهم الموت، أو الذين ينتظرون، كما ينطبق على المسؤولين الذين شغلوا مراكز في الإعلام، وكذلك على الكتاب والصحفيين، ممّن كان لهم دور أو مسؤولية في الصحافة الاردنية.

2

ولمّا كنت واحداً من المنغمسين، حتى الأذنين، في الكثير إن لم يكن في معظم الوقائع والأحداث والظروف، التي مرّت بها صحافتنا وصحفيونا وكتّابنا، فإنني أجد نفسي في غاية الحرج، إذا ما اردت أن أكتب في تاريخ الصحافة.. سواء ما عاشته من أيام فرح وإنتشاء بالنجاح والتقدم، وأيام سعادة بالنهوض وتقديم الجديد، أو ما عاشه الصحفيون والكتاب من ساعات إعتزاز بموقف شريف، أو ساعات بهجة وسرور بالفوز بسبق صحفي، أو تقديم معالجة جريئة، أو مقال جيد ومثير. أو ما قاسته الصحافة من تضييق حريتها، واستقواء عليها، وإختطاف لها في ظروف معروفة... ثم ما واجه الصحفيون والكتاب من محاصرة وتشويش وتشكيك ومنع من الكتابة، وغيرها من صنوف التضييق والحرمان. حتى وصل الأمر، في بعض من تبوأوا مراكز في الاعلام، الى حدّ الكيد والدسّ

والوقيعة بين الصحفيين بعضهم مع بعض، وبين الصحفيين والمسؤولين في الدولة.

أعود فاقول: كنت واحداً من الذين عايشوا هذه الأحداث والوقائع، بحلوها ومرّها، يوماً بيوم، وعلى مدى ما يزيد على ربع قرن من الزمان، هو - في رأيي- التاريخ الحديث للصحافة الأردنية... ففيه كبرت، وفيه نمت وتطورت، وفيه تدرّبت كوادر صحفية وفنية قادرة، وفيه قفز العشرات، بل المئات، من الصحفيين والكتاب والأدباء والشعراء، إلى مراكز متقدمة في ميادين الصحافة والإبداع، وفي مجالات الثقافة والفنون، ووصلوا إلى مراتب عالية، نستطيع ان نفخر ونتفاخر بهم، وبالدور الذي قامت به الصحافة، في إبراز المواهب، وتقديم كلّ ما هو واعد وجيّد إلى القراء، كأفضل ما يكون التقديم.

ولهذا، أجدني متردداً، وأنا أحاول أن أكتب تقديماً لأوراق ويوميات وذكريات الأخ والزميل باسم ابراهيم سكجها، خاصة وأن في الذاكرة، ولديّ من الاوراق، الكثير مما سيمرّ عليه "باسم" مرّور الكرام، وهذا ما يزيد في تردّدي، ويضطرّني إلى الإبتعاد، أو التغاضي عن الموافقة بعينها، والإحتماء بالتعميم، حتى لا أسمي الاشياء بأسمائها، والأحداث بوقائعها وتواريخها، مؤملاً أن يأتي يوم يتاح لي، ولغيري، أن يقول ما يريد بصراحة ووضوح.

3

ولكني، وأنا أقلّب أوراق أخي "باسم"، لم أستطع أن أبعد صورة المرحوم الأخ والزميل ابراهيم سكجها "أبو باسم" من أمامي، وأتخيّله يقرأ اوراق "باسم" كما أقرأها اليوم... فأوراق باسم هي إمتداد حيّ ومتحرك لحياة والده، إن في الأسلوب الرشيق الذي دبّج به "باسم" أوراقه، أو في الحروف المتراقصة الجميلة، التي خطّ بها باسم كلماته والمشابهة تماما لحروف والده، أو في النَفس الطيب الذي يفوح من كلماته، أو في الروح السمحة التي تحلى بها فقيد الصحافة "أبو باسم" طيلة حياته المتعبة والمشرّدة، وعلى إمتداد تاريخه العفيف الشريف، وعمره الحافل بالصدق، والترفع والاستقلال.

لذلك، وجب عليّ أن أقول في أوراق ويوميات باسم، ما أعتبره تكريماً لروح "أبو باسم"، أكثر مما أعتبره تقديما لكتاب "باسم".

الصحافة في الأردن، على أية حال، ومهما قيل فيها، أو أخذ عليها، فإنني أستطيع أن أقول، ومن موقعي فيها، ومعايشتي لها ومعها مدة طويلة، إنها قامت بدورها، وأدّت رسالتها في العقدين الماضيين، على نحو مقبول. كانت قريبة من صوت المواطن، تعكس همومه ومشاكله، وتعالج ما ينشأ من قضايا

ومشاكل في المجتمع معالجة موضوعية، وتراعي الصالح العام، وتهدف إلى التطوير والتحسين والتقدّم في سائر المجالات والميادين، دونما تسكّع او إرتزاق، أو متاجرة هنا وهناك.

4

وكما هو الحال في القضايا المحلية والإجتماعية والإقتصادية والثقافية، فكذلك في القضايا الوطنية والقومية والإنسانية، إذ ما من قضية، أو حدث وطني أو قومي، إلا وكان للصحافة الأردنية، وللصحفيين الأردنيين، منها مواقف واضحة وصريحة.

فقضية فلسطين، كانت على الدوام، الهمّ الأول للصحافة والصحفيين، وإلتزامها بها إلتزام وطني وقومي ثابت، وموقفنا من الصهيونية كفكر عنصري، ومن إسرائيل كقاعدة عسكرية لهذا الفكر، موقف ثابت، وموقفنا من كون الصراع العربي الصهيوني صراع وجود ومصير موقف ثابت، وإدانتنا لكل صوت إقليمي، أو طائفي، موقف ثابت، وتأكيدنا على التضامن العربي والنهج الوحدوي، وشجبنا للتناحر العربي الرسمي، وتصدينا لكل ما في الواقع العربي من مآس ومرارات ومظاهر ضعف وتمزق مواقف معروفة وثابتة.

كلّ هذا، وغيره، من المواقف والمعالجات والكتابات، عكسته الصحافة الاردنية ... الأمر الذي يدفعني إلى الشهادة -والشهادة أمانة- أن صحافتنا كانت، وبالرغم من كل الظروف التي مرّت بها، وبالرغم من إنحنائها أحياناً أمام موجات القوّة والتجبّر، فسرعان ما ظلّت تنهض بعد مرورها، لتواصل نهجها، ولتظل صحافة الوطن والمواطن، يُقبل عليها الناس، ليجدون فيها ما يرضيهم من آراء وتعليقات وأخبار.

وأنها -أي الصحافة الأردنية - اذا ما قيست، أو وضعت جنباً الى جنب، بمثيلاتها في الدول الشقيقة، أو دول العالم الثالث، فإنها بلا شك تحتل المكانة المتميزة والمرموقة.

5

على أني لا أغفل، وأنا أقدم أوراق أخي باسم، حقيقة في غاية الاهمية، وهي أن صحافتنا برز فيها كتاب لامعون، ومعلقون محترمون، وأصحاب رأي واضح وصريح، كما ان أقلاماً جريئة ومقاتلة أخذت مكانها في أعمدة الصحف، عبّرت عن طموحات وآمال المواطن في الوحدة والتقدم، وقد لقيت هذه الاقلام كل تقدير وإنصاف وقبول من القراء والمواطنين. ومن هذه الاقلام، على سبيل المثال، لا الحصر، قلم الاستاذ فهد الريماوي الذي خاض الكثير من المعارك و المناكفات، لا بل النضالات مع

المسؤولين، سواء في الدوائر الرسمية أو رؤساء التحرير في الصحف، من أجل أن يحافظ على سوية مقالاته، ونبض كلماته الحارة وأفكاره الصدامية، والمتحدية لكل أنواع التراخي والإنهزام، ولكل أشكال التمزق والإنتهاز والنكوص، وربما يأتي يوم عليّ، أو على الأخ فهد، لنتمكن من تسجيل هذه المناكفات و"النضالات" والمساجلات، ففي ذلك إغناء للمسيرة الصحفية وتأريخ لها.

ولا أريد أن أطيل الحديث، عن الصحافة والصحفيين، في الأردن، بل سأكتفي بهذه العجالة، وأترك للقارئ العزيز أن يبدأ مشواره مع أوراق "باسم سكجها" الصحفية، وأنا على يقين أنه سيجد في هذا المشوار ما يتوخاه من المتعة والفائدة.

وليكن إنجاز الأستاذ باسم هذا حافزاً لزملاء باسم، وزملائنا جميعاً، أن يحاولوا ويفعلوا ما فعل باسم، ويكتبوا كما كتب، ويؤرخوا للصحافة والصحفيين في بلدنا العزيز.

فاتحة الحوار

1

" إذا كان هناك سبب واحد، لتأخر وصول الديمقراطية إلى الاردن، فهو أنتم، أيّها الصحافيون، فقد رضيتم بالأحوال، وكنتم جزءاً منها، وساعدتم، برضوخكم المتواصل، على تطاول الحكومات المتتالية!"

ليس هذا، فقط، ما قاله الدكتور محمد مصالحة، الأستاذ الجامعي، بشكل قطعي، دون أن يسمح لأحد بالرد، أو يترك لنا فرصة للإيضاح، بل أمسك بالمايكروفون، مطولاً، وقال في الصحافة الاردنية، فينا، ما يقال وما لا يقال!

كان ذلك في ندوة متخصصة بالصحافة الأردنية، عقدت في العام ١٩٩١.

وإذا أخذنا "حسن النيّة" عنواناً لما قاله الدكتور، وأظنّها كذلك، فإننا لا نجد تفسيراً سوى أنه لا يعرف ما مرّ به الصحافيون الأردنيون، الصحافة الأردنية، خلال عشرات السنوات!

لا يعرف لسببين:

+ لأنه لم يسأل، ويبحث!

+ لتقصير من كبار صحافيينا، لأنهم لم يكتبوا، بعد، قصّة الصحافة الأردنية... كما عاشوها، وكما جرت فعلا!

2

كنّا صِغاراً، وكان مألوفاً، في بيتنا، أن يرى ربّه عاطلاً عن العمل!

كان يعود الى البيت، ليقول، بسخرية عجيبة: تركت الجريدة!

ويجلس شهوراً، محّولا المنزل الصغير إلى مكتب، يستقبل أسرته الحقيقية، من الزملاء والصحافيين، والحديث، عادة، عن هموم المهنة!

وكان يعودُ، في وقت لاحق، إلى عمل آخر، في جريدة أخرى، لكن العودة إلى البيت، أصبحت قدراً لا بد منه، بل لا مفر منه... أبدا!

وما بين العودة إلى البيت، والعودة الى العمل، كانت أسئلة الزملاء تلاحقه: لماذا لا تكتب قصّة الصحافة الاردنية... كما عشتها؟

وكان السؤال بالنسبة له كئيباً، تماماً كالأوقات التي يعيشها بعيداً عن عمله، الذي كان إليه أقرب إلى العشق، من أيّ شئ آخر.

كان كئيباً، لأنه يحمل، في طيّاته، إحتمال أنه لم يعد قادراً على العطاء، أو انه صار بعيداً عن حبيبة قلبه : الصحافة.

لهذا كانت إجابته الدائمة: سأكتب في الوقت المناسب!

لكنّ الوقت المناسب، للأسف، لم يأت، بل أتى وقت "غير مناسب"، حيث عاجله المرض، مرض الفراق، فراق الصحافة، قبل أن يأتي وقت الفراق الكبير ... فراق الحياة!

3

عاش الوالد خمساً وستين سنة، قضى منها خمسة وأربعين عاماً في الصحافة!

ولعلّه الصحافي الأردني الوحيد، حتى الآن، الذي لم يعمل، أبداً، في مهنة غيرها، مع أن ما طاله منها، من شقاء، لم يطل غيره من الصحافيين!

ومع هذا، كنت أعجب، وما أزال، كيف ظلّ يعشقها حتى اليوم الأخير من عمره. كنت أعجب، إلى درجة التساؤل، أحياناً : مَن يُحبّ أكثر ؛ الصحافة.. أم أنا، ولده الوحيد؟!

لكنّ القدر، الذي مارس عليه عمله، بإصرار كبير، طيلة السنوات، إرتدّ، في لحظة مباغتة، عليّ أنا، فأجد نفسي، الآن، أتساءل التساؤل ذاته: من أحب أكثر ... الصحافة، أم ولدي الوحيد ابراهيم؟!

وبالفعل، لا أظنني قادراً على إجابة صادقة، تُريح الضمير، سوى أن الصحافي يظلم، أول ما يظلم أولاده، الذين يكبرون،

فيكبر معهم إحساسهم بنقص كبير من الحنان... حنان الأب، الذي إتخّذ له زوجة أخرى... وأولاداً آخرين!

4

وقد مررتُ، تماما، بهذه الحالة!

إذ كيف يكفيك، من حنان الأب، قُبلة منه، يطبعها على جبينك، وأنت نائم، فجر كلّ يوم، بعد عمل إستغرق من يومه ثماني عشرة ساعة؟!

مررت بهذا، وأكثر، لكنني مررت، أيضاً، بساعات قليلة، توازن هذا كله، وتفوقه حناناً، ومشاعر صادقة، من أولاده الآخرين، الآتين من زوجة أخرى: الصحافة!

ففي السيارة، التي نقلت جثمانه، كان يوسف العلان هو السائق، وكان يُحيط به: أحمد سلامه، عبدالوهاب الزغيلات، يوسف العبسي، خليل المزرعاوي، عماد الحمود، محمد الدعمة، فيصل الشبول، وآخرون.

وجدت نفسي، يومها، محاطاً بإخوة مخلصين، أحبّوه كما أحببته فعلاً.

ووراء السيارة نفسها، كانت المئات من السيارات تحمل الكثيرين ممن عرفوه وأحبوه، والكثيرين الكثيرين ممن سمعوا عنه، فقدّروه، وها هم يحضرون لحظات وداعه الأخيرة.

وكانت الجنازة، التي لاقت برجل مثله، ردّا سافراً على تساؤل ظلّ يلازمني سنوات وسنوات: ما هذا الجحود بحق هذا الرجل، الذي قدّم الكثير، ولم ير سوى القليل؟

وكانت رداً "جميلاً" يؤكد أنّ الصحافي رجل عام... عائلته كبيرة، أكبر بكثير من زوجته وأطفاله!

لكن تساؤلاً آخر، قفز إلى ذهني: هل كان عليه أن يموت، حتى يعرف حجم حبّه وتقديره؟!

5

وكما وجد نفسه، كثيراً، عاطلاً عن العمل، وجدت نفسي كذلك، في صيف ٩٢، فعدت إلى أوراق الوالد، المنشورة وغير المنشورة، لأكتشف أنها أساس متين لسرد قصّة الصحافة، أو في القليل، جزء منها.

وأثناء العمل، كنت أجد نواقص، هنا وهناك، ولإستكمالها، رأيت أن أوسع مجال البحث، فالتقيت مع بعض مَنْ عاشوا وعايشوا كلّ حدث.

ولانّ للحقائق أكثر من وجه، كانت الرواية تتباين، وتختلف، وتتناقض أحيانا، لهذا فالأمر كان يصل إلى حد الأحباط، في الوصول إلى الحقيقة الكاملة.

ولكن المنطق، يظل هو المنطق، وعلى أساسه، فقط، كنت أنحاز إلى هذا الرأي أو ذاك... أمّا ما كان مدعوماً بالوثيقة، فيظلّ هو الأصل... وهذا ما اعتمدته، في أغلب الاحوال.

وعلى أية حال، فإنني، هنا، لا أدّعي الوصول الى الحقيقة الكاملة، فَمَنْ منا يستطيع أن يفعل؟

لكنني، في واقع الآمر، حاولت الإقتراب منها، بقدر ما سمحت لي المعلومات... والصراحة!

6

وفي مرحلة من الكتابة، حين غرقت في بحر من الأوراق المهمّة، التي تكشف، أحياناً، ما لا يعرفه إلا القليلون، وحُفظت

في الأدراج المغلقة، كنت أستشير مَنْ أثق برأيهم. وكان محبطاً جداً، أن أستمع، مثلاً، الى أحد كبار صحافيينا يهمس في أذني: " لسنا نعيش في أميركا.. ولا حتى مصر، فالأردن لا يحتمل نشر الامور، كما جرت فعلا، وسوف تخلق لك أعداء أكثر مما تتصور!"

وكان مُحبطاً، أكثر، أن أستمع إلى واحد من كبار صحافيينا، يقول لي: " فتح الملفات أمر لا تُحمَد عقباه في بلادنا" ولكن، وللحق، في مقابل هذا وذاك، كنت أجد الكثير ممن يشجعونني، ويحثونني على الإستمرار، بل ويفتحون لي ملفاتهم الشخصية، وقلوبهم، وعقولهم.

وفي الحقيقة، فانّ ثمة قناعة تكوّنت لدي، قبل الآن بالطبع، مفادها: أن من حق الناس أن تعرف الامور كما جرت، وأن تُشكّل قناعاتها على هذا الأساس.

وأظن، مُحتملاً أي إثم ناتج عن هذا الكلام، أنني مارست، خلال السنوات القليلة، في المهنة، هذه القناعات، لهذا كان لي نصيبي، أيضا، من المتاعب، ومن الحروق، التي تطال قشرة الجلد، ولا تصل إلى اللحم، ليعود الجلد نضراً بعد حين... ليس طويلا!

فقد كتبتُ عن أشخاص، ومؤسسات، ما لم يُرضهم، في أول الأمر، وكانت تصل المسائل، أحيانا، إلى التهديد بالضرب، وأحيانا أخرى بأكثر من ذلك!

لكن الأيام كانت تمرّ، فلا يأتي من يضرب، أو مَنْ يفعل أكثر... بل إن كثيراً ممن هدّدوا، عادوا أصدقاء، كما كانوا، دون أن أغير قناعاتي في ما كتبت!

7

وأكاد، بناء على ذلك، وعلى غيره ايضاً، أنْ اسمع منذ الآن، مَنْ يشكك في ما كتبت من أصله، أو مَنْ يشكك في صحة الرواية، أو تلك، أو من يُخرج رواية عن سياقها، أو من يزيد من الروايات ما يدعم فكرة موجودة، أو من يؤيد الرواية... أو من يصحح شيئاً، أو من يطلب أكثر!

أقول، بإختصار: أكاد أسمع، منذ الآن، من يؤيد، ومن يعارض!

ولهؤلاء، جميعاً، سأقدم الشكر، مطالباً بالكتابة، على أساس أن ما كتبته ليس سوى بداية حوار، عنوانه: الصحافة الأردنية، التي هي عنوان الديمقراطية، هذه التي إرتضينا، جميعاً، على

مـا يـبدو، أن تـكون عـنوان الـحياة الـسياسـية الأردنـية، فـي المستقبلين القريب والبعيد، وأي مستقبل لا يتأسس على فهم تجربة الماضي، مستقبل بلا مستقبل...

بلا أفق!

8

وأخيراً، وآخراً أيضاً، فقد تزاوجت في هذا الكتاب غايتان؛ واحدة شخصية، وأخرى عامة.

والشخصية، كما هو متوقع؛ أن أفي الرجل، والدي، وأستاذي المرحوم ابراهيم سكجها، حقّه، في نشر غير المعروف عن حياته، التي قد تكون جوانب مهمة، من حياة الصحافة الأردنية والفلسطينية.

وسوف أسجل، هنا، مفارقة تؤشر إلى شيء من الخلل، الذي كانت عليه الصحافة، ونتمنى ان تكون خرجت منه فعلا:

في بدايات العام ٨٩، بادرت صحيفة أردنية (الدستور)، كان الوالد من مؤسسيها، إلى تكليف الزميل طلعت شناعة، بتسجيل يوميات الوالد، ضمن سلسلة ذكريات تنشرها الصحيفة، الوالد

أعطى شناعة ما يريد، لكن إدارة الصحيفة لم تنشره، مع أنها نشرت للآخرين، بسبب خلافات شخصية!

وهنا، في بداية الكتاب، فصل يحمل عنوان: "حديث الذكريات"، إستأذنت الزميل بنشر ما سجله من الوالد، بالإضافة الى ما كان كتبه في مواقع أخرى، ويتعلق بتاريخ الصحافة.

وفي الغاية الثانية، العامة، لن أقول، الآن، سوى إن كتابي "فاتح حوار"، أتمنى أن تشارك فيه كافة الأطراف، بحيث تكون حصيلته، حصيلة الحوار، التاريخ الكامل للصحافة الاردنية.

الاحد ٤ ك ٢ ١٩٤٨
٢٢ صفر سنة ١٣٦٧
السنة الـ ٣١ العدد ٢٥٩-٦٨٠٦

جريدة سياسية اخبارية مصورة
مؤسسها وصاحبها : عيسى داود العيسى
رئيس التحرير المسؤول : يوسف حنا
تأسست عام ١٩١١

الثمن ١٥ ملا

فلسطين

الثمن ١٥

المعارك الرهيبة تمتد من القدس ويافا في الجنوب

اشتبا كات القدس امس تشمل المدينة القديمة والضواحي وتستمر ساعات طويلة وا

حركة التفاف على مستعمرات يهودية بجوار يافا ـ نداء الاتحاد النسائي الفلسط

FALASTIN
Sunday 16-2-1947
Vol XXX No 282-6537

الاعلانات والاشتراكات تراجع الادارة بشأنهما
ووكالات «فلسطين» في انحاء البلاد كافة
صندوق البريد ١٩٤ ـ يافا ـ تلفون ٩١٠٠٠-٩١ خطوط
تصدر يوميا عن يافا فلسطين

الثمن ١٥ ملا

فلسطين

الثمن ١٥ ملا

جريدة سياسية اخبارية مصورة
مؤسسها وصاحبها : عيسى داود العيسى
رئيس التحرير المسؤول : يوسف حنا
تأسست عام ١٩١١

الاحد ١٦ شباط ١٩٤٧
٢٥ ربيع ١ سنة ١٣٦٦
السنة الـ ٣٠ العدد ٢٨٢-٦٥٣٧

بيفن يبحث مشكلة فلسطين مع ستالين خلال اجتماعهما في مؤتمر موسكو المقبل !

ويعرض على هيئة الامم المتحدة جميع المشروعات الموضوعة للحل ومنها المشروع العربي ـ هل تستمر الهجرة ام تمنع !؟

لندن فى ١٥ ـ روتر واليونايتدبرس والوكالة الفرنسية ـ اعلن بصورة رسمية ان الحكومة تدرس ـ في جد ـ كيفية عرض مشكلة فلسطين على هيئة الامم المتحدة ولكن قرارا ما لم يتخذ فى هذا الشأن والمفهوم ان مجلس الوزراء قد اطلق يد المستر بيفن فيما يتعلق بفلسطين . وأن المستر بيفن سيعرض على الهيئة الدولية جميع المشروعات التي وضعت لحل مشكلة فلسطين ومنها المشروع العربي. وتفيد الدوائر المطلعه ان بريطانيا ترجو انشاء سلطه دوليه لفلسطين على مثال ما هو قائم في منطقة تريستا وهذه السلطة تتولى تنفيذ القرار الذي ستصدره الامم المتحدة . ويعتقد ان المستر بيفن سيسعى لبحث المشكلة مع المارشال ستالين خلال اجتماعهما في مؤتمر موسكو وبعد ذلك يتخذ موقفه النهائي ولا ينتظر مهما تسوء الحالة ان تطلب بريطانيا من السكرتير العام للامم المتحدة دعوة الجمعية العمومية للانعقاد قبل مؤتمر موسكو او بكلمة اخرى قبل دورتها العادية فى شهر ايلول المقبل . وينتظر ان يذكر المستر بيفن فى البيان الذي سيلقيه عن فلسطين فى الاسبوع القادم ان كانت الحكومة تسمح للهجرة اليهودية بان تستمر على معدلها الحالي اى (١٥٠٠) في الشهر ريثما تبت الامم المتحدة في المشكلة ام يفرض على الهجرة الحظر التام كما شاع يوم امس وحتى الان لم تصدر تعليمات لتعديل الموقف الحالي وستعقب بان الوزارة فى البرلمان مناقشة عامة . ولا يبدو ان بريطانيا ستسحب جنودها من فلسطين قبل ان تصدر الامم المتحدة قرارها لان ذلك يعد منها بمثابه تهرب من المسؤولية.

حديث الذكريات

بقلم المرحوم الأستاذ ابراهيم سكجها

1

يافا... فالقاهرة!

بعد أن أنهيت دراستي الثانوية التجارية، في المدرسة العامرية بيافا، إلتحقت بعمل مكتبي في بلدية يافا، وكنت أمرّ يومياً من تحت بلكون المرحوم داود العيسى، في جريدة "فلسطين". ومرّة طلبني لمقابلته، وعرض عليّ عملاً، أثناء وقت فراغي بعد الظهر، كطابع على الآلة الكاتبة، وشؤون مكتبية أخرى.

فرحت بذلك، وبدأت العمل.

في سنة ١٩٤٦، عرض عليّ الاستاذ رجا العيسى أنْ أنتقل للعمل في قسم التحرير، بسبب حاجة القسم؛ وكان رجا يمارس أعمال رئيس التحرير الفعلي في الجريدة، بينما كان رئيس التحرير هو المرحوم يوسف حنا.

وأعتقد أن تلك كانت فرصتي التاريخية، وكانت المحطة الأساسية الأولى في حياتي الصحفية، وكان عمري آنذاك عشرين سنة.

في يوم، كان سكرتير التحرير، أستاذنا أكرم الخالدي، متغيباً، فوضعت عنواناً في أعمال لجنة التوفيق الأنجلو أميركية في ذلك الحين، هو: " لجنة التوفيق بين مضغ البان... والإستجمام في لوزان"، وأعجب العنوان الأستاذ رجا، فجعلني مساعداً لسكرتير التحرير، وبقيت في هذا المنصب حتى كانت الكوارث، وهاجرنا من يافا.

كان حظّي، وعائلتي، أن نهاجر إلى مصر... وكان ذلك في ٢٧ نيسان ١٩٤٨.

كان مراسل جريدة "فلسطين"، في القاهرة، هو الأستاذ عادل يوسف، المحرر في جريدة :الأهرام"، وكان طبيعياً أن أتوجّه إليه وأبدأ المحطة الثانية المهمة في حياتي.

كان استقباله لي رائعاً، واتضح أنه يعمل في الصباح في جامعة الدول العربية، وكيلاً لإدارة الإعلام والنشر، التي كان مديرها الأستاذ أسعد داغر، فكنت أزوره في الصباح في مكتبه في الجامعة، وشاء عادل أن يساعدني في إيجاد عمل لي، في الصحافة المصرية، فقدّمني إلى صديقه إحسان عبد القدوس،

الذي كان يقضي فترة تدريبية لتسلّم أعباء مجلة "روز اليوسف" من والدته السيدة فاطمة اليوسف.

ولكن إحسان قال لي: سأكلمك بصراحة يا إبراهيم. "روز اليوسف" لا تنفعك ... فوالدتي بنت كذا [وقال كلمة نعتبرها نحن بذيئة ولكنها في مصر دارجة] وهي ستستخدمك شهرين، ثم تقول لك ما تنفعش ... ومن رأيي أن أدبر لك عملاً في مكان آخر.

وبالفعل دبّر لي إحسان عملين لا عملاً واحداً، في الصباح في "مسامرات الجيب"، وفي المساء في جريدة "المصري".

وفي "المسامرات"، تعرّفت على صاحبها المرحوم عبدالعزيز أمين، كما تعرّفت على المرحوم يوسف السباعي، وكان أيامها ضابطاً في سلاح الفرسان بالجيش، برتبة صاغ وينشر قصّة أسبوعية في مجلة "المسامرات"، كما تعرفت على الزميل صلاح عبداللطيف سكرتير التحرير. وبعد أن أغلقت "المسامرات" إنتقل إلى "دار الهلال"، وأعتقد انه لا يزال يعمل فيها.

أما في جريدة "المصري" فعملت مساء، في قسم التصحيح، وفي القاهرة، صدرت جريدة "الدفاع" الفلسطينية اليافيّة المهاجرة في أواخر سنة ١٩٤٨، فعملت فيها مع زملائي: إبراهيم الشنطي، صادق الشنطي، سليم الشريف، ومحمود أبو

الزلف، ولكنّها لم تصدر في القاهرة أكثر من شهر، حيث توقفت، وإنتقلت "الدفاع" الى القدس.

2

عمان... ذكريات!

من عمّان، بدأت محطة مهمّة جديدة، في حياتي الصحفية.

وصلتها في شباط سنة ١٩٤٩، وكان الطقس بارداً جداً لا قِبل لي باحتماله. خصوصاً، وأنني من سكان يافا، وجوّها ساحلي، ثم أمضيت فترة في مصر وجوّها دافئ... وحضرت فجأة، وفي شباط، إلى عمان، وأظنها كانت مثلجة، أو أنها أثلجت بعد وصولي بيومين.

المهم، أنني كنت في "مقهى الجامعة العربية"، مع صديقي عمر القطان، نشرب الشاي، فأبلغني أنه يعمل معلّما في مدرسة دار العلوم الاسلامية، التي يديرها الأستاذ تيسير ظبيان، وأن الأستاذ تيسير يصدر جريدة إسمها "الجزيرة"، وانه يقترح ان أجتمع به، لعلنا نتفق على أن أعمل معه..

وهكذا كان ...

إجتمعنا واتفقنا، فانضممت إلى "الجزيرة" سكرتيراً للتحرير. وكانت تحرر وتصف وتطبع في مخزن له سقيفة، تقع في دخلة ماضي، في ميدان الساعة... وفي أوّل يوم دوام لي، نزلت وأنا ألبس بنطلون "شورت" أبيض اللون... وما إن رآني أستاذنا تيسير ظبيان، رحمه الله، حتي راح يولول ويقول: شو يا أستاذ ابراهيم... نازل بالكلسون؟! فلما حاولت أن افهمه أن هذا بطلون قصير، رفض، وقال إن تقاليد البلد لا تسمح... وإن برنادوت لّما جاء لابساً الشورت الكاكي نهره الملك عبدالله، وإن على أن ألبس بنطلوناً طويلاً فوق "الشورت". فصرت ألبس بنطلوناً طويلًا فوقه، وأخلعه في مكتبي فأبقى بالشورت... وعندما إنتقلت الى القدس، بعد ذلك سنة ١٩٥٠، غيرت الى لبس الشورت الكاكي، وبقيت البسه حتى تزوجت سنة ١٩٥٦!

أذكر، وأنا في جريدة "الجزيرة" ، أنه مرّة نُشر في الجريدة الرسمية، حكم غيابي صادر عن محكمة جنايات عمان يقضي بالإعدام ضد عدد من أعضاء الهيئة العربية العليا، بتهمة التآمر لاغتيال المغفور له الملك عبدالله، بينما كان في طريقه إلى الشونة.

وكنت أعرف طبعاً، من أيام الإنتداب، أن ما تنشره الجريدة الرسمية يُنشر دون عرضه على الرقيب، ولكنني أردت أن أستوثق، فإتصلت بمراقب المطبوعات، وكان أيامها المرحوم أمين

أبو الشعر، وسألته: فيما إذا كان ما ينشر في الجريدة الرسمية يحتاج إلى رقابة، فقال: طبعا لا...

ولكنه، وقد لعب الفأر في عبّه، عاد فاتصل بي بعد خمس دقائق، يسألني: لماذا سألته؟ فقلت: لا شيء، وإنما اتصلت لأتأكد من المبدأ، فقال: لا عندك شيء... ما هو؟ فحكيت له قصة الحكم بالإعدام.. فارتفع صوته على الهاتف، يرغي ويزبد ويهدد بالويل والثبور وعظائم الامور إذا أنا نشرت الخبر، وعبثا حاولت إقناعه، وهو يصيح... فحسمت الأمر بشكره وأغلقت الخط.

وإتصلت فورا بالأستاذ حمد الفرحان، السكرتير العام لرئاسة الوزراء، وكان رقيباً عاماً للمطبوعات، وعرضت عليه القضية كلها، فقال لي: أنشر على مسؤوليتي، وفي اليوم التالي خرجت "الجزيرة" تنقل إلى قرائها نبأ الحكم بإعدام زعماء الهيئة العربية العليا الفلسطينية، بتهمة التآمر لاغتيال الملك عبدالله!

3

شرطي ورقيب وفلاح باشا المدادحة!

الحادثة الثانية، أننا أصدرنا عدداً خاصاً من جريدة "الجزيرة"، ومن شدّة إعجابي به، نشرت عليه أن الذي أشرف عليه هو إبراهيم سكجها سكرتير التحرير.

وما كادت تمرّ ساعات قلائل، على صدور العدد، حتى جاء شرطي إلى الجريدة، يسأل عني، ويطلب منّي أن أرافقه إلى القدس، وكان يحمل أمراً بالقبض عليّ من محافظ العاصمة صدقي بك القاسم، وإقتيادي مخفورا الى القدس...

كنت في تلك اللحظات في عزّ عملي، لإصدار عدد اليوم التالي من "الجزيرة"، ولم يكن أمامي إلا أن أستنجد بالأستاذ حمد الفرحان سكرتير الحكومة... الذي استمهلني ريثما يتصل بمحافظ العاصمة، ثم اتصل بي مرة ثانية، وتحدّث مع الشرطي، وطلب منه تلقي أوامر جديدة من المحافظ، وكانت الأوامر الجديدة أن يُسمح لي بان أتوجه إلى القدس بمفردي طليقاً، وليس مخفوراً، وبعد أن أنهي عملي في تحرير "الجزيرة" ... وهكذا كان.

وصلت إلى القدس، في سيارة تاكسي بعد الظهر، وكانت المرةّ الأولى التي أدخلها فيها في حياتي. وسألت عن مقر الحاكم العسكري العام، فقيل لي إنه في مدرسة الروضة ... وبعد جهد جهيد، وصلت إلى مدرسة الروضة داخل السور، فقال لي رجال الحرس إن المكاتب مغلقة، وإن الحاكم العسكري العام [فلاح باشا المدادحة] موجود في مقر إقامته، في فندق الزهراء، شارع الزهراء، خارج السور...

وبعد جهد جهيد آخر، وصلت إلى فندق الزهراء، وقلت للجندي الديدبان على بابه، إنني اريد مقابلة [فلاح باشا]

فأرسل مَن صَعد إليه ليستأذنه، ويأتي إليّ بالإذن المستعجل. وفي غرفة الباشا، نظر إليّ وهو مستلق على فراشه، من طرف عينيه، وقال: انت ابراهيم سكجها؟!

قلت: نعم يا باشا...

قال: كنت أظنك رجلاً لا ولداً!

قلت: والله أنا إبراهيم سكجها... يا باشا!

قال: ما هذا الذي كتبتمونه في "الجزيرة "اليوم عني؟

قلت: خير إن شاء الله؟ فأشار إلى مقال في الجريدة، عن توزيعات هيئة "اليونيسيف"، وقال: من المقصود بالمقال؟ فقلت: ليس هناك شخص معيّن يا باشا. فنهض من فراشه وتوجه إلى مكتبه، وقال: أنا المقصود؟

قلت: لا يا باشا لا يمكن.

قال: من كتب المقال؟

قلت: هذا سرّ المهنة يا باشا، وأنا المسؤول.

فأشار إلى خارطة المملكة، المعلّقة خلفه، وقال: أنظر إلى أصغر وأبعد قرية في المملكة... أستطيع أن أنفيك إليها، ولا يسأل أحد عليك، هل تفهم. قل لي من كتب المقال؟

قلت: إذا أقسمت لي بشرفك يا باشا أن لا تفعل به شيئاً فسأقول.

قال: أقسم لك بشرفي.

فقلت له إسم كاتب المقال. إتّصل بالهاتف العسكري، مع محافظة العاصمة، وطلب منها إحضار صاحب الاسم الذي ذكرته له، وسؤاله بكل رقّة. فشكرته وعدت الى عمّان!

وكان مراقب المطبوعات [ولا داعي لذكر الاسماء، ولكنه ليس المرحوم أمين ابو الشعر] يقضي لياليه في الزميلة اليومية الأخرى "النسر"، وينقل إلى سكرتير تحريرها، أستاذي أكرم الخالدي جميع أخبار "الجزيرة"!

ولما طفح الكيل، أردت ان أُسقي مراقب المطبوعات مقلباً، فكتبت له خبراً طويلًا يتضمن وصفاً من الخيال، يُفترض أن مراسل "الجزيرة" في رودس كتبه، عن مفاوضات الهدنة، بالتفصيل الممل... وأعاد الرقيب النسخة الثانية موافقاً عليها للنشر، ولكنني إحتفظت بها، ولم أنشرها!

وفي اليوم التالي، صدرت "النسر" تحمل الوصف الخيالي الحيّ، الذي كتبته لمفاوضات رودس، على صدر صفحتها الأولى، وبعناوين ضخمة... فأخذت نسخة الخبر، التي وافق عليها الرقيب ولم أنشرها، وتوجهت إلى الأستاذ حمد الفرحان وأطلعته على كل ما يجري، من نقل أخبار "الجزيرة" الى "النسر"... وآخرها هذا الخبر الفضيحة...

وكان أن صدر الأمر باعادة المراقب العتيد، إلى عمله الأصلي في الدائرة التي كان يعمل بها!

4

آخر خبر

في عمّان، أيضا، وفي أوائل عام ١٩٥٠، أصدرت جريدة أسبوعية إسمها: "آخر خبر"، صدر منها ثلاثة أعداد، ثم أوقفت عن الصدور، بعد أن ضُربت، وأوقفت في السجن المركزي أربعة أيام...

ثم إنتقلت للعمل في جديدة "فلسطين.

المملكة الاردنية الهاشمية
وزارة الداخليـــــة
×××××××××
رقم ١٣٨٤/٥٢/٢٦
تاريخ ١٦/٢/١٩٥٠

رخصة اصدار مجـــــــلة

يرخص للسيد ابراهيم سكجها من التابعية الاردنية باصدار مجلة اسبوعية سياسية مصورة باسم ((آخر خبـــــر)) تصدر في عمان على ان يكون هو المحرر المسؤول وفقا للبيانات المقدمة في استدعاء الطلب الموقع من قبله بتاريخ ٥/٢/١٩٥٠
صدر في ١٢/٢/١٩٥٠

وزير الداخليـــــة

نسخة – لفخامة رئيس الوزراء الافخم – للعلـــــم
-- – لمحافظ العاصمة اشارة لكتابه رقم ٦٢١/٢٣/٢٠ تاريخ ١١/٢/١٩٥٠ رجاء تكليف السيد ابراهيم سكجها بتقديم سند كفالة حسب الاصـــول .
-- – لمراقب المطبوعـــــات العام .
و – للسيد ابراهيم سكجها
ح – ملف مطبوعات

ش/ع

فما كاد العدد الثالث، من "آخر خبر"، يصدر في السوق، حتى قامت دنيا "الباشا" ولم تقعد، لأن عدد: " آخر خبر" تضمّن خبراً إعتبره ماساً به.

وأمضيت اليوم بطوله، وأنا أردّ على الهواتف من أصدقاء وزملاء يطلبون أن يعرفوا من هو الباشا المقصود بالخبر، أو يتوسطون للصلح بيني وبين الباشا، مع أنه لم يكن بيننا أي خلاف، وممن زاروني محام محترم، قال إنه محامي الباشا، وطلب مني تحت التهديد بالمسدس، أن أقول له مَن هو المصدر الذي أعطاني الخبر، الذي أقام الدنيا وأقعدها، فرفضت، وخرج يرغي ويزبد ويهدّد، دون أن يستعمل المسدس!

وأفلح زميل لي، صحفي، في أن يستدرجني إلى حيث كان في إنتظاري مَنْ يحمل عصا غليظة، وأمسك زميلي بساعدي وراء ظهري، وراح صاحب العصا يضرب بها، على رأسي وظهري وكتفي، فكُسرت نظارتي وساعتي.

ولما قُضي الأمر، وعدت إلى مقرّ عملي في جريدة "النسر" ، التي كنت بدأت عملي فيها سكرتيراً للتحرير، كانت الدنيا ليلاً، عُجب زميلي منيب الماضي لحالتي، وكان رئيساً للتحرير، فلما علم بما جرى ثار، وأصر على أن تصدر "النسر" في اليوم التالي، مجللة بالسواد، وتحمل العنوان الضخم التالي: "حطموا أقلامكم وبيعوا ضمائركم أيها الصحافيون.." وعنوان آخر تحته: إعتداء غادر بالضرب على الزميل إبراهيم سكجها في مكتب [كذا].

وفي صباح اليوم التالي، صدرت الجريدة، وأثارت ضجّة كبرى، ممّا إستدعى فتح تحقيق في الحادث، أمر به قائد شرطة

العاصمة نديم السمان، وقام به مساعده صبحي طوقان، وبنتيجته صدر الأمر بتوقيفي، وتوقيف المعتدي أربعة ايام في السجن، بموجب قانون منع الجرائم، ولكن المعتدي [وهو إبن الباشا] خرج بكفالة في نفس اليوم، وخرجت أنا بعد أربعة أيام، بكفالة أستاذي داود العيسى...

ورافقته إلى القدس للإنضمام ألى جريدة "فلسطين" مرة أخرى.

5

القدس .. "فلسطين" وإفتتاحية الكيوي!

وهكذا، تبدأ مرحلة مهمة، جديدة، في حياتي الصحفية الطويلة... في القدس.

وأول جريدة يومية صدرت في القدس، هي جريدة "الدفاع" وكان ذلك في منتصف عام ١٩٤٩، بإشراف الشقيقين

الأستاذين إبراهيم وصادق الشنطي، وكان من أعضاء هيئة التحرير الزملاء سليم الشريف سكرتير تحرير، ومحمود أبو الزلف ومحمود يعيش، وإن أذكر هؤلاء الثلاثة بالذات، لأنه كان لهم شأن في الصحافة الأردنية اليومية في ما بعد .

وفي نفس توقيت صدور "الدفاع" تقريباً، صدرت جريدة "فلسطين" في عمّان، وقد صدر إمتيازها بإسم الأستاذ داود العيسى، ولكنه لم يلبث أن انتقل بها الى القدس، بعد شهر من ذلك.

وكانت جريدتا "الدفاع" و "فلسطين" تطبعان في مطابع دار الأيتام الاسلامية في القدس، ومنذ شهر نيسان ١٩٥٠، عدت سكرتيراً لتحرير "فلسطين"، وكان رئيس تحريرها في ذلك الحين الأستاذ عبدالله الريماوي.

ومن ذكرياتي، عن تلك المرحلة، واحدة طريفة:

كان الأستاذ الريماوي، يكتب مقاله الإفتتاحي، تحت عنوان: "من قلب فلسطين"، وذات يوم كتب مقالاً رفضه الرقيب، وكتب مقالاً ثانياً ورفضه الرقيب، وثالثاً فرفضه الرقيب، ورابعاً وخامساً وسادساً، وبلغت الساعة العاشرة ليلاً، والمطبعة يجب أن تدور، فالمطبعة كانت بطيئة، وعلى قدّ الحال، فرجوت "أبا محمد" [قبل أن يصبح إسمه أبا نضال] إما أن يكتب مقالاً لا يرفضه الرقيب، أو يسمح لي بالطباعة، دون مقالة.

وفوجئت بالأستاذ الريماوي، رحمه الله، يسألني عن "كليشيهات" الإعلانات الجاهزة، التي يتناسب حجمها مع حجم الإفتتاحية، فعرضت عليه "الكليشيهات" المتيسرة، فانتقى منها واحدة، طلب أن توضع في المربّع المعد للإفتتاحية على الصفحة الأولى، تحت عنوان "من قلب فلسطين- بقلم عبدالله الريماوي" ثم "الكليشيه" المنتقاة.. وكانت إعلاناً لطلي الأحذية "كيوي" يحمل صورة حذاء لامع، مع جملة "كيوي هي الأحسن"!

وصدرت "فلسطين" بهذه الافتتاحية!

6

رجا العيسى .. وأبو بندلي

وفي سنة ١٩٥٠ كذلك، توفي صاحب جريدة "فلسطين" وعميدها المرحوم عيسى العيسى في بيروت، وكان الأستاذ داود العيسى يصدر "فلسطين" بمفرده في القدس.

وفجأة تلقى برقية من الأستاذ رجا العيسى، يطلب منه وقف إصدار الجريدة... ولما كان "أبو بندلي" لا يريد إيقافها، فقد

عمد إلى إستصدار إمتياز جديد، وبمنتهى السرية، باسم "صوت فلسطين"، وإستمر في إصدار جريدة "فلسطين" مع كلمة "صوت" بحروف صغيرة عند زاوية كلمة "فلسطين" .. ووضع إسمي على الجريدة بإعتباري مدير التحرير وإسم زميلنا شمس الدين الخطيب، باعتباره مدير الادارة، وحضر رجا العيسى، من بيروت، وهو يصرّ على وقف إصدار الجريدة، وأبو بندلي يصر علي استمرارها.

وبدأت الوساطات، وكنت أنا وشمس الدين الخطيب من بين الوسطاء ، وكان سؤال رجا الأول لنا: أنتما مع من؟ فقلت له: نحن معك طبعا! قال: وإسماكما المنشوران على الجريدة، فقلت له: وهل كانت لنا أسماء على الجريدة أصلًا.. من قبل؟ وتمكنّا في النهاية، من إزالة الخلاف، واتفق الأستاذان رجا العيسى وداود العيسى.

وعادت جريدة "فلسطين" إلى الصدور باسمها الأصلي، بعد أن حُررت بحوالي شهر باسم "صوت فلسطين" .

ولعلّ أحداً لا يذكر هذه الحادثة، في تاريخ الصحافة الاردنية.

ولا أنسى، أبداً، رئيس توجيه وطني، قال لرجا مرة: إن ابراهيم سكجها يستغل غيابك في أوروبا فترات طويلة، فينحرف بسياسة الجريدة ... فأجابه: وماذا كان يمنعه من الإنحراف بها وأنا موجود، فأنا لا أرى مواد الجريدة!

وأيضا أذكر، أنه وفي ٢٠ تموز ١٩٥١، إستشهد المغفور الملك عبدالله، بينما كان يؤدي صلاة الجمعة في المسجد الاقصى، وجرت حركة إعتقالات بين شباب القدس، وكنت من بين من شملتهم الإعتقالات.

وفي الليلة الاولى كفلني الأستاذ رجا العيسى، وأمر النائب العام الأستاذ وليد صلاح بإطلاق سراحي تلك الليلة، ولكني بقيت مخفوراً، وقضيت الليلة أحرر جريدة "فلسطين"، والجندي بسلاحه الكامل فوق رأسي، حتى صدور عدد جريدة "فلسطين"، صباح اليوم التالي، مجلّلا بالسواد ينعي إلى الأمة العربية والعالم الاسلامي، الشهيد الملك عبدالله بن الحسين بن علي...

وأمضيت أنا بقية الليلة، وأحد عشر يوماً أخر، في سجن القدس المركزي، ثم أطلق سراحي مع جميع المعتقلين بعد ثبوت التهمة على مرتكبي الجريمة، ودون أن يجري معي أي تحقبق.

كما لا أنسى أنني لم أعتقل، في مواسم الإعتقال، في أواسط الخمسينيات، وأواخرها، رغم إعتقال كل "البعثيين"، وكنت معهم، ثم تبين للمسؤولين الحزبيين، من المسؤولين غير الحزبيين، أن إبراهيم سكجها كان مكفولاً من رجا العيسى!

7

"الدفاع" فـ"الجهاد"

أما جريدة "الدفاع"، فقد ظلّت دون مشاكل، حتى سنة ١٩٥٣، عندما انفجر صراع داخلي، بين ثلاثة من أقطابها وبين أصحابها، المحررون الثلاثة هم: سليم الشريف، محمود أبو الزلف، ومحمود يعيش، واستقالوا من "الدفاع" وأنشأوا جريدة "الجهاد" سنة ١٩٥٣.

وليس من عجب، طبعاً، أن تقوم خصومة مهنية، إضافة إلى منافسة بين الجريدتين، منذ ذلك التاريخ، وحتى تاريخ توقّف الاثنتين عن الصدور ٢١ آذار ١٩٦٧، بسبب دمج الصحف، ولكن العجب أن يكون الدمج حينذاك، بين "الدفاع" و"الجهاد" بالذات!

ولكن صدور جريدة "الجهاد"، في ذلك الحين، أشعل منافسة مهنية حادة، بين الصحف اليومية القائمة، وأدى بالدرجة الأولى إلى تقدمها نوعياً، فقد إمتلكت كل منها معملاً للزنكوغراف خاصاً بها، وراحت تتنافس في نشر الصور، وفي تقديم الأخبار

المحلية الخاصة بها إلى قرائها، وتستقطب وتستكتب كبار المفكرين السياسيين والمثقفين والادباء، بل لعلني لا اتجاوز الحقيقة اذا قلت إنها خلقت رموزاً منهم، وظهرت فيها الصفحات الأدبية الأسبوعية، وزوايا الكتاب اليوميين، والزوايا المتخصصة للرياضة والفنون والمرآة، وأكثر من ذلك، فقد راحت الصحف تمنح السياسيين والمفكرين مساحات أكبر لعرض أفكارهم، مع المخاطر التي تعنيها هذه الخطوة لأصحابها.

فالمنافسة، بالطبع، هي التي تحفّز على التطور، وخصوصاً في الصحافة.

8

"فلسطين"، وهزّاع ...
و" أزمة كيان الأردن "!

وأذكر، بهذه المناسبة، عن جريدة "فلسطين" مثلاً، كيف أنها أخذت تنشر مقالات أسبوعية سياسية للنائب هزّاع المجالي، وتمنحه مكاناً مميزاً على صفحتها الأولى، وتقول تحت عنوان المقال إنه: بقلم "الأستاذ هزاع المجالي زعيم المعارضة في

مجلس النواب" .. أقول هذا، لأنه لم يكن أحد يجرؤ على ذكر كلمة "المعارضة" بمثل هذه الصراحة، في سنة ١٩٥٤ ..

وفي الفترة نفسها، كانت جريدة "فلسطين" أيضاً، وأخصّها بالذكر لأنني كنت أعمل فيها، وأعاصر أحداثها، تنشر سلسلة مقالات للعلامة الأستاذ قدري حافظ طوقان، وتمنحها نفس الحيّز على صدر صفحتها الأولى، وكانت سلسلة المقالات تلك تحت عنوان "أزمة كيان"، وأيضاً أقول هذا، لأنه لم يكن أحد يجرؤ على أن يتحدث عن "أزمة كيان الأردن" سنة ١٩٥٤.

وقد عطل المرحوم توفيق باشا أبو الهدى جريدة "فلسطين" ثلاثة أيام عقاباً لها على جرأتها، أو تجرؤها في تلك الأيام، ولكن الجريدة صدرت، في اليوم الرابع، ومقالها الإفتتاحي، يقول في مستهله:"نحن لا نؤيد حكومة توفيق أبو الهدى"!

أستطرد للحديث عن حقبة الخمسينيات، فبعد صدور جريدة "الجهاد" قام تحالف بين جريدتي "فلسطين" و"الدفاع" مقابل جريدة "الجهاد"، تمثّل في قيام مكتب إعلانات موحد للاثنتين المتحالفتين.

ومن مظاهر ذلك التنافس أيضا قيام "الجهاد" في أوائل سنة ١٩٥٩ باصدار جريدة مسائية باسم "المساء"، وقيام تحالف الجريدتين في الوقت نفسه بإصدار جريدة مسائية باسم "الشعب"، ولكن الجريدتين المسائيتين لم تعمّرا طويلاً.

وصدرت في عمّان جريدة يومية سنة ١٩٥٩، وقد أصدرها المرحوم الأستاذ صبحي زيد الكيلاني، وحملت إسم "الوطن"، وعاشت خمسين يوماً فقط، من ٥ آذار حتى ٢٤ نيسان ١٩٥٩.

ولكن في حقبة الخمسينيات صدر عدد من الصحف الأسبوعية منها:

مجلة: "حول العالم" في عمان للأستاذ صبحي زيد الكيلاني، ومجلة "الهدف" في القدس ثم رام الله للاستاذين برهان الدجاني ويحيى حمودة، ومجلة "الحوادث" للاستاذ مسلم بسيسو، وجريدة "اليلاد" للاستاذ داود العيسى، و"العهد الجديد" للاستاذ جمال الحسن، و"الوطن" للاستاذين يحيى حمودة وابراهيم بكر، و"النضال" للأستاذين احمد الطراونة ورياض المفلح، و"الجبهة" للدكتور عبدالرحمن شقير وحسن سعود النابلسي، و"الراية" للاستاذ منير شقير لتنطق بلسان حزب التحرير الاسلامي ،"الكفاح الاسلامي" للاستاذين محمد عبدالرحمن خليفة ويوسف العظم لتنطق بلسان جماعة الاخوان المسلمين، وفي نيسان ١٩٥٦ أصدر الأستاذ هزاع المجالي مجلة "صوت الاردن" وكان رئيس تحريرها الأستاذ أمين ابو الشعر، وفي عام ١٩٥٩ اسس الأستاذ عبد الحفيظ محمد جريدته "أخبار الاسبوع"، وصدر بالطبع غير ذلك من الصحف الأسبوعية.

9

الستينيات وقانون الدمج!

في مستهل الستينيات، إنضمت صحيفة يومية رابعة إلى الصحف اليومية الثلاث في الأردن، هي جريدة "المنار" وقد صدرت في القدس أول الأمر في أواخر ١٩٦٠، ثم لم تلبث أن انتقلت إلى عمان. وعند صدورها كانت باسم الاستاذ كامل الشريف.

فلما إنتقل للعمل في السلك الدبلوماسي، تنازل عنها إلى شقيقه الأستاذ محمود الشريف، الذي استقال من عمله كمدير لدائرة الاعلام في رئاسة التوجيه الوطني، ليتفرغ إلى إدارة الجريدة الجديدة، بالتعاون مع الأستاذ جمعة حماد.

ولكن الحدث الصحفي الأكبر في الستينيات كان ذلك الذي وقع سنة ١٩٦٧، وعُرف منذ ذلك الحين بعنوان: "دمج الصحف".

وله قصّة:

كانت للمرحوم دولة السيد وصفي التل وجهة نظر، طالما ردّدها في مجالسه الخاصة منذ زمن طويل، مفادها أنه لا يجوز أن تكون العاصمة عمّان دون صحيفة يومية تصدر منها، لأنه منذ توقف الصحف اليومية في عمان ١٩٥٠، لم تصدر في العاصمة جريدة يومية.

ولكن شعور المرحوم وصفي التل برز، أكثر ما يكون، عندما تولى رئاسة التوجيه الوطني سنتي ١٩٥٩ و١٩٦٠، ثم بعد ذلك لما شكّل حكومته الأولى في أول عام ١٩٦٢، والثانية في العام نفسه، وكانت إمتداداً لوزارته الأولى.

وعندما صدرت جريدة "المنار" في القدس، كان الأستاذ محمود الشريف مديراً لدائرة الإعلام في رئاسة التوجيه الوطني التي يتولاها الأستاذ وصفي التل، وظلت العلاقة قائمة بينهما قوية منذ ذلك الحين، وفي ظنّي أن إنتقال "المنار" بعد ذلك من القدس إلى عمان، كان بتاثير أو بوحي من هذه العلاقة القوية، وفي عهد الوزارة الثالثة للمرحوم وصفي التل التي بدأت في ١٣/٢/١٩٦٥.

((((ملاحظة : ردّ الأستاذ محمود الشريف على هذه الرواية حول "المنار" في محاضرة لي في النادي الارثوذكسي في عمان، فأوضح أن إستقالته من مديرية الإعلام لم تكن لها علاقة بإدارة "المنار"، وانما كانت إنتصاراً لأحد موظفيه في دائرة الإعلام، مما أثار خلافاً بينه وبين رئيس التوجيه الوطني الأستاذ وصفي التل.

كذلك أوضح، :قائلاً أنّ ظنّي [ظن ابراهيم سكجها] بأن العلاقة القوية بين الأستاذ محمود الشريف والمرحوم وصفي التل آنذاك هي التي أوحت بنقل "المنار" إلى عمان هو ظنّ خاطئ، وقال: "وإن بعض الظن إثم"؟

ولكن "المنار" لم تكن تحقق تطلّع المرحوم وصفي التل إلى جريدة يومية قوية تصدر من العاصمة، وقد سمعت ذلك شخصياً غير مرّة من المرحوم سيادة الشريف عبد الحميد شرف، عندما أصبح وزيرا للإعلام في حكومة التل الثالثة سنة ١٩٦٥.

وعندما شكّل المرحوم وصفي التل وزارته الرابعة في الشهر الأخير من عام ١٩٦٦، كان موضوع الصحف يتفاعل في ذهنه، وكان يدرسه مع وزير الإعلام عبد الحميد شرف منذ أيام الوزارة الثالثة، وعندما حَلّ مجلس النواب في يوم تشكيل حكومته، كان في جيبه، أو في المراحل الأخيرة للاعداد، قانون جديد للمطبوعات أصبح جاهزاً في أول شباط ١٩٦٧، وصدر كقانون مؤقت بسبب غياب مجلس النواب، ونُشر في الجريدة الرسمية بتاريخ ٢١ شباط ١٩٦٧، وسمّي قانون الصحافة والمطبوعات.

صحيح أن القانون الجديد وضع شروطاً مادية ومهنية، لم تكن واردة في القانون السابق، من مثل أن لا يقل رأس مال الصحيفة اليومية عن خمسة عشر ألف دينار، إما نقداً أو آلات طباعية أو كليهما، وبالنسبة للأسبوعية خمسة آلاف دينار، وأن لا يقل عدد المحررين في اليومية عن أربعة، وفي الأسبوعية عن إثنين، وان تتعاقد اليومية مع وكالتي أنباء عالميتين على الاقل،

وأن لا يقل عدد صفحاتها عن ثماني صفحات، وأن يقدم صاحب اليومية أو الاسبوعية للوزير بياناً سنوياً عن وارداتها ونفقاتها، حتى لا تتلقى اية معونة من جهة أجنبية أو أردنية لترويج سياسة ضارة بمصلحة البلاد.

أقول: صحيح أن القانون الجديد وضع هذه الشروط وغيرها، إلا أنها جميعاً كانت مقدوراً عليها، ويمكن لجميع الصحف القائمة حين ذاك أن تنفّذها دون عناء، ولكن أهم ما في القانون كان مادته الأخيرة رقم ٧١، التي نصّت على أنه بعد نفاذه فإن جميع الرخص الممنوحة بإصدار مطبوعات صحفية تصبح لاغية، وعلى الراغبين في إصدار اية مطبوعة صحفية التقدم بطلب الترخيص حسب أحكامه.

ولمّا كان القانون المؤقت قد نشر في الجريدة الرسمية في ٢١ شباط، فإن نفاذه كان إبتداء من ٢١ آذار، وخلال فترة الشهر هذه إستقالت حكومة السيد وصفي التل الرابعة يوم ٤ آذار، ولكنّ الشريف عبدالحميد شرف عاد وزيراً لإعلام في حكومة الشريف حسين بن ناصر، التي شكلت في اليوم نفسه للإشراف على الانتخابات.

وهكذا كان على الشريف عبد الحميد تنفيذ قانون المطبوعات الجديد الذي شارك في صياغته، وآمن بالغاية الأساسية منه، وهي ضمان صدور صحيفة يومية قوية في العاصمة.

وخلال الشهر، الذي سبق نفاذ القانون، جرت بين أصحاب الصحف الأربع: "فلسطين"، "الدفاع"، "الجهاد"، و"المنار" من جهة، وبين وزير الإعلام محادثات هي أقرب الى المفاوضات، وانتهت بالاتفاق على تأليف شركتين عاديتين، تشارك الحكومة في كلّ منهما، يكون مقر إحداهما عمّان، وتتولى إصدار جريدة يومية كبرى، ولعلّ من عجائب المصادفات أن تشكل هذه الشركة بالإضافة الى الحكومة، من أصحاب جريدة "فلسطين" وأصحاب جريدة "المنار"، بينما يكون مقر الثانية القدس، وتتولى إصدار صحيفة يومية أخرى.

ومن عجائب أمور المصادفات أيضاً أن تتشكل هذه الشركة بالإضافة إلى الحكومة من أصحاب جريدة "الدفاع" وأصحاب جريدة "الجهاد"!

10

عمّان .. مرّة أخرى!

وكان من نيتي أن أؤدي فريضة الحاج، وكان موسم الحاج، في تلك الأيام. وكنت قد تلقيت دعوة من وزير الإعلام السعودي، وحصلت على تأشيرة من القنصل السعودي في القدس، السيد

العدد الأوّل من " الدستور " ١٩٦٧/٣/٢٨

٤٢

عبد الرحمن الشبيلي، وجهزت نفسي تماماً للسفر... ولكنّ الأستاذ رجا العيسى أقنعني بأن أداء فريضة يمكن يؤجل إلى العام المقبل، أما مفاوضات العمل في الجريدة الجديدة، ثم العمل نفسه، فلا يمكن تأجيله.

وهكذا.. في الساعة الثانية بعد منتصف إحدى ليالي آذار ١٩٦٧، وكنت قد وصلت لتوّي من عملي في جريدة "فلسطين" تلقيت مكالمة هاتفية من الأستاذ رجا، يبلغني بأن "الجماعة" في إنتظارك للإتفاق معك.

و"الجماعة" كانوا سيادة الشريف عبد الحميد شرف وزير الإعلام، والأستاذ جمعة حماد رئيس تحرير "المنار"، وطبعا كان هناك الأستاذ رجا العيسى، وحدّثوني عن العمل في جريدة "الدستور"! وإتفقنا، على كل شيء، بما في ذلك الراتب والإجازات. وبقية الحقوق والواجبات.

وسألت، بعد إنتهاء الحديث، عمّن سيكون رئيس التحرير الذي سأعمل معه، وقلت إنّ ذلك من حقي.

فقال الوزير الراحل: إنه فلان.

فقلت: اذن.. إسمحوا لي أن انسحب!

وبعد مناقشة قصيرة، حَسم الشريف عبد الحميد الموقف بقوله: اذن، ما رأيك بمحمود الخيمي؟ فقلت: عال، أنا جاهز!

وهكذا، إنتقلت إلى عمان، وبدأت مرحلة جديدة في مسيرتي الصحفية، وصدرت جريدة "الدستور" في ٢٨ آذار ١٩٦٧، وكنت أعيش في عمان، وعائلتي تعيش في القدس.

وعندما انعقد مجلس الأمة، في هذه الأثناء، ردّ القانون المؤقت، وبذلك صار بالإمكان العودة عن دمج الصحف، ولكن المرحوم أمين ابو الشعر، مدير المطبوعات والنشر، أبلغني مساء الخميس ١ حزيران ١٩٦٧، أن مجلس الوزراء قرّر عدم النظر في عودة الصحف لمدة ستة اشهر على الأقل. ونصحني أن أحضر عائلتي إلى عمان.

وفي صباح اليوم التالي، الجمعة ٢ حزيران، وكان يوم عطلة لـ"الدستور" توجّهت إلى القدس، وإتصلت بالأستاذ رجا، وأبلغته ما أبلغني " أبو سليم/ أمين أبو الشعر" " فنصحني بالإنتقال

إلى عمان. على الفور أحضرت سيارة نقل كبيرة، ونقلت عفشي وعائلتي إلى عمان.

وفي صبيحة يوم الإثنين التالي، ٥ حزيران ١٩٦٧، إعتدت إسرائيل، واحتلت القدس والضفة وغزة وجولان وسيناء، وكانت النكسة.

ومع ما سميناه نكسة حزيران، وسقوط القدس بيد العدو الصهيوني، بين ما سقط بيدها من الأراضي العربية، لم يبق من الصحف غير "الدستور"، وظلت تصدر وحيدة إلى أن عادت جريدة "الدفاع" إلى الصدور في عمان سنة ١٩٦٩، واستمرت حتى سنة ١٩٧١.

وإذا كان الشيئ بالشيئ يذكر، فإن الأردن عاش فترة أخرى دون صحف، وكانت أطول من الأسبوع المذكور، حيث توقفت جريدة "الدستور" عن الصدور في ١٦/٩/١٩٧٠ وعادت إلى الصدور في ٣١/١٠/١٩٧٠، أي أن الأردن بقي دون صحف ٤٤ يوما، لأن "الدستور" كانت الصحفية الوحيدة التي تصدر في تلك الايام.

هذه هي، في الحقيقة، تفاصيل ما اصطلح على تسميته بدمج الصحف. ورغم أن القانون لم يعمّر أكثر من شهرين إلا أنّ آثاره كانت حاسمة في تاريخ الصحف اليومية والأسبوعية.

ولكن حقبة الستينيات حفلت، مع ذلك، بكثير من الصحف الأسبوعية الأخرى، منها مجلة "الأسرة" للسيدة هدى صلاح، و"عمان المساء" للأستاذين عرفات حجازي وياسر حجازي، و"أخبار اليوم" للاستاذ عرفات جازي، و"الرقيب" للاستاذ ملحم التل، و"السياسة" للاستاذ كمال الكيلاني، "الصحفي" للاستاذ ضيف الله الحمود، "والرأي" للاستاذ محمد الخطيب.

11

عارض شخصي!

في أواخر ١٩٥٩، وقعتُ في مأزق مهني. ففي ١٦ تشرين الثاني ١٩٥٩، عرضت عليّ جريدة "الجهاد" أن أنتقل للعمل معها، وعرضت مضاعفة راتبي من ٤٥ إلى ٩٠ ديناراً، وعقد معي الأستاذ سليم الشريف إتفاقية بهذا المعنى مدّتها خمس سنوات، ولمّا علم الأستاذ رجا العيسى بأمر الاتفاقية غضب غضباً شديداً، وسألني عن صحتها، فأكّدتها.

طلب أن نجتمع في منزله، وهناك تعمّد أن يُبعد الأستاذ داود العيسى، ثم تحدّث إليّ بعاطفة جيّاشة، لم تترك لي مجالاً للمناقشة أو للمقاومة، ولكنني إستهلكت أسبوعا للتفكير الهادئ،

وخلال هذا الأسبوع الذي تنازعتني فيه عاطفة الوفاء، وللرجل الآخر الذي ساهم في رفع راتبي إلى الضعفين..

وانتهى الأمر بان قررت البقاء في "فلسطين"، ولكنّ ذلك كلفني علة في جسمي، اذ ما زلت منذ ذلك الحين أشكو من ارتفاع السكر في دمي.

مُلاحظة من المؤلف (باسم سكجها): ينتهي النص الذي كتبه الوالد هنا، وللأسف لم يكمله، وذلك الارتفاع المزمن في السكّر، أوصل إلى تصلّبات في الشرايين وهو ما أدّى إلى وفاة الأستاذ إبراهيم سكجها في الثامن والعشرين من تموز العام ١٩٩١... رحمه الله.

الرأي

AL RA'I
NEWSPAPER
AMMAN-JORDAN

فئات مشيرة لعضو التنظيم السري لنسخ واضع العبوات الناسفة في مصنع

جبهة التحرير الوطني الفلسطينية تنفصل عن

الضباط والمقاتلين الأحرار» لقوات العاصفة تتهم قيادة فتح بالانحراف

الرأي

إعتقال واضع العبوات الناسفة في مصنع

غالب ابراهيم حسن (عضو التنظيم السري لحركة فتح) يدلي باعترافات كاملة

القاهرة: خطة لدراسة أوضاع المعتقلين

الفريق فوزي يصاب بانهيار عصبي

أطلب الهدية مع العدد

إعلان

دمياني O.D.

مجلات كنجزواي

تعلن عن الافتتاح الجديد

العدد الاول من " الرأي" - ١٩٧١/٦/٢

٤

صحافة الدولة
أم دولة الصحافة ؟

1

لعلّهم قليلون جداً، هؤلاء الذين يعرفون أن " الرأي" صدرت قبل ستة وسبعين يوماً، من صدور الترخيص الرسمي لها.... بالصدور!

فالحكومة، برئاسة المرحوم وصفي التل، التي أرادت صحيفة ناطقة بإسمها، وبملكيّتها، وَجَدت طلبها جاهزا في مبنى صحيفة لم تصدر، إختُطف صاحبها، دون أن يعرف أحد مصيراً له، فكان مصير الصحيفة أن تملّكتها الحكومة، بعد أن سدّدت إلتزاماتها نحو البنوك!

والصحيفة الموؤودة هي : " الجهاد"، الصحافي المفقود هو "سليم الشريف " !

وإذا كانت الحكومة غفلت، في خضم عملية الإصدار، عن تذكّر الترخيص، فانّها لم تنس أنْ تجعلها حكومية قلباً وقالباً، فأصدرت قانوناً خاصاً، بإنشاء مؤسسة حكومية عامة، تتبع وزارة الإعلام، وحملت إسم المؤسسة الصحافية الاردنية.

وصدرت " الرأي" ناطقة رسمية، بكل ما يحمل النطق الرسمي من معان، فأخذت تسمي الفدائيين الفلسطينيين، في لبنان ،

بالمخرّبين، وغير ذلك من الأمور التي عكست نفسها على التوزيع، بحيث يذكر الزملاء أنها كانت تُعطى لمن يريد، ومن لا يريد، مجّانا!

بل ونُقلت نكتّة، عن لسان ظريف الصحافة الاردنية المرحوم يعقوب عويس، تقول: " نسيت الحكومة حين إشترت " الرأي" أن تشتري قراء لها!"

ثم زاد في النكتة، فقال " إن الحكومة ستعدّل في قانون العقوبات، بحيث تفرض عقوبة قراءة " الرأي" على مرتكبي الجرائم!

ومكثت على هذا النحو، سنة وبعض السنة، الى أن جاء تأسيس " الإتحاد الوطني الأردني" ، فتخلّصت الحكومة من مشكلتها في " الرأي" بان حوّلت ملكيتها إليه، باعتباره حزب الدولة!

2

لكن العبء على الحكومة، الذي كان واحداً، صار تركة ثقيلة على الحكومة... كما رآها زيد الرفاعي، رئيس الوزراء منذ الشهر الخامس من العام ١٩٧٣.

وفي منتصف العام ١٩٧٤، كما تقول رواية أصحاب " الرأي" اللاحقين؛ جمعة حماد، سليمان عرار، محمود الكايد، ومحمد العمد، إستمع حمّاد، الذي كان أمينا عاماً للإتحاد الوطني، إلى الرفاعي يقول :" نبحث عمّن يُخلصنا من مصيبة " الرأي " فردّ عليه بسرعة :" أنا"، فلم يكذّب الرفاعي خبراً، فقال :" إشترها"!

وهكذا تمّت الصفقة!

ودون تفاصيل، نقول: إن حمّاد ذهب إلى رفاقه في "الإتحاد الوطني "، المذكورين أعلاه، وأسّس معهم شراكة إشترت "الرأي" من الحكومة، بمبلغ ما يزال غير معروف، لكن المعروف أن الشارين دفعوا منه الدفعة الأولى، وسامحتهم الحكومة بالباقي، نظرا لـ" الوضع المتردي للصحيفة "!

وكان ذلك بمثابة المنعطف الذي فَتَح لـ "الرأي " أبواب النجاح، فقد تحوّلت من ناطق بلسان الحكومة، إلى صحيفة قطاع خاص، يهمّها التوجُه الى الناس، بالدرجة الأولى، وبالقدر المتاح!

فقد إنفردت، حينها، بالهجوم على إتفاق " الكيلو ١٠١ "بين مصر و إسرائيل، وأخذت وجهاً وطنياً، زاد بشكل مضطرد في توزيعها، ووضعها في المرتبة الأولى، بعد أن إنفردت "الدستور" بهذا الموقع سنوات سبعاً!

وإذا كنّا نؤيد الكثيرين، في الوسط الصحافي، الذين يُرجعون نجاح " الرأي" الى الدعم الحكومي لها، فإننا نزيد على ذلك أن أصحاب " الرأي " حاولوا الظهور، على القارئ، بهامش خاص بهم، بعيد عن موقف الحكومة، وليس في هذا أي تناقض!

ففي الدعم الحكومي، واضح جداً ان الحكومة إختصّت مجموعة بعينها ببيعها الصحيفة، بشروط مريحة، بالإضافة إلى أنها حصّنتها من المنافسة، حيث عطلت ، في وقت لاحق، صحيفتين أخريين: " الأخبار " و "الشعب"، وكان الدعم الحكومي المباشر، وغير المباشر، يشمل " الدستور" التي يمكن القول بانها الصحيفة الأردنية الوحيدة التي لم تواجه مشاكل التعطيل المتكررّة من الحكومة!

3

لكن أصحاب " الرأي" الجدد، الذين إكتووا بنار " الرأي" القديمة، الناطقة الرسمية، عرفوا أن الإستمرار بنفس النمط، يعني التوصل إلى نفس النتيجة، فقدّموا نَفَساً مهنّياً مختلفاً، إقترب من الشارع الأردني أكثر، وتميّزوا بجرأة أكبر من المنافس التقليدي: " الدستور"!

فقرّاء " الرأي"، في العام ١٩٧٧، يذكرون الموقف الحاد، والواضح ، من زيارة السادات لإسرائيل، حتّى قبل أن تتبنى الحكومة موقفا واضحا من المسألة.

ويذكرون ، أيضاً ، صورة على مدى صفحة كاملة ، تُمثل السادات وبيغن، تتوسّطهما راقصة، وعُلق عليها :" والآن جاء وقت اللهو " رداً على مقولة السادات الشهيرة آنذاك: " لا حرب بعد الآن!

وفي روايته " السنديانة" يذكر الروائي مازن سعادة قصّة الصورة، وتأثيرها على الشارع الاردني، فيقول :

" هزّ رأسه، وفتح جريدة " الرأي" .

- أنظر؟
- مهزلة!

وبقي يدقّق في الصورة المطبوعة بحجم الجريدة للرئيس المؤمن وبيغن وإمرأة أميركية ذات سيقان طويلة، ثنت ساقها اليمنى، من رعشة أطلقتها يد الرئيس المؤمن!"

كان سعادة يُصوّر، في ذلك المقطع، التأثير الدي تركته الصورة ، على الناس، في ذلك الصباح!

ويَذكر رئيس تحرير " الرأي" محمود الكايد لنا، أن تلك الصورة كادت أنْ تودي بالصحيفة إلى التعطيل ، لولا تداخلات معينة!

وبعد ذلك، بفترة قصيرة، عرفت " الرأي" التعطيل، للمرّة الثانية، والتعطيل، على ما يبدو، في الصحافة الأردنية، شهادة براءة من القارىء للصحيفة، وسبب من أسباب النجاح!

ففي صباح الأحد، السادس والعشرين، من تشرين الثاني، من العام ١٩٧٨، ظهر الخبر التالي ، على الصفحة الاولى من "الرأي" :

زيادات الرواتب مؤكدة

عمان – الرأي– كتب مجيد عصفور

(تستطيع الرأي ان تؤكد استنادا الى مصادر واسعة الاطلاع زيادة رواتب الموظفين والقوات المسلحة والامن العام، وبالنسبة لمقدار الزيادة فانها لم تتحدد بعد، لكنها بالتأكيد ستكون مجزية.

ونفت المصادر ان يكون هناك تفكير لتمديد مدة التقاعد وستبقى كما هي عليه الان.)

انتهى الخبر العادي، بكل المقاييس، حتى لو كان غير صحيح، وبدأت مشكلة لـ " الرأي"، ولمجيد عصفور. فقد صدر أمر دفاع

عن الحاكم العسكري العام { رئيس الوزراء } بتعطيل " الرأي" ثلاثة أيام، وأخذ عصفور إلى سجن المحطة مخفوراً، بعد أن جرى تحقيق معه، سأله خلاله رجل أمن :" من أين استيقصت الخبر ؟ وكان يقصد من أين استقيت الخبر؟! كما روى لنا عصفور!

وعلى أيّة حال، فقد كان يساعد " الرأي"، في مشاكلها مع الحكومة، أنها جزء منها، بمعنى أن سليمان عرار، أحد أصحابها، وزير للداخلية في الحكومة الجديدة التي خلفت حكومة الرفاعي، ولهذا نجحت تدخّلاته لدى رئيسها مضر بدران، فأخرج مجيد من السجن، في اليوم التالي، لكن "الرأي" عُطلت الأيام الثلاثة.

والمفارقة ان قرار زيادات الرواتب ظهر، بعد التعطيل، فخرجت " الرأي " بعنوان آخر ملفت للنظر، يعيد لأذهان القارىء الخبر المتسبب بالتعطيل!

وهذا كله يزيد في المصداقية لدى القارىء.

4

على أن " الرأي" صارت، مع نجاحها المتواصل، "مركز قوة" لا يُرضي غيره من "مراكز القوى" في الحياة السياسية الأردنية.

وحدث أنْ مرّت باختبار قوّة حقيقي بالبقاء، كادت فيه أن تخرج بلا شيىء، لكنّها، وجدت مرّة أخرى، من يقف معها داخل

الحكومة، ويوقف قراراً كان من الممكن أن تكون له إنعكاساته الكبيرة، في الحياة الصحافية الأردنية.

ولرواية ما حدث، الذي يؤشر لأشياء وأشياء، سأعود إلى أوراق الوالد الذي كان وقتها، رئيس تحرير ثانياً في " الرأي" ، بالإضافة إلى محمود الكايد، كما سأعود الى وثائق غاية في الأهمية، كتب عليها :"سريّ للغاية"، وحصلت عليها.

.. بدأت المسألة عندما نشرت "الرأي " خبراً يتعلق بمجلس الوحدة الإقتصادية، أدى إلى تعطيلها ثلاثة أيام.

وهنا أعود إلى رسالة من الوالد، بعثها إليّ بتاريخ ١٩٨١/٥/٣١، يقول فيها:

(الذي حدث أن أصحاب " الرأي" كتبوا ضد وزير الإعلام بقسوة، في أول عدد صدر بعد التعطيل ، وكانت النتيجة أن رئيس الوزراء أصدر أمراً عسكرياً بوقفها إلى أجل غير مسمى.وفي المساء- وكل ذلك أمس ٥/٣٠ - حضر ممثل الحكومة، ومعه أمر شفوي بإصدار الجريدة، بمعنى مبطن هو أن الحكومة قررّت الإستيلاء عليها، وإصدارها هي بنفسها. صدرت الجريدة طبعاً. الأمور كما يفترض ستتضح اليوم، ولكن الثابت ان تكوينة الجريدة ستتغير، وقد يكون التغيير على شكل دخول الحكومة شريكا بـ ٥١ بالمئة، أو الاستيلاء عليها كلية وتعويض أصحابها، وإصدارها لحساب الحكومة.... لا شيء معروفاً حتى الآنّ)

لكنّ الأمر كان معروفاً في وزارة الاعلام، فقد أرادت الإستيلاء عليها كلية، والعودة إلى الصيغة الاولى لـ "الرأي": صحيفة حكومية. وهنا أعود إلى وثيقتين، مهمّتين، عبارة عن كتابين رسمّيين من وزير الإعلام (عدنان أبو عودة) إلى رئيس الحكومة مضر بدران ، ونصّهما يُغني عن أي شرح.

يقول الأول ، الموجّه بتاريخ ١٩٨١/٥/٣١، وحمل رقم ١٤٠٣/٧/٦:

سرّي للغاية

بسم الله الرحمن الرحيم

دولة رئيس الوزراء الأكرم

أرجو أن أنهي إلى دولتكم أن صحيفة " الرأي" اليومية التي تصدر عن المؤسسة الصحفية الأردنية لأصحابها السادة جمعة حماد ومحمود الكايد ومحمد العمد ورجا العيسى ومعالي السيد سليمان عرار كانت قد نشرت في عددها الصادر يوم السبت الموافق ٣٠ ايار ١٩٨١ على الصفحة الأولى تحت عنوان: لماذا غابت الرأي، وعلى الصفحة الأخيرة :على هامش تعطيل الرأي، إضافة إلى الكاريكاتير على الصفحة الاخيرة، وتضمنت في مجموعها تعريضاً بسياسة الحكومة تجاه السياسة الوطنية شككت فيها بالتحديات العامة في المملكة، والأسس الدستورية فيها، الأمر الذي يعتبر ضاراً بالمصلحة العامة في البلاد ويعرض سلامة الدولة للخطر.

لذا أرجو أن أنسّب إلى دولتكم بالموافقة على عرض موضوع إلغاء ترخيص صحيفة الرأي على مجلس الوزراء الموقر لإتخاذ القرار المناسب إستناداً إلى المادة ٢٣/أ من قانون المطبوعات والنشر لعام ٣٣ لسنة ١٩٧٣ وذلك إعتباراً من تاريخ ١٩٨١/٦/١.

وتقبلوا دولتكم بقبول فائق الاحترام.

وزير الاعلام
عدنان أبو عودة

... أمّا الكتاب الثاني، الذي بعث مع الأول، وحمل الرقم التالي للأوّل وبالتاريخ نفسه، بما يعني أنّهما صدرا معاً ١٤٠٤/٧/٦، فيقول:

سرّي للغاية

بسم الله الرحمن الرحيم

دولة رئيس الوزراء الأكرم

أرجو دولتكم التكرم بالموافقة على منح وزارة الإعلام ترخيصاً بإصدار صحيفة يومية سياسية باسم صحيفة الرأي وذلك عملا بالمادة ١٦/أ من قانون المطبوعات، وسأقوم فيما بعد بتسمية المحرر المسؤول لهذه الصحيفة، حسب أحكام قانون المطبوعات والنشر.

وتقبلوا بقبول فائق الاحترام
وزير الاعلام
عدنان أبو عودة

وهكذا، فإن طرفاً متنفّذاً في الحُكم، تطوّر عدم رضاه عن "الرأي"، ليصبح خصماً حقيقياً، يُريد الآن عودة الحكومة عن صيغة ملكيتها لأشخاص، إلى الصيغة التأسيسية لها، حيث تصبح دائرة من دوائر وزارة الإعلام!

لكن " الرأي"، وفي الواقع أصحابها الخمسة، كسبوا صراع النفوذ، هذه المرّة، أيضاً، فقُدّر لنائب رئيس الوزراء، وزير الداخلية، أحد أصحاب " الرأي " سليمان عرار، أن يُقنع رئيس الحكومة مضر بدران بأنّ المسألة لن تتكرر!

وحدّثني المرحوم العمّ جمعة حماد أحد أهمّ أصحاب الصحيفة، قبل وفاته، أنه إتّصل بجلالة الملك، وقدّم إعتذاراً شخصياً، وأبدى جلالته تفهماً لإعتذاره، ولهذا السبب عادت الحكومة عن قرارها.

كل هذا كان يدور في أروقة الحكم، لا يعرفه كثير من الصحافيين، ولا يَعرِف عنه القارىء شيئاً، بل رأى " الرأي " تتعطّل عن الصدور بقرار حكومي، وتعود إلى الصدور بهجوم واضح على الوزير المعني!

ثم لاحظ القارئ، في اليوم التالي ، يوم إصدارها الوحيد، من جانب مندوب الحكومة، أن اسميّ المدير العام ورئيس التحرير

غابا لأول مرة عنها، لكنّهما عادا في اليوم اللاحق، الأمر الذي كان يزيد في تساؤلاته، ويزيد في دعمه لها بشرائها ومتابعتها!

وفي الحقيقة ، فان صراع النفوذ، ومحاولة الحدّ من قوّة "الرأي"، أو ركوب هذه القوة، لم ينته، وظلّ يتفاعل، إلى أن وصل إلى إنقلاب حقيقي، أثّر بعدها على مجريات الصحافة بأسرها، ونتحدّث عنه في فصل آخر.

5

الشعب
جلسة عمل لمجلس الوزراء في الكرك
شركة دار الشعب
للصحافة والطباعة والنشر والتوزيع

وإذا كانت " الرأي " بدأت ناطقاً رسمياً للحكومة، وتخلّصت من الأمر، بأن عايشت القارئ، وخلقت لها هامشها الخاص من الحرية، فإن ما جرى لصحيفة " الشعب" كان معاكساً تماماً.

وأذكر أنّ حلم الوالد، منذ سنوات طويلة، كان

في أن يؤسس صحيفة مستقلة، يملكها القارئ نفسه، وأن تكون نواة لمؤسسة صحافية كبيرة، تُصدر عدداً كبيراً من المطبوعات.

وفي العام ١٩٧٥، جاءت فرصته لتنفيذ مشروع عمره، حين ما وجد نفسه عاطلاً عن العمل، بعد خلاف مع أصحاب "الدستور"، التي كان يرأس تحريرها، ففاتح رئيس الحكومة بالأمر، وحصل على الترخيص اللازم.

كان زيد الرفاعي، في حكومته الأولى، بدأ سياسة إنفتاح واسعة، وخصوصاً أنّها شُكّلت بعد أحداث أيلول بأقلّ من ثلاث سنوات: فصدر العفو الملكي العام بُعيْد تشكيل الحكومة، ثم بعد شهر ألغى الرقابة المفروضة على الصحف، وغيرها من عوامل الانفتاح.

وأسس الوالد، بمعيّة كثير من الزملاء الصحافيين، والأستاذ سامي جودة رئيس مجلس الإدارة، نسيب الرئيس الرفاعي، شركة مساهمة عامة، يملكها ٨٨٨ مساهماً، أصدرت "الشعب" في شباط من العام ١٩٧٦.

وفي فترة قياسية، وعلى الرغم من منافسة كانت تصل إلى عداء، بين "الشعب" وصحيفتي " الدستور" و" الرأي"، حقّقت حضورا ممتازاً، فوصلت إلى أرقام مبيعات شكلت خطورة على المنافستين.

فمعدل مبيعات الصحف الثلاث، حسب معلومات مؤكدة، كان بعد أشهر قليلة من صدور "الشعب":

" الرأي" نحو ١٥٠٠٠ نسخة يوميا
" الدستور" نحو ١٠٠٠٠ نسخة يوميا
" الشعب" نحو ٨٠٠٠ نسخة يوميا

وأذكر أنّ " الشعب " كتبت عنوانها بأنها تقع في شارع "الشعب" فردّت "الرأي"، التي تقع مقابلها بنفس الشارع، بأن كتبت أنّها تقع في شارع " الرأي"!

كتب المرحوم يعقوب عويس، أيامها: بين " الشعب" و"الرأي"... حرب شوارع!

طبعاً، تمّ حسم الأمر بعدها بسنوات بأن سمّي الشارع، الذي تقع "الدستور" فيه أيضاً، بـ"شارع الصحافة"!

وفي الحقيقة، فان حالة التنافس المهني بين الصحيفتين المتواجدتين أصلاً و"الشعب"، كانت تصل، أحياناً، إلى حرب حقيقية، فرفضت دخولها إلى مكتب "الاعلان الموحد"، ورفضت توزيعها معها، لكنّ كلّ ذلك لم يمنع من الإستمرار في المنافسة الحقيقية.

وعلى اية حال، فإن ما يعنينا هنا، أن نذكر أن "الشعب" نجحت لأنّها كانت صحيفة قطاع خاص، لها هامشها الخاص، في التعامل مع الخبر اليومي، وكلّ هذا لم يرض الحكومة!

فبعد أقل من عشرة أشهر، على صدورها، عُطّلت عشرة أيام، وأعود، الآن، إلى رسالة من الوالد بعثها إلي، في ٦ / ١٢ / ١٩٧٦ ، وتقول التالي:

" فقد تلقيت رسالتك الأخيرة، وفيها كانت ثورتك واضحة على تعطيل "الشعب"، كما كان قلقك كبيراً عليّ بعد التعطيل. الواقع أن الجريدة عطلت عشرة أيام، وأنا في مسقط، وقد علمت بالتعطيل بعد حدوثه بخمسة أيام، فاتصلت بوالدتك هاتفياً، وعلمت منها بعض التفاصيل، وواصلت رحلتي إلى الكويت، لأنه لم يكن في نيتي بذل أي جهد لإختصار فترة التعطيل.

وقد صدرنا بعد العشرة أيام بقوة هائلة، عشرين صفحة ملونة، ومملوءة بالإعلانات، حتى ترى الحكومة أن تعطيلها لا يؤثر علينا. وتعمّدت كتابة عدة مقالات تنطوي على كثير من التحدي لوزير الاعلام.

.... بعد تشكيل الحكومة الجديدة، قابلت رئيس الوزراء (مضر بدران)، وجلست معه نحو نصف ساعة، كانت مليئة بالعتاب، وأحياناً بالتحدي، وأسمعته كلاماً لا بأس به. والمهم أننا خرجنا على أساس أنّ الخبر الذي من أجله تمّ التعطيل، كان "القشّة" التي قسمت ظهر البعير، وهو خبر إستدعاء ناصر الدين الأسد لإسناد منصب دبلوماسي إليه، كما أن العدد الضخم الذي صدر بعد التعطيل، والمقالات التي نشرت فيه، كانت "فشّة" خلق، وإنتهى الأمر.

هذه هي قصّة التعطيل، ورب ضارة نافعة، لأنّ "الشعب" الآن أصبحت الصحيفة الأولى في الأردن"

إنتهى النص المقتبس من الرسالة!

وفي حقيقة الأمر، فإنّ ما جرى بعدها لـ" الشعب" أنها عُطّلت مرّة أخرى، ثم إنتهى الأمر بأن سُحب ترخيصها من أساسه في ١٩٧٧/٩/١٧ ، وهي مسألة ستكون تفاصيلها في فصل آخر، لكن ما يهمّنا القول هنا إنّها شكّلت منافساً حقيقياً ذا نكهة خاصّة، لأنها كانت صحيفة قطاع خاص، ومستقلة عن أيّة جهة حكومية!

لكن دوام الحال، من المحال، لهذا، وبعد أربع سنوات، أعيد إصدار " الشعب " مرّة ثانية، تحت إسم "صوت الشعب"، لكن هذه المرّة كانت الملكية للحكومة، حيث زادت رأسمالها، وحصلت منه على نسبة تصل إلى الثلثين، الأمر الذي جعل القرار الداخلي في الصحيفة للحكومة، فهي تُعيهن الأشخاص المسؤولين... وترفضهم!

ووضع كهذا، كما ستثبت الأيام، يعطي أكثر أسباب الفشل نجاحاً، وهذا ما حدث فعلاً!

فعلى الرغم من أن رئيس التحرير، عاد هو نفسه : إبراهيم سكجها، فان القارئ عرف أن صحيفته لم تعد مستقلة، وفي النهاية، وجد الوالد كتاب الإستغناء عن خدماته من الصحيفة، عند موظف الاستعلامات، بسبب نشره خبراً لم يُرض المدير العام، الذي كان بالمناسبة موظفاً رسمياً في دائرة حكومية، هي

ضريبة الدخل، وإسمه الدكتور عبد الله النسور، وتلك قصّة أخرى.

كان لا بد لوالدي، لردّ إعتباره، أن يذهب إلى المحكمة، رافعاً قضية على صحيفة أسسها هو بنفسه، وكسبها وحصل على تعويض عشرة آلاف دينار!

وعلى أية حال، فإن "صوت الشعب" ظلّت متعثّرة ، تَناوَبَ على إدارتها ورئاسة تحريرها، عبر السنوات، العشرات، فكّل حكومة تُشكّل، كانت تأتي معها بمدير عام ورئيس تحرير جديد، فانخفضت مبيعاتها، بطريقة لا تسرّ عدواً، إلى أنْ انتهى الأمر بتصفيتها، وعرض مبناها الجميل للبيع في المزاد العلني!

6

أمامنا، الآن، تجربتان مهمّتان، في الصحافة الأردنية: "الرأي"، وقد بدأت فاشلة، حين إمتلكتها الحكومات، ونجحت حين ذهبت إلى القطاع الخاص، وعمل فيها الصحافيون، و"الشعب" ، وقد بدأت ناجحة، حين أسّسها صحافيون مستقلون، وفشلت حين امتلكتها الحكومات، وعمل فيها الموظفون!

وهي معادلة عامة، حسب ما نعرف، تتكرّر دائماً، في كثير من الدول، لكنّ الحكومات، التي تحبّ سماع الرأي الواحد، ظلّت تلجأ إلى قوانين الإحتكار وقراراتها؟

وفي الحقيقة، فإن هذا ما جرى في الأردن، تماماً، في السنوات الخمس والعشرين الماضية، إذ ممنوع على الصحافيين إصدار الصحف، وعليهم العمل، في ما هو موجود أصلاً!

وأذكر أنّ غير وزير إعلام، كانوا يغلّفون قرار الحكومات بعدم الترخيص للصحف، بان الأردن بحجمه السكاني لا يستوعب أكثر من صحيفتين، وهذا في الواقع، تبرير لا يصمد لحظة أمام بدهّيات الصحافة في العالم.

ففي مناقشة المسألة ، نقول ان تقريرا لـ"اليونسكو" عن الصحافة في العالم، يذكر ان الحد الادنى المقبول به، لنسبة شاري الصحف الى عدد السكان هو: مئة قارئ لكل الف مواطن، في العالم الثالث.

ومن قراءة لموازنات الصحف للسنوات الثلاث الماضية، المنشورة، يفهم ان ما تبيعه في اليوم لا يزيد على تسعين الف نسخة، تستغرق " الرأي" وحدها نحو النصف منه، الأمر الذي يعني أن ثلاثة وعشرين مواطناً اردنياً من كل ألف يشترون صحيفة يومية، وهي نسبة، في الحقيقة، تدعو الى الرثاء!

فنسبة الاميّة، في الأردن ، تعتبر أكثرها إنخفاضاً في العالم الثالث، بل إن حجم الأهتمام السياسي والمعرفي، تزيد على دول في العالم المتقدم، لظروف سياسية معروفة.

وعلى سبيل المثال، نود أن نذكر أن النسبة في إسرائيل تصل إلى ٢٦٠ شاري صحيفة لكلّ ألف مواطن، وترتفع النسبة في دول أوروبا الغربية إلى ٤٠٠ ، وفي اليابان إلى ٥٦٠ !

ولعلّ السبب، الذي يكاد يُفصح عن نفسه، بنفسه، أن القارئ الأردني، لا يجد ما يريد في صحافته، فيتوجه الى وسائل إعلام أخرى!

... لقد ظلّت صحافتنا، لأسف ، صحافة الدولة، بشكل أو بآخر، والدولة هنا تعني الحكومات، فهل تعود الصحافة لتصبح سلطة، كما هي فعلاً في كل الديمقراطيات؟!

ضحايا .. ولكن!

1

فـي الـوقـت الـذي كـان فـيه "صـراع الـقوى" الأردنـية يـنعكس، أبداً، على الصحافة الأردنية، كان "صراع نفوذ " من نوع آخر، يدور داخل الصحف نفسها!

واذا كـان الأول يـترك الجـرحـى، فـي سـاحـة المـعركة، يُطبّبون أنـفسهم، فـإن الـثانـي كـان يُعطي نـتائـج أقسى، حـيث " إقـتتال الاخوة " يُبعد الضحايا عن المهنة نفسها!

ويـكاد يـكون هـذا "الـصراع الأخـوي" تـكرّر فـي كلّ المـراحـل، التي مرّت بها الصحافة الأردنية، وكانت حصيلته خروج الكثيرين من المهنة.

واذا صَـحَ مـا ذكـره "أبـو داود" عضو اللجنة المركزية لحركة "فتح"، عند إعتقاله في عمّان، وظهوره على شاشة التليفزيون الأردني، من أنّ إختفاط سليم الشريف، كان وراءه " خصومة مهنية"، فإنّ الشريف يكون، بذلك، راح ضحية مهنته!

لكن الإختفاء عن ساحة الحياة، والحمد لله، لم يتكرّر، ويُصبح عادة في الحياة الصحافية الأردنية، كلبنان،مثلاً، مع أن الإختفاء كان من نوع آخر:

غياب عن المهنة نفسها!

2

فصحافي مثل رجا العيسى، أوّل نقيب للصحافيين الأردنيين، ومؤسّس إصدار "فلسطين" في القدس، وأحد مؤسسي "الدستور" في عمّان ، أحد أصحاب "الرأي"، وجد نفسه خارج المهنة، زاهداً في الإتصال، ناقماً على زملائه.

فموازين القوى، التي لا ترحم، والتي كانت تسمح له ان يُخرج صحيفته بعنوان رئيسي يقول: "نحن ضد حكومة أبو الهدى" فتسقط الحكومة، صارت ضدّه، وانتهت به بعيداً عن المهنة.

ويبدو أن العيسى كان يستشرف هذا المستقبل، منذ العام ١٩٦٧، عندما أُرغم على دمج صحيفته وصحيفة أبيه التاريخية: "فلسطين " مع " المنار" لتصدر "الدستور" في عمّان .
ونذكر ، هنا، أنّ " فلسطين " كانت أقدم صحيفة يومية صدرت في فلسطين، وكان عمرها، عند الدمج ستة وخمسين عاما.

ففي آخر عدد من "فلسطين " في القُدس، والذي صدر في ٢١ / ٣ / ١٩٦٧، كتب تحت عنوان " حتّى نعود.. وتعود"، مقالاً أراه من أكثر الكلام شفافية وجمالاً ، فقال:

"... بيني وبينها رفقة حياة: أحلام طفولة، وعواطف فتوّة، وعزم شباب، وسهر ليال.

كانت لي مدرسة حياة ، تعلّمت فيها من والدي وأستاذي ، كيف يكون الصمود، وكيف يقاوم المرء ويتحّمل، وكيف تعيش آماله ومُثله رسالة فيه، وكيف يعيش هو من أجلها. فصارت المهنة جزءاً من نفسي، وصارت الدروس التي تعلمتها دماً يجري في عروقي، وأصبحت الصلة بيني وبين " فلسطين " طابع حياتي، ومعنى أيامي.... وتمضي الأيام، وفي كل يوم منها مؤامرة على الوطن، وتجيئ النكبة، وتسقط يافا الجبّارة، وتُخرج "فلسطين" من دارها، كما أخرج أهل فلسطين ... وفي ما بينهم عهد على العودة...

وتنتقل "فلسطين" إلى هذا الجزء العزيز من الوطن، فتصدر في القدس الجريحة... وتمضي تؤدي الرسالة: دعوة الى الصمود، والبذل، والإعداد من أجل أن نعود .... لقد تشّرفت "فلسطين" بأنّها حملت أكرم إسم، وشرف الله "فلسطين" بأنّها أسهمت بجزء من جهاد شعب فلسطين، وأنّها سجّلت هذا الجهاد. وهذا الشرف لن ننساه، ولن ننسى أن أيامنا ستظلّ دون معنى، حتى تعود ، ونعود"

لكن فلسطين لم تَعُد، بل إن الجزء الباقي منها إنضم إلى الأصل، فصار محتلاً، بعد شهرين فقط من مقال العيسى ، فعمل في الصحافة، بعدها، سنوات عشراً ، بادئا في "الدستور"، ثم باع نصيبه منها، واشترى جزءاً من نصيب جمعة حمّاد في " الرأي "، ليستقر بعدها بقليل في مكتبه، في طلعة جبل عمان، في شركة التوزيع الأردنية التي أسسّها هو

نفسه، وكانت الأولى والأهمّ في تاريخ البلاد، وتمّ بيعها بعد سنوات.

مشكلة رجا العيسى أن صراع القوى السياسية، لم يعد في صالحه، وصراع النفوذ الصحافي شهد بروز آخرين، فكان لا بد للآخرين أن يتصدروا الصورة، حتى ولو على حساب الأولين، بتغييبهم عن المهنة نفسها!

3

أما الصحافي الأستاذ جمعة حمّاد، الذي بدأ في المهنة أحد شركاء في "المنار"، ثم أحد مؤسسي "الدستور"، ثم مؤسساً أول في " الرأي "، في مرحلتها الثانية، فلم تنته الأمور به في طلعة جبل عمان، بل صار عضواً في مجلس الأعيان الأردني، ثم وزيراً للثقافة لفترة قصيرة، لكنّه صار خاج الصحافة الأردنية.. برغبة إضطرارية.

وحمّاد نموذج واضح للعصامية في المهنة، فقد دخل إليها غير عارف أصولها، لكنّه، في سنوات قليلة، صار من كبارها، فارتبطت بإسمه مرحلة مهمة، من مراحل "الرأي"، ولعلّه كان من أهم أسباب نجاحها، وصعودها من صحيفة هرب منها القراء، إلى صحيفة جاذبة، تطورت إلى صحيفة أولى.

وإذا كان الفضل في المستوى التحريري لـ " الرأي"، يرجع إلى أشخاص مثل: سليمان عرار، محمود الكايد، راكان المجالي، هاشم خريسات، محمد ناجي عمايرة، بدر عبد الحق، أحمد سلامه، عبد الوهاب الزغيلات، وآخرين ... فإنّ إدارة الصحيفة، وعلاقتها مع الحكومة، في مرحلة من المراحل ، كانت من نصيب جمعة حمّاد

فحمّاد، كان من أوائل من وعوا أهمية البنية التحتية، في التوزيع، لأية صحيفة، وما زال كبار باعة الصحف، حتى الآن ، يذكرون علاقاتهم الحميمة معه، حين كان يجلس معهم ساعات النهار، لزيادة مبيعات صحيفة "المنار"، التي كان شريكاً فيها.

ويتندر الحاج جمعة، كما كنا نناديه، متذكّراً أحد المعلنين، وكيف إضطرّه إلى الإعلان في "المنار"، بقوله: "كان هذا يُعلن في الصحف الأخرى، رافضاً "المنار" باعتبار أن توزيعها قليل، فاتفقت مع بعض الأشخاص على أن يشتروا كمية "المنار" الموضوعة في مكان قريب من محل المعلن، فكان هذا يأتي كل يوم ليرى أن "المنار" مباعة، وفي كل يوم، كنا نزيد الكمية، فيأتي هذا ويسأل البائع عن " المنار" فيجيبه بأنها صارت تباع بكميات كبيرة، فاتفق مع إدارة " المنار" على الإعلان بشكل يومي، ووقع عقداً سنوياً!

لكنه إكتشف، في اليوم التالي، أن كميّة "المنار" كما هي، ولا يُباع منها إلّا القليل، فاكتشف اللعبة بعد أن "دخل الفاس في الرأس"!

هي قصّة طريفة، لكنها تبّين إهتمام حمّاد بإدارة الصحيفة ، التي لا تقل في أهمّيتها عن التحرير، الأمر الذي كرره الحاج، في "الرأي" في فترة لاحقة، وكان من أهم أسباب نجاحها الترويجي.

ثم تأتي موازين القوى، التي لم تعد لصالحه، وصراعات النفوذ، التي جاءت بقيادات أخرى، فخرج من " الرأي " وأعرف أنه مات، وهو غير راض عن خروحه، وكان يكرر، حتى وهو وزير: ليس ثمة أيام أجمل من أيام الصحافة!

4

وآذا كانت صراعات السياسة، وخصومات المهنة، أفادت محمود الكايد في تربعه على عرش أكبر الصحف الأردنية/ الرأي، سنوات طوالاً، حتّى صارت تُعرف بإسمه، فقد وجد نفسه، بين ليلة وضحاها، وللأسباب ذاتها، جالساً في بيته، وعينه على

صحيفته " المختطفة"، رافضاً العمل في مهنة أخرى، بإنتظار فرج، جاء ولو بعد حين.

وتلك قصّة أخرى ، نتحدّث عنها في فصل "الإنقلاب" ، لكنّنا نتحدث، الآن، عن محمود الكايد نفسه، الذي كان، ولو لفترة قصيرة نسبياً، من ضحايا المهنة، وقد يصبح كذلك، مرّة أخرى، لو إستمرت تعاملات الحكومات مع الصحافة، وكأنها من سقط المتاع!

وفي اليوم التالي لعودته من غيبته القسرية، إلى رئاسة التحرير، كان الكايد يكتب مقالته الشهيرة :"والعود أحمد" التي نرى أهميّة نشرها، فهي توضّح الكثير الكثير مما نودّ قوله.

يقول:

(لم أجد، وأنا أهمّ بالكتابة، ما أستهل به هذه الخاطرة، أصدق وأعمق وأوفى، من تلك الكلمات التي سطرها زميل كريم إثر تغيّبي -عرفياً- عن "الرأي " قبل سنة وبضعة أشهر.

فقد كتب الزميل فهد الرياوي مقالاً يفيض بالمحبة والمودة لشخصي، وبالإحترام والتقدير للصحافة والصحفيين، ومما جاء في المقال: " أخي محمود... لا أقول وداعاً .... بل إلى اللقاء، ذلك لأنني أنا وأنت، نحفظ عن ظهر قلب التضاريس المنهجية لبلادنا، حيث الغضب لا يصل حدود الحقد، والخصومة لا تبلغ درجة العداء، والخلاف لا يقود، إلى حالة كسر العظم" ... وأعترف أنّ هذه العبارات الحارة كفتني مؤونة العودة إلى الوراء والغوص في تفاصيل ما جرى للصحافة والصحافيين، في حقبة غابت فيها القيم واختلت

الموازين، وإتسعت ساحات المزايدة والنفاق، فصار لبعضهم مقام وكلام ومقاعد دعاية وإعلام!

واليوم ونحن على أعتاب مرحلة جديدة في حياة بلدنا الطيب، لا يجدر بنا إلا أن ننظر إلى المستقبل بثقة وأمل ، وأن لا نجعل من تجاوزات وإنحرافات الماضي مشاجب نعلق عليها لوائح الاتهام ومفردات اللوم... الأجدر أن نغذّ السير، كلّ في مجاله وحسب طاقته، على طريق تمتين وحدتنا وتعزيز إستقلال هذا الوطن والدفاع عن سيادته....

إلى أن ينهي المقال بقوله:

وتعود "الرأي" لتحتلّ مكانتها، وتستحضر سجلّها في تاريخ الصحافة الأردنية والعربية... وتعود " الرأي " لتمارس دورها في الحياة والمجتمع .... وتعود " الرأي " لتواكب إنطلاقة الاردن الخيّرة والمباركة نحو المستقبل... وتزرع حروفها الخضراء في خارطة هذا الوطن .... وتعود ..... وتعود ..... والعود أحمد "

وفي حقيقة الأمر، فإنّ العصر الذهبي لـ "الرأي" إقترن بإسم الكايد، حتّى أنّ قولاً مأثوراً ظهر لدى الزملاء، في الصحف الأخرى، مفاده أنّ من دخل بيت أبي عزمي فهو آمن ، بإعتبار أنّ "الرأي" هي بيته، لكنه، كما قلنا، وجد في تلك اللحظات، من مساء الخميس، أنّ البيت الذي جعله آمنا لغيره، لم يكن آمنا له، فكان من تلك الضحايا!

وبعد هذا الكلام، بسنوات، أقصي الكايد عن "الرأي" مرّة ثانية، وأخيرة...

5

وموازين القوى، زائداً عليها صراعات النفوذ، والتي كانت تتأرجح في إفادة، أو ضرر، الكثيرين، حسب تقلّباتها، كانت في كلّ أحوالها تسير، أحيانا، لغير صالح البعض!

فهناك من كان يخسر مواقعه، في كل الاحوال، مع أيّة قوة، أو صاحب نفوذ، بسبب مواقفه الحادة في التفرقة بين الأبيض... والأسود!

ولعل المثال السافر، لهذا النمط من الصحافيين كان فهد الريماوي!

ولفهد الريماوي قصة تُروى، وتستأهل أن تُسجّل، باعتباره واحداً من صحافيين خاضوا المهنة بشروطهم هم فقط، فجلسوا في بيوتهم، أكثر من جلوسهم وراء مكاتبهم بكثير!

فالريماوي، من الجيل الثاني ، في الصحافة الأردنية، وبدأ في منتصف الستينيات في "الدفاع" برئاسة إبراهيم الشنطي ليجد نفسه مع قانون "الدمج" حيث "الدفاع و الجهاد" صارت

"القدس"، بلا عمل، وبعد أشهر قليلة، وجد نفسه في وطن محتل، في رام الله، فخاض في السياسة، التي إضطرته للهروب من الإحتلال، إلى عمّان ، ليعمل في "الدفاع" التي إنتقلت بدورها إلى عمّان، ثلاث سنوات، ثمّ عُطّلت في بداية السبعينيات، فصار بلا عمل مرّة ثانية.

وتلتها سنوات قليلة، عمل فيها في وكالة الأنباء الأردنية، ودائرة الثقافة، ولكنّه وجد نفسه بلا عمل وللمرة الثالثة بسبب حادثة مشهورة، في تاريخ الصحافة الأردنية، نُسجّلها كما سمعناها منه.

كان، في منتصف السبعينيات، يكتب مقالاً يومياً في "الرأي"، حين أثارت جريدة "الأخبار" الجديدة قضية وجود نجمة سداسية على الدينار الأردني!

كتب يومها مقالاً مؤيداً لحملة "الأخبار" تحت عنوان:" قبلة صهيونية على جبين الدينار"، على أساس أن ينشره في زاويته اليومية في "الرأي"، لكنّ رئيس تحريرها، آنذاك، سليمان عرار رأى عدم التدخّل في قضية أثارتها صحيفة زميلة، فقرّر الريماوي أن يبعث بالمقال إلى "الأخبار" نفسها!

وهنا نستمع إليه، كما روى المسألة بنفسه، يقول:

ذهبت إلى مقرّ "الأخبار"، في شارع وادي صقرة، وتركت محرّك السيارة دائراً، على أساس أنّني سأعود فوراً. دخلتُ إلى الجريدة، حيث الإستعلامات. كان هناك موظّف ظننته يعمل في الجريدة، فسلّمته المقال، وقُلت له: أعطه لراكان المجالي رئيس

التحرير.... وكُنت أقفل راجعاً عندما استمعت إلى رجل يقول لي: إنتظر!

ولمّآ سألته عمّا يريد، قال لي: أنا فلان... ضابط أمن! ولم أكن أعرف بعد أنّ الجريدة دوهمت، وصدر أمر بتعطيلها، واعتقال موظفيها!

المهمّ، جرى إعتقالي في المخابرات أسبوعاً، وكانت المفارقة أنّ التحقيق معي كان على أساس أنّني شيوعي، وأنا لست كذلك أبداً، وكانت النتيجة أنّني صُرفت من الخدمة في الدولة!

ومنذها، تنقّل الريماوي في كلّ الصحف الأردنية، محرّراً وكاتباً، لكنّه كان يجد نفسه، دوماً، خارج العمل، إلى أن إستقر الأمر به، في مكتب متواضع، لكنه حميم، يزوره الوزراء السابقون ليشاغبوا على الوزراء الحاليين، فيعود الوزراء السابقون إلى الوزارة، ليمتنعوا عن زيارته، ويعود الوزراء الذين خرجوا، إلى مكتبه، مشاغبين بدورهم على الوزراء الجدد...

وهكذا!

والريماوي في مكانه، صورة عبد الناصر وراءه، يستحضر الأيام الجميلة السابقة. واذا كان صاحبنا أصدر صحيفة "المجد" الاسبوعية، التي إعتمدت المعارضة الحقيقية نهجاً دائماً، كما كان متوقعاً، فانه يقضي أياما كثيرة في المحاكم، مدافعاً

عن أخبار وآراء نشرها، فكانت سببا في أن جرّته دائرة المطبوعات والنشر إلى المدعي العام، ومن ثم إلى المحكمة.

وكان ممّا كان منه، انه امتنع عن الذهاب الى الجزائر، لتتويجه عضوًا في المجلس الوطني الفلسطيني، بسبب موقفه من التسوية السياسية، فكان ان حصل شخص آخر، على المقعد، ولم يكن له في الحساب نصيب!

نزيد على ذلك أنّ "المجد" نفسها، أغلقت، وما زال الريماوي على ما هو، وبعيداً عن الصحافة والكتابة.

6

وفي موازين القوى، وصراعات النفوذ، نُحدّث، أيضاً، بلا حرج!

كان واضحاً، في النصف الثاني من السبعينيات، أن دماً جديداً بدأ يضخ في شرايين الصحافة الأردنية، بحيث أصبح من المتوقع أن يحلّ نجوم جدد، مكان هؤلاء الذين تربعوا على عرشها سنوات طوالاً.

وكان ذلك من طبيعة الأشياء: أن تتواصل الأجيال، فيتواصل العطاء!

لكن طبيعة الأشياء، لم تكن هي التي تحكم مسيرة الصحافة الأردنية، فحسب، بل إن عوامل كثيرة تتداخل لتشكل جسراً، في بعض الأحيان، وسداً في كثير من الأحيان، أمام الأفكار الجديدة!

وكان راكان المجالي مثالاً مهمّا لهذا الجيل، الذي عُقدت عليه الآمال، في الدخول إلى مرحلة جديدة، وأذكر أنه كان يشكّل لنا، في جيلنا، مثالا للجرأة، التي أقل ما يقال فيها: إنها جديرة بالاحتذاء!

فراكان واحد، من قلائل، دخلوا مهنة الصحافة من بابها، وظلوا يعملون بها، واكتووا بنارها.. ولم يرتووا من مائها إلا القليل!

وهو جزء من تركيبة دخلت "الرأي"، وهي مملوكة من الدولة، لكنّه وجد نفسه خارجها، حين ملّكتها لمجموعة من القطاع الخاص!
وكان راكان يعتقد، ولعلّه ما زال، أنّ من حقّه أن يكون من أصحاب "الرأي".

قبل ذلك، كان راكان واحداً من خمسة شبان، عملوا في الجهاز الإعلامي الرسمي، وأرسلوا للعمل في " القدس" التي

كانت نتيجة دمج صحيفتي " الدفاع" و "الجهاد"، ممثلين لحصّة الحكومة فيها.

لكنّ الأمر لم يستمر، أكثر من أشهر قليلة، مع مجيئ الإحتلال، فعاد الخمسة إلى مواقعهم القديمة: محمود الكايد إلى دائرة المطبوعات، وراكان المجالي والثلاثة الآخرون إلى الإذاعة الأردنية.

وراكان مشاكس، مشاغب، بالفطرة، ويذكر زملاؤه، آنذاك، العرائض والبيانات التي كان يكرّر إصدارها ضد وزارة الإعلام، وإدارة الإذاعة، كما يذكر قراؤه مقالاته "كل يوم" في "الرأي"، التي عمل فيها في بداية السبعينيات.

وحين وجد نفسه خارج تركيبة "الرأي"، الخاصة الجديدة، بعد أن كان يرى أن حقاً مكتسباً قد صار له من وجود بينهم، رفع صوته، هنا وهناك، إلى أن وجد من يسأله في الحكومة : وماذا تريد؟ فأجابه راكان بسرعة: أريد ترخيص صحيفة!

وهكذا، فقد حصل على الترخيص، في بدايات العام ١٩٧٥، دون أن يكون مالكاً لشيئ من المال!

لكن الصدفة، كما ذكر لي، جمعته برجل الأعمال فؤاد النمري، فأصدر "الأخبار"، التي لم تعمّر طويلًا، فصدر أمر تعطيلها،

بعد نشرها قصّة النجمة السداسية على الدينار، المذكورة في جزء الأستاذ فهد الريماوي!

وعادت "الأخبار" فصدرت مرة ثانية، في نهايات السبعينيات، وأيضا لم تعمّر طويلًا، لكنها أدخلت صحافيين جدداً إلى المهنة، صاروا نجوماً، في صحف أخرى بعدها، مثل: محمد داودية، أحمد سلامة، يوسف العبسي، إبراهيم نصرالله، أحمد الحسبان، وآخرين.

ولإحساسه بغبن كبير، صار راكان يراسل الصحف العربية في الخارج، وناصره زملاء كثيرون، فانتخب نقيباً للصحافيين عدّة مرّات، حتى ارتبطت النقابة باسمه، إلى حد ما، في مرحلة من المراحل، وحقّق للزملاء ما لا يمكن نسيانه أبداً: الإسكان، الذي ضمّ أربعة وستين صحافياً، دون أن يدفعوا قرشاً واحداً مقابله!

وظل راكان يشاغب على الحكومات، إلى أن إنتهي به الأمر، وللمرة الاولى، في تاريخ الصحافة الاردنية، في العام ١٩٨٥، تحت الإقامة الجبرية في بلدته "الربّة" بالقرب من الكرك، فحجّ الصحافيون إليه هناك، حتّى عاد إلى عمان، بنفس النَفَس القديم في المشاغبة، إلى أنْ صارت التغييرات الصحافية الشهيرة، فصار معها رئيساً لتحرير "الرأي"، بقرار حكومي، وأخذ فرصة تاريخية، فاخطأ خطأ تاريخياً، نتحدث عنه في فصل آخر!

7

والحديث عن هؤلاء، الذين، خرجوا، من ديار الصحافة، ذو شجون، وطويل، فتطول معه قائمة الاسماء!

فمن الأستاذ محمد أسعد غنّام، العامل بالقطعة، بعد أن ساهم في تأسيس صحف ووكالات أنباء، إلى الأستاذ عبد الله حمدان، اللاجئ في أمانة عمان مديرا للعلاقات العامة، بعد أن قضى العمر محققا ًسبقاً صحافياً وراء آخر، ففواز كلالده الموظف في الشركة الملاحية، إلى فخري النمري، الذي افتتح مشرعا ريادياً خاصاً، أدخل فيه شبكة الكومبيوتر المتطورة، إلى الصحافة الاردنية لأوّل مرّة، قبل الصحف اليومية الكبيرة بسنوات أربع، فعوني بدر ... الى الى الي!

أسماء كثيرة، لم نذكر منها إلاّ أقلها، كان لها وقعها في الصحافة الأردنية، فمن ينسى التحقيقات المحلية المثيرة، في صحيفتي "الدستور" و"الشعب" والتي كان يكتبها محمد ابو غوش، الذي يجد نفسه، منذ سنوات، بعيدا عن الصحافة المحلية!

أسماء كثيرة، يعذرنا أصحابها لعدم ذكرها، لكنها كانت تحمل، أحيانا، وجهات نظر خلافية، فيكون مصيرها ترك الصحافة إلى غيرها ...

أو المكوث في المنزل، بإنتظار المعجزة، التي لم تأت، حتى الآن، على الأقل!

سنوات زيد.. ومضر!

1

معروف، جداً، أنّ الأردن طُبع، في العقدين الماضيين، السبعينيات والثمانينات، بما يمكن القول عنه أنه: "سنوات زيد ومضر"!

هي حقيقة متّفق عليها أردنياً، لكنّ الخلاف الكبير يظلّ حول تقييم حكم كلّ من الرجلين: زيد الرفاعي ومضر بدران.

واذا كنا نترك مسألة تقييم فترة حكم الاثنين، في الجانب السياسي، للسياسيين، فإن من حقّنا، كصحافيين عاشوا المرحلة كلّها، أن نضع تقييماتنا علي الأقل في الجانب الصحافي، الذي كان، دون شك، يعكس توجهات سياسية!

وفي الحقيقة، فإن الصحافة الأردنية عاشت، في عهد الرجلين، تاريخاً يستحق ان يُروى، والمفارقة أنّ الإثنين بدءا تاريخهما الحكومي بشكل متناقض، وانتهيا، بشكل متناقض أيضاً!

فالرفاعي شكّل حكومته الأولى، في العام ١٩٧٣، وبدأ منفتحاً على الصحافة، فألغى إمتلاك الحكومة لـ"الرأي"، ومنح

ترخيصين جديدين لإصدار "الأخبار" و"الشعب"، لكنّه أنهى سياساته، في العام ١٩٨٨، مختلفاً معها، فقام بتغيير إدارات الصحف، وأدخل ملكية الحكومة لها مرّة أخرى!

أما بدران، فشكّل حكومته الأولى، في العام ١٩٧٦، وبدأ سياساته مُغلقاً على الصحافة، فعطّل "الرأي"، وألغى إمتياز "الشعب" و"الأخبار"، لكنه أنهى سياساته في العام ١٩٩٠، منفتحاً، حين ابتعد عن التدخل في الشؤون الصحافية، وأعاد إدارات الصحف، مع أنّ الكثيرين يعتبرون هذه الخطوة الأخيرة لاسباب شخصية عائلية ليس إلاّ!

هذه كانت الصورة العامّة، لتعامل الرجلين مع الصحافة، مع إختلاط مختلف قليلاً، خلال السنوات الطويلة.

وعلى كل حال، فان تقييم مرحلة الاثنين ظلّت، وما زالت، مسألة خلافية، فهناك من ينتصر لهذا، وهذا من ينتصر لذاك، وهناك من يعتبر خلاف الرجلين سياسياً، وهناك من يعتبره شخصياً، وتحت عنوان، "صراع القوى النفوذ"!

لكن، ومهما كان السبب الحقيقي في الخلاف، والصراع في مراحل مختلفة، فقد أدّى إلى إنعكاسه على الصحافة الأردنية، وبشكل مباشر، وحادّ، في كثير من الاحيان!

2

ومن الأمثلة الفاضحة، على هذه المسألة : إبراهيم سكحها!

فقد وجد الوالد نفسه، دون أن يدري ربما، ودون ما سبب مبرر، غائصاً، حتى أذنيه، في معمعان زيد ومضر!

ففي ثالث أيام عيد الأضحى، من العام ١٩٧٧، وبعد أن إستمع الى ما دار في مجالس العيد، من أحاديث، بينها الحقيقة الواضحة، ونصف الحقيقة، والإشاعة، جلس مساء يكتب مقالاً تحت عنوان: "حديث العيد... حديث الإشاعات"!

كان، أيامها، مضر بدران حديث عهد في رئاسة الوزراء، خلفاً لزيد الرفاعي، الذي رئس الوزارة سنوات ثلاثاً قبلها، وكان سكجها أيامها مدير عام رئيس تحرير "الشعب"، التي رخّص له بتأسيسها زيد الرفاعي خلال حكومته، التي كان بدران أحد أهم وزرائها!

وكان الدكتور سامي جودة، صديق الرفاعي ونسيبه، رئيساً لمجلس إدارة "الشعب". وتضمّن المقال، الذي نُشر دون توقيع،

لان الزاوية نفسها كانت تخرج دون توقيع، إنتقاداً مبطّناً لأداء الحكومة، خلال فترة العيد، من خلال سرد حوادث تناقلتها الناس أيام العطلة!

لكن هذا كلّه كان طبيعياً: أن تنتقد صحيفة أداء الجهاز الإداري! أما ما أثار زوبعة، في اليوم التالي، فكان فقرة في المقال، خرجت كالتالي:

3

"وفي العيد تساءل الناس: أين رئيس الوزراء؟ وهم يستمعون إلى الإذاعة والتلفزيون يصفان الدكتور عبد السلام المجالي، بأنه رئيس الوزراء بالوكالة.
وإذن، فرئيس الوزراء خارج الأردن، وليس في العقبة، كغيره من كبار المسؤولين.
... ولو كانت هناك صحف، في العيد، لقالت للناس إنّ السيد بدران قد شعر بحاجة إلى الراحة والإستجمام، وإنه يقضي أيام العيد في أشهر جزر البحر الأبيض المتوسط ... عربياً وفلسطينياً!"

وهذه الفقرة الاخيرة، أقامت الدنيا زمناً، ولم تقعدها... إلّا بعد زمن!

فقد كان بدران، فعلا، في جزيرة رودس، التي كانت في نهاية الأربعينيات، عاصمة المفاوضات العربية الاسرائيلية، لترتيبات الهدنة.

ووجد بعض أعضاء الحكومة، في غياب رئيسها، أن هذا إتّهام، يكاد يكون مباشراً لبدران، بأنّه يتفاوض مع اليهود!

واتصل وزير بالوالد، (الراحل أحمد الطراونة/ أبو ماهر)، وقال له بالحرف: دير بالك على حالك، وكنتُ حاضراً، وأشهد!

واجتمع مجلس الوزراء، بغياب الرئيس الأصيل، وقرر تعطيل "الشعب" أسبوعاً!

فتنفّس الوالد الصعداء، وقال لزملائه: إجازة أسبوع يا شباب!

لكنّه كان متسرّعاً، في تفاؤله، فقد عاد رئيس الحكومة، وفي المطار كان هناك من يهمس في أذنه: ليس سكجها من كَتَب المقال بل هو (ضياء الدين الرفاعي عمّ رئيس الوزراء السابق) وكان الرئيس الرفاعي أيامها يبدو خصما عنيداً!

وفي الحقيقة، فإنني أستطيع أن أؤكد ان الوالد هو الذي كتب المقال، فعلاً، لانني رأيته وهو يكتبه، وقرأته قبل النشر!

وأضاف الهامس، وهذا كلام إستمعت إليه من وزير في تلك الحكومة: إنّها حملة للتشويش عليك يا أبا عماد، في محاولة لإضعاف الحكومة.

وإذا كنّا لا نعرف، ماذا أجاب أبو عماد (مضر بدران)، فإننا نعرف أنه قرر فوراً بصفته الحاكم العسكري العام، عدم الإكتفاء بالتعطيل، بل بإلغاء إمتياز إصدار "الشعب" من أساسه!

وللحق نقول: إنه كانت هناك، أيّامها، حساسية كبيرة، عند بدران، في مسألة المفاوضات، وكان في ذلك الوقت ضد التورط في أي نوع منها، لهذا فان ما فسّر المقال له، تفسيره الخاص، وهمسه في أذنه، كان يداعب وترا حساسا!

وأُسقط في يد الوالد، بعد تبلّغه القرار، وصار يصرخ في كل المجالس: وماذا عن أموال الناس، أنا مستعد لإستقالة... ولكن ماذا بشأنّ الصحيفة!

لكن أذن الحكومة اليمنى كانت من طين، والأخرى من عجين!

وطلب مقابلة رئيس الوزراء، لكنّ الردّ كان يتكرر: الرئيس مشغول!
وظلّ الرئيس "مشغولا" فتدخل الوسطاء، وأصحاب الخير، وقالوا لمضر بدران: على الأقل، إستمع إلى الرجل، فهو صاحب قضية!
فقال: ليس الآن... كل شيئ في وقته!

وكتب سكجها إلى الرئيس رسالة (لديّ نسخة منها)، فيها ما فيها، من شرح للقضية، وتأكيد على أنه الكاتب، وأنه لم يقصد من الامر شيئاً، ومجرّد القول: إن رئيس الحكومة موجود في جزيرة معروفة عربياً وفلسطينياً، لا يعني أنه هناك للتفاوض، لا سمح الله، بل هو أسلوب كاتب، يريد القول إن رئيس الوزراء موجود في رودس.

وكتب، أيضاً: إن هناك أكثر من ثمانمئة مساهم في "الشعب" تذهب أموالهم، بهذه الطريقة هدراً، ناهيك عن مئة موظف يعيلون مئات العائلات.

ولم يأت رد يشفي غليلاً، إلاّ إذا اعتبرنا الصمت رداً، وكان بالفعل رداً بليغاً!

4

وظّل الوسطاء يتدخلون، وظّل هامسو الشرّ يفعلون، لأنّ مصلحتهم كانت في إذكاء نار العداء بين زيد ومضر، والإيهام بأنهم وحدهم هم المحافظون على مصلحة البلاد، والعباد، وكان هناك، أيضاً، متضررون من إستمرار صحيفة ناجحة!

وكان هناك آخرون، أيضاً وأيضاً، واهمون بان "الشعب" صحيفة إقليمية!

وكان الراحل يعقوب عويس، المؤسّس في "الشعب"، وصديق الوالد التاريخي، سفيراً للأردن في يوغوسلافيا، يستمع من القادمين، من عمّان، عمّا يدور حول المسألة، وكانت "الشعب" تعني له الكثير، لأنه كان يعتبرها تحدياً مهماً قد يقلب معادلات الصحافة الأردنية.

وقبلها، كان يكتب فيها أهمّ عمود ساخر في تاريخ الصحافة الأردنية يحمل عنوان:" في الصميم"، وأظنّه أيضاً ظلّ يكتب بعدها بإسم مستعار!

وكان أبو خالد (يعقوب عويس)، أيضا، صديقاً لرئيس الوزراء، فبعث إليه برسالة يشرح فيها وجهة نظر سكجها، ويرجوه أن يلتقيه ويستمع اليه!

وكان أن تمّ اللقاء، في دار رئاسة الوزراء، وأذكر أنّ هاتف تحديد الموعد، كان له وقع لطيف في بيتنا، فظننّا ان المسألة ستحل؟ لكن ظنّنا كان في غير محلّه!

فعلى مدى ساعتين، أخذ بدران المساحة الأطول منها في الحديث، والمساءلة، والتأكيد، باعتباره مدير مخابرات سابق، على أنه يعرف أن كاتب المقال مقرّب من زيد الرفاعي، وأنّ سكجها

كان أداة في يدّ رئيس الوزراء السابق، الذي لا يريد خيراً لبدران، بل يعمل على إفشال حكومته الجديدة!

وقال بدران لسكجها إنه لا يحمل له أية ضغينة، لكنّه لا يستطيع أن يسمح لصحيفة الرفاعي بالعودة إلى الصدور، وإنتهت المقابلة على هذا الاساس!

وفي الحقيقة فقد أثبت بدران، فعلاً، أنه لا يحمل ضغينة شخصية للوالد، فبعد خمس سنوات كاملة، هاجر إبراهيم سكجها فيها إلى دبي، وأصدر "البيان" الإماراتية وعاد إلى الأردن إلى الأردن رئيساً ثانياً لتحرير "الرأي"، وعندما أرادت الحكومة إعادة اصدار "الشعب" بإسم آخر هو "صوت الشعب"، تعمّد ان يكون الوالد رئيس تحريرها، وكان ذلك، بعد ان تمّت تصفية جيوب "قوات" الرفاعي في الحكم الأردني!

وكانت الموافقة من والدي أكبر أخطائه الصحافية، واعترف لي بذلك، فقد تمّ إختياره من رئيس الحكومة الذي دمّر صحيفته، وتلك قصّة أخرى...

5

وإذا كان بدران أبعد مَنّ، وما، يرمز الى مرحلة الرفاعي، في السياسة، ومارس نفس الشيئ في الصحافة، فإن الرفاعي،

الذي شكّل حكومته المثيرة للجدل، بعدها بسنوات، في العام ١٩٨٥، قام بنفس الشيئ، ومارس سياسات منظمّة تجاه الصحافة، أوصلتها الى الإنقلاب الشهير، والتفاصيل في فصل آخر من الكتاب.

6

فبعد أشهر قليلة، من الحكومة الجديدة للرفاعي، بعد سبع سنوات من الرحيل المرّ، وبعد مفاوضات صعبة، صدرت في ١/١/١٩٨٦، قرارات تحويل المؤسسات الصحافية، إلى شركات مساهمة عامة، لـ"الحدّ من نفوذ الصحافة"، التي أعتبرها الرفاعي من مراكز القوى البدرانية.

وأول وزير للإعلام، في حكومة الرفاعي، كان السيد محمد الخطيب، والذي قام بالإجراءات، شرح وجهة نظره في مقالة مع مجلة "الآن"، التي تصدر في لندن، يقول فيها: "إن السبب هو شيئ واحد بسيط. لقد حاولت أن أنظّم الصحافة، فكان عليّ أن اقلل من ثراء أصحابها الذين احتكروها لفترة طويلة، دون أن يكونوا قادرين على تطويرها، فالصحف الأردنية صارت صحف الأموات، فهي تنشر النعي للتجارة"

وفي حقيقة الأمر، فإن الممارسة الحكومية، في هذا الصدد، لم تعكس السياسة المعلنة، فقد وضعت "فيتو" على دخول أحد

إخـوة سـليمان عـرار، إلـى مجـلس الإدارة، فـي "الـرأي"، وهـو مساهم كبير، لمجرد علاقته بأخيه، المقرب من بدران!

لـن نـقول إن الـصحافـة ضـاعـت، بـين سـيـاسـات الـرجـلين، فالصحافة كانت، وما زالت، تستطيع ان تكّون لها معالجاتها الخاصّة ، وأن تخلق "ميكانزمات الدفاع عن النفس" حسب المستجدات، حيث القدرة على البقاء، في كلّ الاحوال، وممارسة فن الممكن... أقصى الممكن!

وزيرة ... ووزراء!

1

لم يعرف مشاهدو التلفزيون الأردني، ليلتها، أن الأسئلة الموجّهة إلى جلالة الملك مكتوبة سلفاً، وأنّ وزير الإعلام عدنان أبو عودة هو الذي كتبها بنفسه!

كان كل شيئ يبدو أمام المشاهد طبيعياً: رؤساء تحرير الصحف اليومية الثلاث، محمود الكايد، محمود الشريف، وإبراهيم سكجها، يواجهون جلالته، ويتناوبون، مع مقدّم البرنامج محمد أمين، على طرح الإسئلة، التي وزّعت عليهم قبل بدء المقابلة... بقليل!

ولم يكن جلالته، بالقطع، يعرف أيضاً عن أنّ الأسئلة كانت من ذهن وزير الإعلام، الذي طَبَعها على ورقة واحدة، صُورت على أربع نسخ، ووُزعت على الأشخاص الأربعة الذين كانوا يواجهونه...
وعلى رأس كل منها كلمتا: أسئلة مقترحة!

واذا كان ما حدث، في بداية الثمانينيات، ويمثّل نفوذ، وقد نقول سطوة، وزير الإعلام، على رؤساء تحرير الصحف اليومية،

فإن ما حدث قبله، وما ظلّ يحدث بعده، كان قاعدة معروفة، لم تقبل سوى إستثناءات قليلة .. جداً!

تأسّست وزارة الإعلام، بتعديل أُجري على حكومة الشريف حسين بن ناصر، لكنّها عملياً كانت قد تأسست قبل ذلك بكثير.

وكان التدخل الحكومي، في سياسات الصحف، والصحافيين، يتم عبر أشخاص تقلّدوا مناصب إما في دائرة المطبوعات والنشر، أو في دائرة التوجيه المعنوي، أو حتى الإذاعة الأردنية!

ومن أوراق الوالد، الكثيرة، أستخدم واحدة تؤشر إلى هذا الأمر، وهي عبارة عن رسالة من عامل المقسم، في جريدة "فلسطين" إلى رئيس تحريرها الأستاذ رجا العيسى في العام ١٩٥٦، تقول بالنص، (محذوف منه إسم المسؤول):

[السيد "....." ضرب تلفون وسأل الأستاذ رجا، وقال أرجو إبلاغه الرسالة التالية: الأخبار التي تتعلق بالقصر والجيش والحكومة على إختلاف انواعها من تشكيلات ومقابلات ورحلات الى آخره والأشياء الداخلية والخارجية والسياسية وغيرها لا تُنشر إلاّ اذا صدر بها بيان رسمي من دائرة المطبوعات أو إذا عرضت علي "....." [صاحب المهاتفة] ووافق عليها، وقال إنه موجود دائماً تحت تصرّف الصحافة في الرئاسة وبعد الظهر في الأوتيل رقم ٥٤٢ عمان]!

إنتهت الرسالة الهاتفية، التي لسنا بحاجة الى القول إن التقيّد بما جاء فيها، يعني أن رئيس التحرير الفعلي لأي صحيفة سيُصبح المسؤول نفسه صاحب الإتصال، وهو الذي سيوافق على الأخبار التي تنشر، ويرفض الأخرى، والقائمة الطويلة المذكورة تكاد تطال أي شيئ في الأردن، بدءاً من الأخبار الرسمية، حتى أخبار المجتمع، ومَنْ تزوج مَنْ.. إلى آخره!

والطريف في الأمر، كما هو واضح، أن المسؤول الذي لم يجد رئيس التحرير، أملى ما يريد على عامل المقسم، ولم ينتظر يوماً، أو أقلّ، لابلاغ رئيس التحرير نفسه بالأمر، الأمر الذي يؤشر الى طريقة معينة في التعامل!

ويمكن الفهم، بالطبع، أنّ هناك أخباراً تتعلّق بالقصر والجيش، لا يجوز التطرّق إليها دون إستئذان، فهذه تعني شؤوناً حسّاسة للدولة، ويفهمها الصحافيون، بل وكانوا، وظلّوا على دوام عُمر الدولة، يتعاملون معها بالحرص الوطني المؤكد تاريخياً، ولكنّ شمول أمور أخرى عامّة مثل الداخلية والخارجية والسياسية وغيرها، فهذا يعني كلّ شؤون الأردن الأخرى.

وذلك كان قبل تأسيس وزارة الإعلام!

2

لكن رؤساء التحرير بالطبع، كانوا يجدون ألف وسيلة ووسيلة، للتهرّب من هذه التعليمات المتكررة، وثمة قصص لا تحصى، يحدّثنا عنها كبار صحافيينا، تؤكد هذه المسألة، الأمر الذي كان يُغضب، دوما، أصحاب الشأن الاعلامي!

لهذا، على ما يبدو، لم ينفع مع الصحافة تعويم قضية المسؤولين عنها، وكان ضرورياً تأسيس جهاز حكومي يُعنى بالمسألة، ويكون مسؤولاً عن "ضبط" العملية الإعلامية، بأسرها، وهي لم تزد، أيامها، على الصحف اليومية والأسبوعية والإذاعة الأردنية...

فتأسست وزارة الإعلام!

3

خلال ولايته وزارة الإعلام، في العام ١٩٩١، أجريت مع الأستاذ إبراهيم عز الدين، وهو رجل ديمقراطي بطبعه، غير مهيّئ نفسياً للتدخل في شؤون الصحافة، مقابلة طويلة، وسألته

بشكل مباشر: "كيف تقيّم وزارة الاعلام؟" لكن ردّه جاء متجاوزاً سؤالي، غير البريئ، ومفاجئًا لي. قال:

" لا لزوم لوزارة الإعلام في الديمقراطيات!

قلت له: "هذا الكلام للنشر يا معالي أبو يوسف".

ردّ بسرعة: "طبعاً للنشر!"، وأخذ يشرح وجهة نظره إزاء المسألة، وكان وكأنّه يقول ضمنّيا: "هي وزارة للقمع، ولا تلائم المرحلة الديمقراطية"، فنشرت الحوار، وكان موضوع جدل، قبولاً في الوسط الصحافي، واستياء في الأوساط الحكومية!

وعلمت، في ما بعد، أن الاستاذ عز الدين قدّم دراسة بهذا المعنى، مقترحاً إلغاء الوزارة من أصلها، لكنّ دراسة الدراسة، أُجلت إلى إشعار آخر، في ما يبدو رداً ضمنيًا بان الأردن لم يصل، بعد، إلى الديمقراطية الحقيقية!

4

ودون لفّ، ودوران!

ومع كل الإحترام، لكلّ من تولى منصب وزير الإعلام، فإنه كان منصباً مغرياً للتسلّط، وتقييد الحريات، أكثر من كونه منظّماً للعملية الاعلامية، وناطقا باسم الحكومات الاردنية.

فوزير الإعلام، كما هو متعارف عليه، في السياسة الأردنية، نظرياً، هو الناطق الرسمي باسم الحكومة الأردنية، لكن الناطق الرسمي كان، دوماً، وزير الخارجية، أو رئيس الحكومة نفسه، الأمر الذي يضع وزير الإعلام أمام خيار عمل واحد، هو التورّط في عمل الصحافة اليومي!

ولطال ما كان لوزراء الإعلام موقف سياسي معين، أو حتى موقف إجتماعي معين، أرادوا التعبير عنه، بإعتبارهم مسؤولين عن الصحف!

ولطال ما كتب وزراء إعلام إفتتاحيات للصحف، يعبرون فيها عن مواقفهم هم ...
لا مواقف الصحف!

ولطال ما تندّر الزملاء بتدخّلات غير ملائمة لوزراء إعلام في شؤون مهنية صغيرة، لم يكونوا يفهمون فيها أصلاً:

ففي إحدى المرات، سهر أحد وزراء الإعلام، في صحيفة يومية، مشاركاً في صدورها، متدخلاً في أدقّ دقائق صفحاتها. وحدث أنّ الصحيفة كانت ستخرج، في اليوم التالي، بعشرين صفحة، وألغى الوزير صفحة كاملة، فجاء مخرج الصحيفة محتجاً، بأنه ليست لديه مواد لصفحة بديلة، فردّ الوزير فوراً: "وماله يا أخي... أُصدر بتسع عشرة صفحة"!

ويعرف من ما زال يحبو، في بلاط الصحافة، أنّ الصحف لا يمكن أن تصدر، إلاّ برقم صفحات زوجي!

... ومنها أيضاً، أن رئيس تحرير إحدى الصحف اليومية استدعي على عجل، صباحاً، إلى وزارة الإعلام ، ليجد الوزير بانتظاره يرغي ويزبد، معترضاً على نشر خبر معين بشكل بارز، فأخبره رئيس التحرير أن الخبر منشور في صحيفة أخرى، وليس في صحيفته، فرد الوزير: "والله لم أقرأ الصحف، والذي حصل ان دولته [رئيس الوزراء] إتّصل بي صباحاً، وقال إنه منشور في صحيفتك"

وقصص كثيرة، مثل هذه وتلك، وأكثر!

5

على أن الإستثناءات، لقبول وزراء الإعلام التطاول على وظيفتهم، من مراكز أخرى، والذهاب إلى التدخّل في شؤون الصحافة، كردّ فعل، موجودة، ومهمة، ولعلّ أهمّها الوزيرة ليلى شرف، التي خلقت سابقة في العمل الإعلامي الأردني، واستقالت من وزارة الإعلام.

وفي كتاب استقالتها، شرحت السيدة شرف، ما يغنينا عن الكثير الكثير من الكلام.

تقول الوزيرة، التي لم تنشر الصحف، بالطبع، نص إستقالتها:

عمان ٢٧/١/١٩٨٥

دولة رئيس الوزراء الافخم

(أحمد عبيدات)

أبعث لكم بتحياتي وتقديري، وأتقدم لكم باستقالتي من منصب وزارة الإعلام في حكومتكم الوقرة.

لقد قبلت المشاركة في الحكومة، لأنّني آمنت بمبادئ إقتبستها من مدرسة عبد الحميد شرف، في إحترام الإنسان الأردني والعربي وعقله، وفي تقديره لحرية التعبير وحرية الرأي الصحافي، ما دام لا يُعرّض أمن البلد وإستقراره للخطر. ولقد آمنت معه أنّ على الأردن أن يضع سياسة إعلامية واضحة، تستند إلى مبادئه القومية الدائمة، وتساعد في سدّ الثغرة العقائدية والفكرية، التي تسود هذا البلد العظيم في رسالته، الصغير في حجمه، هذا البلد الذي ورث أول ثورة من أجل الكيان القومي والكرامة العربية.

ولقد آمنت معه أيضاً أن كرامة الإنسان الأردني خاصة والعربي عامة، وانتماءه وإعتزازه بوطنه الصغير والكبير، وتطوّره الفكري والحضاري، لا يمكن أن يتحقّق إلا إذا تحقّق له قدر معين في حرية الفكر والتعبير، ضمن سياسة إعلامية قومية، واضحة الهدف السياسي، والغاية الوطنية، والرعاية للتطور

النفسي والفكري للمواطن الأردني العزيز، بعيدة عن جعل الإعلام عملية تعمية للمواطن، بدل إطلاعه ومشاركته في المعرفة، وفي أسباب القرارات وظروفها.

ولقد أوضحت هذه المفاهيم، قبل قبولي تسلم وزارة الإعلام، وظننت بكل مثالياتي أنني قد حصلت على مباركة لها، وكنت حريصة طوال هذا العام على تحقيق بعضها، في غياب أية سياسة إعلامية جماعية في هذا القبيل، فكان لهذا الجهد أثره الإيجابي في صفوف الصحافة المحلية، بل وفي سمعة هذه الصحافة ومكانتها عربياً ودولياً، وفي إنعكاسه على القراء في البحبوحة النسبية الضئيلة، التي تمكّنا من تحقيقها.

ولكنّ التوجهات الرسمية - وعلى أكثر من صعيد - والتي بدأت أولاً بالتجاوب مع هذه السياسة الإعلامية الجديدة، أخذت في المدة الأخيرة تتسم بالتشنج تجاه هذه الحرية في التعبير عن الرأي، حتى في أبسط المعلومات، وأحسست بضيق الأردن الرسمي تجاه المواطن، ومسارب معرفته وإعلامه الوطني، بشكل بدا معه هذا المواطن يلجأ إلى أجهزة إعلامية معادية.

كما فُقدت الإتّصالات الصريحة بين وزارة الإعلام ورئاسة الوزراء لوضع الخطط الإعلامية القصيرة المدى على الأقل، بل وقد سُرّبت المعلومات اليومية بين أجهزة الدولة المختلفة، وحتى العمل داخل مجلس الوزراء أصبح ثنائياً وليس جماعياً، ووجدنا أننا نأخذ القرارات الهامة إرتجالياً ومزاجياً في كثير من الأحيان، فتترك إنعكاساتها السلبية على المجتمع، ولا نسمع حتى بمناقشتها مناقشة علمية، لا في إجتماعاتنا الرسمية، ولا على صفحات صحفنا ومجلاتنا.

إن إيماني بمبادئ احترام المواطن الأردني، وعقله وحريته المسؤولة التي يضمنها له الدستور، يجعلني أرتجف عندما أفكّر بأنّ عبد الحميد شرف يراقبني وأنا شريكة في هذه السياسة التي لا ترتكز على محبة المواطن،

والثقة به، والتواصل معه، ويدفعني إلى عدم الرغبة في الإستمرار بممارسة مسؤولياتي في وزارة الإعلام، وهي أحد المسارب الرئيسية لتنفيذ السياسة المخلصة المتوجهة للمواطنين، وأنا كنت يا سيادة الرئيس قد وعدت الصحافة في بلدي العزيز أنني لن أبقى في منصبي، إذا تعذّر علي حمايتهم في تعبيرهم عن أفكارهم وآلامهم، ثم أنني لا أرغب في أن تكون وزارة الإعلام حجر الرحى في صراع القوى في هذا البلد الحبيب، في وقت حرج مثل هذا لوقت.

إنّ إنقطاع التواصل بين وزارة الإعلام، التي هي مصدر المعلومات والتوجّهات للجمهور، وبين القرارات والأحداث اليومية، وغياب التدارس في هذه الأخبار والأحداث والقرارات والمضاعفات التي تحدثها والتجاوب معها، أو التصدي لها، يُفقد الكثير من الدفع الإيجابي لبناء مصداقية إعلامية للأردن ورسالة إعلامية واضحة وقومية وصريحة لا تراوغ المواطن، ولا تغشّ ولا تسيئ إلى نموّه الوطني والإنساني"

ليلى عبد الحميد شرف

6

والمفارقة، الجديرة بالتسجيل، أنّه كانت لاستقالة ليلى شرف ردود فعل واسعة، في الشارع المحلي، وفي الصحافة العربية والأجنبية، لكنّ الصحافة الأردنية، المعنية بالمسألة أصلًا، لم

تستطع أن تتطرّق لها، ولم تنشر نصها، فقد جاءت التعليمات الفورية، بتجاهلها!

وبدا، وكأنّ المسالة إنتهت عند هذا الحد!

لكن هذا لم يكن حقيقة الأمر، فقد تفاعلت المسألة داخل أروقة الحكم الأردني، ولم يعيّن رئيس الحكومة بديلاً لها، واكتفى بتعيين السيد طاهر حكمت وزيراً للإعلام بالوكالة، بالإضافة إلى وزارته الأصلية.

ويبدو ان السيد أحمد عبيدات، رئيس الحكومة، أراد أن يحلّ المسألة، من أساسها، فكلّف وكيل الوزارة، الأستاذ ميشيل حمارنة، بدراسة وضع الإعلام، فقدّم دراسة مكتوبة له بتاريخ ٢٥/٢/١٩٨٥ أي بعد شهر فقط من تاريخ الإستقالة.
جصلتُ على نسخة من الدراسة، التي تستند على حقيقة أن : "الوزارة لم يكن لها خطط أعمال عبر السنوات، ولم تقيّم أعمالها بشكل من الأشكال"!

وقدم حمارنة تصوراً تقدّمياً لعملها، لكنّ الحكومة تغيّرت، وحُفظت آمال التغيير والتطوير في وزارة الإعلام، في الأدراج المغلقة...

وعادت حليمة الى عادتها القديمة!

الإنقلاب!

1

كان صيفاً حاراً جداً، جداً، ذلك الذي عاشته الصحافة الأردنية، في العام ١٩٨٨.

كان حاراً، إلى درجة أنّ ناره ستترك علامات فارقة، في وجوه كثير ممن كانوا فيه!

فإذا كان قانون الدمج، في العام ١٩٦٧، شكل "حجر أساس" لمرحلة جديدة، فإنّ ما جرى، في ذلك الصيف، كان إنقلابا حقيقياً، تداخلت فيه المصالح العامة، بالشخصية، والقرار العلمي، بالأهواء، لكنّه، لهذه الأسباب جميعاً، وغيرها أيضاً، كان يحمل معه بذور فنائه، أو في القليل، بذور فناء جوانبه الشخصية!

=======

عاجلني الوالد: أقول لك ما أقول، قبل أن تسمعه من غيري... سوف أعود إلى "الدستور"، رئيساً للتحرير!

كان، قبل ذلك بيومين، إستدعي، على عجل، للقاء وزير الإعلام الدكتور هاني الخصاونة، وفهمت أهمية اللقاء، بعد عودته، حين

رفض أن يخوض في تفاصيله، ولم تنفع أسئلتي المتواصلة، في الحصول منه على شيئ!

إكتفى، يومها، بقوله: خير إن شاء الله!

على أن الأسرار، في الوسط الصحافي، لا تظلّ أسراراً أكثر من ساعات قليلة، فقد شاع، بسرعة، أنّ هناك طبخةً ما على النار، في وزارة الإعلام، سوف تطال الصحف اليومية، دون أن يعرف أحد تفاصيلها!

سألت الوالد: الوسط كلّه يتحدّث عن المسألة، والإشاعات، تملأ الصحف، لكنّ إسمك ورد رئيساً لتحرير "صوت الشعب" لا "الدستور"... ماذا حدث بالضبط، ومن حضر لقاءك مع الوزير؟

قال: لم يحضر اللقاء أحد، وكان قصيراً جداً، أبلغني فيه بأنني سوف أعود إلى "الدستور"، لكنّ أثناء صعودي درج الوزارة، وقبل دخولي مكتب الوزير، إلتقيت راكان المجالي، الذي لم يستطع إخفاء فرحته، فقبّلني كثيراً ... مُباركاً لي على ما لم أكن أعرف له سبباً... وقال لي: شيئ كبير، كبير، يا أبا باسم!

قلت: لا أظنّ أن فرحته من أجلك.. فما نصيبه إذن؟

قال: لا أعرف... ولم أسأل.

همهمت: أخشى أن يأتي رئيساً لتحرير "الرأي"!

وكان هذا، في الحقيقة، أمراً غير متوقع، لهذا ردّ الوالد بثقة كبيرة: لا أظنّ ذلك أبداً... أعتقد أن شيئا لن يطال "الرأي"، وقد يستلم راكان جريدة "الشعب"!

كان هذا الحوار، ظُهر الأربعاء ٢٤/٨/١٩٨٨، وبعد ساعات قليلة، كانت "الطبخة" قد نضجت تماماً، فأكل من أكل، وشرب من شرب، وجاع من جاع!

2

لست أعرف، تماماً، ما إذا كان محمود الكايد إكتشف الإشارات المتتالية، التي كانت ترده من حكومة زيد الرفاعي، ومفادها أنّ عليه أنْ يغيّر في سياسة "الرأي"!

قد يكون إكتشفها، بحسّه الصحافي المعروف، ولم يأبه بها، ضارباً عرض الحائط، ومنفذاً ما في رأسه!

وقد يكون إكتشفها، فعلاً، لكنّه لم يعطها قيمتها الحقيقية من الجدّية!

وقد تكون غابت عنه!

الله أعلم!

لكنّها، في الحقيقة، كانت إشارات صحيحة، وواضحة، ومتتالية:

3

++++ كُنت أعمل، ذلك الصيف، في "الغرفة السوداء" في "الرأي"، حيث تُطبخ الأخبار العربية والدولية. وفي وقت متأخر، من ليلة رمضانية، إتصلت الزميلة لميس اندوني، من دمشق، التي كان يزورها ياسر عرفات، لأول مرة، منذ طرده قبل سنوات... وكانت المناسبة: زيارة سريعة لقبر الشهيد "أبو جهاد"، وشرحت لي لميس، كيف وصل أبو عمار إلى مخيم اليرموك، موعد الإفطار، ومع هذا خرج خمسون ألفاً، على الأقل، وهتفوا له... وحملوا سيارته!

كان وصفها شاعرياً، فطلبت منها التفاصيل، معتذراً عن أن أنقل منها خبراً لاحقا عن الموضوع، وقلت لها: سوف أكتب التفاصيل هذه، الآن، لأن الوقت ضيّق!

وكتبت وصفا تفصيلياً، بصياغة شاعرية، وركّزت على مسألة حمل السيارة، وعلى أن الناس خرجوا لاستقبال ابو عمار، في موعد الإفطار، الذي تعمّدت الحكومة السورية ان تكون الزيارة خلاله، للتقليل من حجم المستقبلين!

وأعطيت الخبر لرئيس التحرير، محمود الكايد، فقال فوراً: أنشره!

كانت الحكومة الأردنية، أيّامها، تهيئ نفسها لقرار فك الإرتباط القانوني والاداري عن الضفة الغربية، ومثل هذا الخبر كان خارجاً عن سياق العملية الإعلامية، التي كانت بدأت، فعلاً، في فرش الأرضية اللازمة للقرار!

و جُن جُنون الحكومة!

وقال رئيسها لمحمود الكايد، خلال مائدة إفطار رمضانية تقليدية، وعلى مَسمع من كثير من الزملاء: جريدة "الرأي" هي التي حملت ياسر عرفات على ظهرها، لا الناس في دمشق!

وكانت هذه، على ما أظن، إشارة واضحة!

++++ قبلها، وفي تموز، من ذلك الصيف، كتبت "جوردان تايمز" التي تصدر عن نفس مؤسسة "الرأي"، إنتقاداً حاداً للإجراءات الأمنية، التي تقوم بها القوات المسلحة، في مهرجان جرش.

القرار من القوات المسلحة كان بوقف الإشتراك في "الرأي" ، باعتبار أنّ محمود الكايد هو المحرّر المسؤول، ولو نظرياً، عن "جوردان تايمز"!
وكانت هذه إشارة ثانية!

++++ وفي بداية ذلك الصيف، وصباح يوم جمعة، خرجت "الرأي" بمقال للدكتور فهد الفانك، يُهاجم مقارنة ما ينبغي أن يكون عليه الإقتصاد الأردني، بالتجربة التركية.

كان، أيامها، وفد أردني كبير، يزور تركيا، وكانت التصريحات الرسمية تمدح التجربة التركية، فاتصل مسؤول كبير، صباحاً، برئيس تحرير "الرأي"، محتداً، وقال: أنتم صحيفة رسمية!

فأجابه الكايد: لسنا صحيفة رسمية، ولا يستطيع الأتراك فهم ما كتب على أساس أنّه وجهة نظر الحكومة!

ردّ المسؤول: انتم مثل "واشنطن بوست" في أميركا، أنتم صحيفة شبه رسمية، شئتم أمْ أبيتم!
وكانت إشارة واضحة.. ايضاً!

++++ وكان مقالا طارق مصاورة، ود. فهد الفانك، يضايقان الحكومة، فطُلب من رئيس التحرير، بصورة مباشرة، وقف المقالين.

الكايد إلتفّ على التعليمات، بأن أوقف نشر إسمي الأستاذين، وصار ينشر مقاليهما اليوميين في الصفحة الأخيرة، الأول بتوقيع محرر الشؤون السياسية، والثاني بتوقيع محرر الشؤون الاقتصادية.

وكان واضحاً للقراء، من غياب الإسمين، وظهور التوقيعين الجديدين، أن مصاروة والفانك هما الكاتبان، وكان الأمر معروفاً، أيضاً للحكومة، التي صمتت على مضض، بانتظار قرار كبير!

++++ وخرج جورج شولتز، وزير الخارجية الأميركية، بمبادرة سياسية جديدة، وجاء إلى المنطقة مُبشرا بها، فظهرت صفحة كاملة في "الرأي"، بقلم المحامي الوطني الكبير الأستاذ إبراهيم بكر، يهاجم فيها المبادرة، وأنهى مقاله الطويل، بقوله: إنّ المبادرة الأميركية الجديدة كسابقاتها، سوف تذهب في المجاري!

وجُن جُنون الحكومة أيضاً... وأيضاً!

كلّ هذا، وغيره، كان يجري، يومياً، ليزيد من نقمة الحكومة، وأركان أخرى في القرار السياسي، على "الرأي".

4

صباح الخميس، ٢٥/٨/١٩٨٨، ظهر في "الرأي" مقال غريب، كتبه محمود الكايد، في زاوية "ضوء" ، تحت عنوان "هذا في اليابان"، ولأنني أعرف أن الكايد لا يكتب إلاّ في مناسبات قليلة، وأعرف أنّ شيئا يدور، حول تغييرات طُبخت فعلاً، قرأت المقال، أكثر من مرّة!

يبدأ الكايد بذكر حادثة إستقالة وزير الدفاع الياباني، ثم يركّز على تقدّم الحياة السياسية هناك، حيث لا مكان لأي شخص تحوم حوله شبهات، ويُنهي مقاله بالفقرة التالية: "إن إحترام كرامة الإنسان هي الأساس، وصون المجتمع من الإنحراف والتطرف والإفساد هو الواجب. هذا في اليابان، أمّا في بلدان العالم الثالث والخامس والسابع، فعلى العكس تماماً، يُرفع الفاشلون، ويُكرم المهزومون، ويُكافأ الكسلة والمتخاذلون، ويتبوّأ أرقي المناصب، الشُطار والمنافقون"

وإذا كان الكايد، لا يجيب على سؤالي، حول ما إذا يقصد القرارات الآتية، فإنني أحمل قناعة ذاتية، بأنه علم بما كان سيجري، بشكل أو بآخر (وقد أكّد لي لاحقاً وبعد سنوات صدق حدسي وتوقعي، وذلك منشور في موقع آخر) !

وعلى أيّة حال، فقد كان ذلك الصباح، صباح يوم التغييرات، التي قدمت سابقة في تاريخ الصحافة الأردنية، وأثارت جدلاً لم يسبق له مثيل!

5

وفي الوقت الذي كانت فيه "الرأي" تتلقى الإشارة، تلو الأخرى، من حكومة مستاءة سياسياً، ومسؤولين أرادوا تصفية

حسابات قديمة معها، عاشت "الدستور" أحداثاً خدمت الحكومة، في توجّهها لقلب الوضاع الصحافية، رأساً على عقب، وقدّمت سبباً، من أسباب أخرى، لاتخاذ القرار... على طبق من ذهب!

وكلّ هذا، بالطبع، دون أن تدري!

ظُهر السبت، ١١/٦/١٩٨٨، إتصل بي أحد الزملاء، من "الدستور" مستوضحاً عمّا جرى مع الوالد، وكنت خالي الذهن، تماماً، فاتصلت بدوري معه مستوضحاً، فقال: أبداً... لقد تركت "الدستور"!

وفي الحقيقة، فان هذه الإستقالة، التي قدّمها الوالد من "الدستور"، وكما إتّضح في ما بعد، كانت أحد الأسباب التي إرتكزت إليها الحكومة، في تبرير قراراتها اللاحقة، فقد ذكر ذلك، بصراحة، وزير الاعلام، آنذاك، في مقابلة صحافية لاحقة.

6

أمّا رواية الإستقالة، كما كتبها الوالد بخطّ يده، فتقول:

"في عيد الثورة، ويوم الجيش، إستدرجني الأستاذ كامل الشريف -وكان مديراً عاماً لجريدة "الدستور" على وشك تسليم المنصب إلى شقيقه الأستاذ محمود

الشريف – إلى تقديم إستقالتي من رئاسة تحرير الجريدة، بعد أن شكا لي مطولاً، من المشاكل والمآزق التي يعاني منها، بسبب إزدواجية رئاسة التحرير، أنا والزميل عبد السلام الطراونة.

ولتأكيد حسن نيتي قلت له: إنني مستعد لتنفيذ أي إجراء يقترحه ويرى أنّه يريحه، بما في ذلك تقديم إستقالتي، فقال لي من فوره: وكأنه ينتظر هذه الهفوة: قد يكون ذلك الحلّ!

فقدمت له إستقالتي، ولكّنه في اليوم نفسه، وليس في اليوم التالي، أصدر كتاباً بتعيين الزميل الأستاذ أسامه محمود الشريف رئيساً للتحرير، يقوم بأعمال رئيس التحرير المستقيل".

إنتهى النص، لكنّني أذكر، تماماً، أن المسألة لم تنته عن ذلك الحدّ، فقد أثارت قضية تعيين بديل له، في نفس اليوم، في نفسه الكثير من المرارة، وأراد الثأر لكرامته، بعد أن شعر أنه استُغفل، فكتب إلى وزير الاعلام، الذي وعده بالوقوف معه، وقابل رئيس الحكومة، مبلغاً إياه أنه في وارد مقاضاة "الدستور"، للعودة إلى عمله، وأن المحامين أكدوا له نجاح قضيته، لكنّ رئيس الوزراء أقنعه بالهدوء، على وعد منه بإعادته "معزّزاً مكرّما" الى مركزه رئيسا لتحرير "الدستور"!

ووجد الوالد، رحمه الله، من يتبنى قضيته معه، فقد كان راكان المجالي نقيباً للصحافيين، وزار الوالد مع زملاء آخرين من مجلس النقابة، وأبلغوه أنّهم معه، وأصدرت النقابة بياناً يناصره، وأرسلته إلى رئيس الوزراء، ولعلّه من المهم الإقتباس منه، لأنّ الحكومة أسّست عليه منطقها: في أن اصحاب الصحف يضطهدون موظفيهم، وكان هذا من مبرّرات "الإنقلاب" الآتي بعد قليل:

7

يقول البيان، الرسالة:

"دولة رئيس الوزراء الأفخم/ عمان

تحية طيبة وبعد

يسرّ مجلس نقابة الصحافيين أن يرفع إلى دولتكم واحدة من أهم القضايا، التي باتت تشغل الوسط الصحفي، وتُعيق تقدم العملية الصحفية، وتحدّ من آفاق تطوّرها واستجابتها لطموحات دولتكم التي رعتها، وسعت حكومتكم الرشيدة إلى بنائها من خلال نزع الصفة الفردية والشخصية والعائلية للملكية الصحفية، وإرساء الطبيعة المؤسسية للصحافة الأردنية، حيث تلقى المجلس بالصدمة والأسف قرار جريدة "الدستور" إكراه الزميل إبراهيم سكجها على الإستقالة.

دولة الرئيس

لقد خطت الصحافة الأردنية في ظلّ حكومتكم، وإستمرار رعايتها، خطوات رائدة في معالجتها للقضايا الوطنية، وتعبيرها الصادق الامين عن الرؤية الاردنية تجاه كافة القضايا المطروحة محليا وعربيا ردوليا، فكانت بحق، ذلك المستوى المتقدم الذي نعتز به ونفتخر.

واذا كانت الصحافة الأردنية أحد ملامح هذا الوطن في النجاح والتقدم، فإن بعضا مما إعتور هذه التجربة، قد إبتعد بها كثيرا عن خط سيرها المأمول، بغية تحقيق مكاسب شخصية ضيّقة لا تمتّ إلى معاني الحرص والمسؤولية الوطنية والمصلحة العامة، ولعلّ تجربة جريدة "الدستور" الشاهد الماثل أمامنا لما يشوّه علمية التجربة، وقدرتها على البقاء والاستمرار، خدمة للوطن والامة.

لقد قامت إدارة جريدة الدستور ومنذ أمد بعيد، وتحديدا عند تحويل ملكية الصحف الى شركات مساهمة عامة، الى الإلتفاف على خطوات دولتكم واجراءاتها في مأسسة الشركات الصحفية، بهدف إضفاء معاني العنصرية على هذا القطاع، لما له من تأثير كبير على الرأي العام، وتشكيل بنيته العقلية والنفسية وأنماط سلوكه وتوجهاته.

دولة الرئيس

لقد حرص مجلس النقابة أن يبقى بمنأى عن ممارسات إدارات الصحف، غير أنه وانطلاقا من مسؤولياته وحرصه على ان يبقي للصحافة الاردنية دورها وحضورها ووهجها، وتمكينا لها من أداء رسالتها وخشية من سلبيات ومضاعفات هذه الممارسات على واقع الصحافة ومستقبلها، فقد أخذ على عاتقه ان يكشف لدولتكم ما ترتكبه هذه الادارة من أفعال بحق الزملاء، والتي كان آخرها إستدراج الزميل الاستاذ ابراهيم سكجها رئيس تحرير الصحيفة المذكورة، والذي كان له الدور الأكبر في تنشئة جيل من الصحافيين، إلى تقديم إستقالته بحجّة إزدواجية أو ثنائية رئاسة التحرير، حتى إذا ما جفّ حبر إستقالته، صدر في اليوم ذاته كتاب من إدارة الجريدة بتعيين الزميل اسامه محمود الشريف رئيسا للتحرير بدلاً عنه، وهو يؤكد أنّ إزدواجية الموقع، التي تم الاستغناء بسببها عن الزميل سكجها ليست هي الهدف. ولم يكن إكراه الزميل سكجها على الإستقالة الحالة الأولى، حيث سبق لهذه الإدارة أن قامت بفصل الزملاء محمد ابو غوش، أحمد الدباس، وجودت ناشخو.

دولة الرئيس

نضع بين أيديكم واقع هذه الصحيفة لتكونوا على إطلاع بما آلت اليه، مناشدين دولتكم التدخل السريع، لوضع حد لعنت هذه الإدارة وتكريس عائلية المؤسسة الصحفية وتسلّطها علي الزملاء في الصحيفة، وإنصافهم ووقف تراجع هذه المؤسسة الوطنية تحت وطأة المصالح الضيّقة، التي لا همّ لها إلا الاثراء على حساب لقمة عيش زملائنا، دون أي إحساس بمدى الظلم اللاحق بهم،

ان الوضع في الدستور وإن لم يكن الوحيد، الا انّه الوضع المتميّز الذي يستوجب معالجة الأمور المماثلة في بقية الصحف المحلية، الذي يترك مصير العاملين في بعض المؤسسات تحت رحمة المسؤولين فيها، مستغلين إطمئنانهم إلى عدم وجود صحف مماثلة تنافسها في الاستحواذ على الطاقات الصحفية، الأمر الذي يطرح أهمية تعدّد المؤسسات الصحفية في المملكة كشركات تتعامل بالقوانين والانظمة وإحترام المهنة وحقوق العاملين، وليس من خلال المزاج الشخصي والمصالح الذاتية.

راكان المجالي/ نقيب الصحافيين

نسخة لمعالي وزير الإعلام

واجتمع رئيس الوزراء بمجلس النقابة، الذي كرّر عليه نفس المضمون، في ٢٢/٦/١٩٨٨، فوعد خيراً!

8

وهكذا، فقد تزاوجت مسألة سياسية، بقضية نقابية، إلى جانب ما يمكن إعتباره تصفية حسابات قديمة، حيث "الرأي"، بحسابات القوى والنفوذ، صحيفة مضر بدران، بإعتبار سليمان عرار، وزيراً في حكومته، ومحمّد العمد، مدير عام "الرأي"، نسيب له، والحكومة الحالية، برئاسة زيد الرفاعي، الخصم اللدود لبدران!

بهذا كلّه، إكتملت معادلة التغيير، فطُبخت القرارات بسرّية تامّة، حيث طُبعت الكتب الرسمية، في وزارة المالية، خوفاً من تسريبها، وأُرسلت إلى الصحف، ظُهر الخميس، مع مراسل على دراجة نارية!

9

لم يكن الدكتور هاني الخصاونة غريباً عن الصحافة الأردنية، حين عُيّن وزيرا للإعلام، بل لعلّه كان أقرب إليها مما يتصوّر الكثيرون.

وأذكر ان الوالد كان من أصدقائه، لكن أعزّ الصحافيين إلى قلبه كان المرحوم يعقوب عويس، الذي كتب عنه مرّة، في "الشعب" سنة ١٩٧٦، قائلا:

شكراً للصديق هاني الخصاونة، الذي أعرف درجة ثقافته العالية، وإهتمامه بالقراءة ، ومعرفته للكتابة على أنها عملية معاناة، وأنها مسؤولية، وأن القارئ الواعي يترتب عليه أن يمدّ الكاتب بالأفكار والملاحظات ويد العون، وخاصة الكاتب الذي عليه أن يكتب يومياً، ولا يقبل له رئيس تحرير الجريدة عذراً، إذا توقف يوماً واحداً، وخصوصاً إذا كان رئيس التحرير هو السيد ابراهيم سكجها!

.... ويبدو ان السفير المثقّف، السيد الخصاونة، قد أراد معاونتي في تحمّل مسؤولية يوم واحد عنّي، فأرسل هذه المقتطفات من قراءاته"

ثم يذكر هذه المقتطفات!

إذن، دخل الخصاونة، إلى وسط يعرفه جيداً، ولنا أن نفترض أنّ له وجهة نظر خاصّة به، كونّها خلال السنوات في العمل السياسي، والقرب من الصحافيين، وإذا كان كثيرون ما زالوا يؤكّدون ان قرارات التغيير كانت من صنعه هو، فإنني أجد نفسي مقتنعاً بوجهة نظر، تقول: إنه نفّذ قرارات غيره، وجعلها تبدو وكأنّها قراراته هو ...

والله أعلم!

وعلى أية حال، فإنّ رؤية الوزير الخصاونة للمسألة، مهمّة، ونقتبس أشياء منها، من حوار أجراه معه الزميل سعد السيلاوي، وكانت الصحافة عنوانه الرئيس. يقول:

10

" لم يعرض قرار لجنة الأمن الاقتصادي على مجلس الوزراء، لأنه ليس من إختصاص المجلس، فقرارات اللجنة مستقلّة عن مجلس الوزراء، والمهم أن قرار لجنة الأمن الإقتصادي بخصوص تعيين لجان مؤقتة للصحف، لم يكن مبعثه من قريب، أو بعيد، أي سبب شخصي، بين المالكين الرئيسيين في كل من جريدتي "الرأي" و"الدستور"، وأي مسؤول في الدولة، وذلك لأنه لم يجر تأميم من بعيد أو قريب لملكية تلك الصحيفتين، إذ أن التأميم هو إستملاك مال الغير رغماً عنه، مقابل تعويض، وهذا أمر لم يتّم إطلاقاً، وكذلك لا علاقة لإجراء التغيير في مناصب رئاسة التحرير في كل من " الرأي" و"الدستور" بحرّية الصحافة، وإنما كان موضوعاً يتعلق بقضية الملكية والإدارة في هاتين الجريدتين. فقد ورثتُ وواجهتُ، بعد دخولي الوزارة ،مشكلة معروفة ومزمنة، تتعلق بملكية الجريدتين المذكورتين، التي كانت موضع تداول الرأي العام الأردني الشعبي والرسمي.

وكان هناك توجّه جاد لتوسيع قاعدة ملكية أسهم "الرأي" و"الدستور"، وهي مليون سهم، لكل جريدة، بحيث يوضع سقف لا يتجاوز الألف سهم لأي مساهم، لكل جريدة، وإشتراك المحررين بمجالس الإدارة.

وأود ان اؤكد بانه لم يكن لذلك القرار أسباب شخصية لدى أي من المسؤولين، في تلك الفترة، ولقد قُدمت عدة شكاوى من أعضاء مجلس إدارة الدستور، ومن العاملين فيها، الى كافة الجهات الرسمية في الدولة يشتكون فيها من نفوذ أسرة الشريف المحترمين في جريدة "الدستور"، وبوسعك محادثة الأستاذ إبراهيم سكجها، نقيب الصحافيين السابق حول هذا الموضوع [أُجري الحديث قبل وفاة سكجها]

أما جريدة "الرأي" ، والكلام ما زال للخصاونة، فالأستاذ محمود الكايد، يعرف في قرارة نفسه حقيقة هذه الأمور، في تلك الفترة، وكم مرّة تداولت معه في قضايا جريدة "الرأي"، وتدخّلي في قضية المياه، وقضية منع تداول "الرأي" في القوات المسلحة.

والأهم من ذلك، أن كلاً من السادة محمود الشريف ومحمود الكايد وكامل الشريف كانوا برتبة الوزراء، وقوّتهم من حيث نفوذهم وعلاقاتهم بكافة مراكز السلطة والقوة الحقيقية في الدولة. وبحكم هذه العلاقة إستأثروا بملكية وإصدار "الرأي" و"الدستور" فقط، وكان هناك نوع من الإمتياز، الذي يحول دون صحف جديدة خلال السنوات الطويلة الماضية كلها. كما كان هناك ترتيب مستقر حتى بعدم إصدار مجلات أسبوعية جديدة في الأردن، وهذا الوضع نشأ واستقر قبل دخولي الوزارة بسنين عديدة، وأودّ أن أضيف أن قرارنا في تلك الفترة لا سمح الله لم يكن الإنتقاص من كفاءة وثقافة ودور السادة محمود الشريف ومحمود الكايد في الصحافة الأردنية"

وقال الدكتور الخصاونة، في مقابلته مع الزميل السيلاوي أيضاً:

إن وجهة نظري كانت في أن يتمّ تعيين واحد من الزميلين هاشم الخريسات أو سليمان القضاة رئيساً لتحرير "الرأي"، لكن، ولأن القرار سياسي، لم أستطع، فالقرار السياسي، لا يُصنع من شخص واحد، فهو قرار كبير يُدرس بما يتلاءم مع حجمه.

لقد كنت طيلة عملي كوزير للاعلام منحازا لنقابة الصحافيين، والمحررين والكتاب، وخاصة المبدعين منهم، ولا أخجل أن أقول إنني كمواطن أتعاطف مع هؤلاء الكتّاب، الذين ينصفون الأردن، والذين يعرفون أن قرار الاردن بفك الإرتباط القانوني والإداري مع الضفّة الغربية لم يكن نابعاً من أن الأردنيين إنفصاليون"

على أن علاقات الدكتور الخصاونة، مع الصحافيين، صارت مع صدور قرارات لجنة الأمن الإقتصادي، التي هي في مطلق

الأحوال، قرارات الحكومة الأردنية، موضع جدل، ولكنّه ظلّ على الدوام موضع إحترام من الجميع.

11

وعلى أية حال، فالقرارات صارت أمراً واقعاً، فخرجت "الرأي" و"الدستور" صباح الجمعة، بأسماء جديدة، وظلّت "صوت الشعب" بأسمائها المعتادة!

أما القرارات، فكان نصّها، المنشور في كل الصحف، كالتالي:

عمان-بترا

تعزيزا لدور الصحافة الاردني الوطني، في خدمة الاهداف القومية للاردن، والتي أرسى قواعدها جلالة الملك الحسين، وتحقيقا لرسالة الصحافة في نقل الحقيقة والمعلومات والنقد البناء، وحِرصا على مصالح المستخدمين في المؤسسات الصحفية الاردنية، فقد قرّرت لجنة الامن القتصادي ما يلي:

حلّ مجالس إدارة الشركات الثلاث "صوت الشعب" و"الرأي" و"الدستور" وتعيين لجان إدارة مؤقتة لمدّة سنتين على النحو التالي:

أ- شركة دار الشعب للصحافة والطباعة والنشر والتوزيع- صوت الشعب:

١- السيد منير الدرة رئيسا للجنة الادارة، وهو رئيس مجلس ادارة سابق، ممثلا لاسهم الحكومة.

٢- السيد عصام عريضة عضوا ممثلا لاسهم الحكومة.

٣- السيد علي الدجاني عضوا، وهو عضو مجلس ادارة سابقا عن المساهمين.

٤- السيد عبد الحي المجالي عضوا، وهو عضو مجلس ادارة سابقا.

٥- الدكتور منذر المصري عضوا ممثلا لاسهم الحكومة.

٦- السيد علي الصفدي ممثلا لاسهم الحكومة.

٧- السيد رافع شاهين عضوا ممثلا لاسهم الحكومة.

ب- المؤسسة الردنية الاردنية "الرأي":

١- الدكتور خليل السالم رئيسا للجنة الادارة، وهو نائب رئيس الادارة السابق.

٢- السيد حسن حمّاد عضوا، وهو عضو مجلس ادارة سابق.
٣- المهندي علي ابو الراغب عضوا وهو عضو مجلس ادارة سابق.
٤- السيد رضوان حجار عضوا وهو عضو مجلس ادارة سابق.
٥- الدكتور راضي الوقفي عضوا ممثلا لاسهم الحكومة.
٦- السيد طراد الفايز عضوا ممثلا لاسهم الحكومة.
٧- السيد راضي ابراهيم عضوا ممثلا لاسهم الحكومة.
ج- الشركة الاردنية للصحافة والنشر "الدستور":
١- السيد كامل الشريف رئيسا للجنة الادارية وهو رئيس مجلس الادارة السابق.
٢- السيد توفيق كيوان عضوا وهو عضو عضو مجلس الادارة السابق.
٣- السيد غالب ابو قوره عضوا وهو عضو عضو مجلس الادارة السابق.
٤- السيد نبيل المشّر عضوا وهو عضو عضو مجلس الادارة السابق.
٥- السيد عبد السلام الطراونة عضوا وهو عضو عضو مجلس الادارة السابق.
٦- السيد علي غرايبة عضوا ممثلا لاسهم الحكومة.
٧- السيد محمد أمين عضوا ممثلا لاسهم الحكومة.

وكان السيد زيد الرفاعي رئيس الوزراء قد التقى امس بعدد من رؤساء واعضاء اللجان الادارية الصحفية الجديدة وشرح لهم هذه القرارات وتمنى لهم التوفيق في مهامهم الجديدة في خدمة الاردن ورسالته الصحفية.

كما عقدت لجان الادارة في الشركات الثلاث اجتماعات منفردة ترأسها رؤساء لجان الادارة المؤقتة الجديدة، بحضور وزير الاعلام والسيد وزير الصناعة والتجارة.

وقد عبّرت هذه اللجان عن تقديرها وشكرها لثق الدولة فيها، كما أعرب رؤساء وأعضاء اللجان الصحفية عن إستعدادهم للقيام بالمسؤولية الجديدة بكل أمانة وإخلاص خدمة للوطن واهدافه القومية.

واتخذت القرارات التالية:

١- قررت اللجنة الادارية لصحيفة صوت الشعب تعيين السيد عصام عريضة مديرا عاما والسيد سلطان الحطاب محررا مسؤولا للصحيفة.

٢- قررت اللجنة الادارية لصحيفة الرأي تعيين السيدين راضي الوقفي مديرا عاما للمؤسسة وراكان المجالي رئيسا للتحرير خلفا للسيدين محمد العمد المدير العام السابق، ومحمود الكايد رئيس مجلس الادارة رئيس التحرير المسؤول.

٣- قررت اللجنة الادارية لصحيفة الدستور تعيين السيد عبد السلام الطراونة نائبا لرئيس اللجنةالادارية رئيسا للتحرير والسيد صالح الزعبي الامين العام الاسبق لوزارة الخارجية ومدير عام معهد الدراسات الاستراتيجية في الجامعة الاردنية حاليا مديرا عاما للمؤسسة وذلك اعتبارا من ٢٦/٨/١٩٨٨"

إنتهى النص!

12

وهكذا، وفي ليلة تبلّغ القرار عاد "المفصولون" إلى بيوتهم، محوّلين إياها إلى قاعات إستقبال المؤيدين، الكثيرين، ودخل "المعيّنون" إلى مكاتبهم الجديدة، يستقبلون، بدورهم، مهنئين قليلين.. نسبيا!

وإذا كانت "الدستور" إستقبلت القرار بفتور واضح، وبسلبية كبيرة، فقد تحوّلت " الرأي "، منذ الساعات الأولى، إلى خلية معارضة!

وأذكر، وكنت في "الرأي"، أنّ النشطاء دعوا إلى إجتماع للموظفين، صباح الجمعة، يوم نشر القرار، وتحدّث الجميع حول خطورته، لنفاجأ بدخول راكان المجالي إلى الغرفة، معتبراً نفسه معنياً بالمؤسسة، مثلنا، وتحدّث ممتدحاً القرار، بمنطق أنه يقضي على إحتكار السابقين، ويحقّق للموظفين مكاسب كثيرة!

لكن راكان، الذي لا تنقصه الجرأة، فعلاً، وجد أمامه من لم تنقصهم الجرأة، أيضاً، فاستمع إلى كلام معارض، وبصوت عال!

ويبدو أنّ راكان تركنا، ذلك الصباح الحار، ليكتب مقالاً، إعتبرناه، في اليوم التالي، موجّهاً لنا، قال فيه أبيات شعر كثيرة، وكان تحت عنوان "اللغة والسلوك"، منه:

أمامك فاختر أي نهجيك تنهج
طريقان شتّى مستقيم وأعوج
ولي فرس للحلم بالحلم مسرج
ولي فرس للجهل بالجهل مدبج

ثم يقول، بلهجة تهديدية واضحة: تراني إلى الجهل في بعض الأحيان أحوج!
الكلام، الرسالة، واضح، إما أنْ نكون معه، فندراً عنا خطراً، أو نشاغب عليه، فيكون ردّه قاسياً!

وإخترنا الطريق الثاني، فكتب بدر عبد الحق ملمّحاً إلى خطأ قرار الحكومة، دون أن يسمّي شيئاً بالإسم، فـ"الرأي" صارت، بمقاله، "النهار" اللبنانية"! لكن الرمز كان يفضح نفسه بنفسه!

وكتب أحمد المصلح وابراهيم العجلوني وآخرون بنفس المعنى، فصار راكان مضطراً للعمل في "الرأي" ثماني عشرة ساعة، يومياً، يقرأ فيها كل حرف ذاهب للنشر!

وتصورنا أننا قادرون على إرجاع الحكومة عن القرارات، أو في القليل، تغيير رئيس تحرير بآخر، غير راكان، باعتبار انه

كان خصماً تاريخياً لنا في نقابة الصحافيين، وإعتبر الزملاء أنه جاء نكاية بهم!

وتغيرّت سياسة "الرأي" التحريرية، فهاجم راكان النقابات المهنية، التي ردّت بمطالبة أعضائها بعدم شراء "الرأي"، وبدأت معركة بين الطرفين، فلم تنشر "الرأي" للطرف الآخر، وكتب الأستاذ حسين مجلي، نقيب المحامين ردّاً، وُزّع على شكل منشور على الناس.

وكتب المهندس ليث شبيلات، نقيب المهندسين، ورئيس مجلس النقباء، ردّاً على مقال راكان، لم يُنشر، ونرى ضرورة نشره هنا، لانه وُزّع بنفس الطريقة، وتضمن خلاصة المعركة الدائرة.
يقول:

13

التاريخ ١٩٨٨/١٠/٩
السيد رئيس تحرير صحيفة " الرأي "
السلام على من اتبع الهدى وبعد،
فقد إطلعت على كلمة الزميل نقيب الصحفيين راكان المجالي " النقابات غير المهنية " في زاوية " كلمة " من عدد الخميس الموافق ١٩٨٨/١٠/٦ م، وسرّني عدم إضطراري الطلب منكم عملا بقانون المطبوعات والنشر نشر ردّي على بعض ما جاء فيها، حيث يكفي على ما يبدو الطلب منكم عملا بآداب المهنة التي أعلنتم تقصيركم

بحقّها، وعودتكم عن ذلك التقصير ان تنشروا ردّي في نفس المكان، مؤكداً أن لا يُنقص او يُحرر من ردّي هذا بمقدار صدق احترامكم للمهنة واخلاصكم دائم التجدد في أداء واجباتها.

فأقول:

إنّ صحوة الزميل وهو أقدم نقيب على حدّ وصفه، لم تكن مفاجأة لنا بل كانت متوقعة، خصوصا بعد ان حقّق الزميل النقيب، باعترافه، قفزته الاخيرة لرئاسة تحرير الصحيفة الغراء، حيث يقول في كلمته: وهي [النقابات] بالنسبة لنا معشر النقباء منصة للقفز في واجهات السلطة او واجهات المجتمع لاغراض شخصية واستعراضات ذاتية والرقص على نغمات المزاودة السياسية وغير ذلك من المظاهر . هذه الصحوة لا تحتاج منه إلّا إلى مصداقية عملية بان يُتبع اعترافاته باعتزال منصب النقيب الذي قفز اليه، خصوصا وان اسلوبه يتعارض مع ما كان دائما ينادي به من حب للديمقراطية واحترام للعمل المؤسسي، الا ان يكون قد عاد عن ذلك ايضا.

ولست ادري لماذا يصبّ الزميل جام غضبه على النقابات في موضوع فك الارتباط، متهما اياها بالاشتغال بالسياسة، حاصرا العمل السياسي، من خلال الاحزاب والبرلمان والصحافة ومؤسسات الحكم المختلفة، واسأله وأرجو ان يجيبني بصفته من أصحاب الاختصاص السياسي، لماذا يخاطب النقابات طالبا منها قوانينها ودستور المملكة الاردنية الهاشمية، بدلا من ان يخاطب الحكومة التي أصدرت وما زالت قرارات إدارية لا ترقى الى مستوى القانون، ناهيك عن مستوى الدستور، تلك القرارات التي تُغيّر من تكوين الدولة وحدودها، وحقوق المواطنة فيها، فيطلب منها ان تسلك الطريق الأصولية المؤسسية لتحقيق سياستها، لا أن تحقّقها بقرارات ادارية مخالفة للدستور، موحية إلى باقي المؤسسات بطرق كثيرة، منها الاقلام " المهنية الحرّة " ان تقتفي اثرها باجراءات عميلة دون الحاجة الى المساس بالقانون؟ ان المهنية الحقّة كما يتفق معنا لفظا " أقدم النقباء " يجب ان تكون على مستوى راق من المواطنة، وهل من رقي اكثر من الدفاع عن المؤسسة والدستورية؟ لا أريد ان أدخل في ردّي هذا موضوع صحة أو عدم صحة فك الارتباط، ولكنّني أهيب بالمهنية، التي تساعد على الحياة كما يبدو عند زميلنا، بان يكون مواطنا صالحا فلا يساعد أيا كان، مهما وافقه في اهدافه، ان يصل الى تلك الاهداف بغير الطرق الاصولية المؤسسية، وبكل تأكيد فان الزميل النقيب لم يَغبْ عن ادراكه ان الاسلوب الذي اتخذت فيه الاجراءات بقرارات ادارية مخالفة للمؤسسة الدستورية، يعتبر عند أقل الدول رقيا تغييرا غير اصولي للنظام! ولكن ذلك غاب فقط عن قلمه، وعن المهنية

التي تحرك الاقلام الناصحة الحرة، اذا كان الزميل وغيره لا يخشون في حالة تقلّب المواقف السياسية وما أكثرها من ان يُقّدموا للحساب القضائي على مخالفاتهم القانونية، فان النقباء الاقل خبرة ما زالوا بعيدين عن شجاعة الدوس على القوانين والدساتير والحمد لله ويتعجّبون من مؤاخذتهم على ذلك!!

أمّا ما تعرض له الزميل المهني حول دور النقابات في رفع مستوى المهنة، وحمايتها من الممارسات الخاطئة، فاننا نطمئنه بان هذا ما عاهدنا ربنا عليه قبل أن نعاهده وغيره عليه.

ويمضي شبيلات الى ان يقول:

" ونطالبه [راكان المجالي] كنقيب للصحافيين ان يعاهدنا على صفحات الجريدة التي يرأس تحريرها بان يستقبل شكاوانا على مخالفات الصحف المهنية، واعدا باتخاذ الاجراءات المهنية اللازمة بحقّها كما نفعل نحن"

ويستمر، بنفس الوتيرة من الهجوم الحاد الى ان يصل الى:

" والسلام بعد الاحترام الى كل الصحافيين والمهنيين الذين ساءتهم كلمة نقيبهم، والتي أحتسبها على ما يبدو " خالصة لوجه الله "!!!

نقيب المهندسين

المهندس ليث شبيلات

14

وتبنّت " الرأي " حملة ضدّ منظمة التحرير الفلسطينية، وياسر عرفات شخصياً، وأذكر أنني أوفدت إلى تونس، في ذكرى الإنتفاضة، لاجراء حوار مع ياسر عرفات، فلم يتم اللقاء، وقال لي مقرّب جداً من أبي عمار، إنه كتب على طلب اللقاء : لن أجري حوارا مع " الرأي " ما دام راكان المجالي رئيساً لتحريرها!

وكتب فخري قعوار، في تشرين الثاني، من نفس العام " مذكرة داخلية " وُزّعت في الأردن على نطاق واسع، مهم نشرها.

15

" مذكرة داخلية "

الزميل راكان المجالي رئيس تحرير " الرأي " المحترم بعد التحية والسلام، فقد سمعت فيما يشبه الهمس، أو الفجيعة، أنك مشغول مع المدير العام ولجنة الإدارة بتدارس أسباب إنحدار "الرأي " في الفترة الماضية التي أعقبت الإجراءات الصحفية، التي اتخذتها لجنة الأمن الاقتصادي، وانّ هذا التدارس يهدف إلى وقف الإنحدار الذي آلت إليه الجريدة، ومحاولة إنقاذها من مزيد من الانهيار والسقوط على أكثر من صعيد.

وبما ان المشاورات والمداولات تتم في غرف مغلقة، بعيدا عن مشاركة الزملاء الذين صنعوا مجد " الرأي " وعزّها ورواجها وتألفها حتى أصبحت – من غير إدعاء– صحيفة عربية منافسة لصحف عربية كبيرة واسعة الانتشار، بعد ان تجاوزت مرحلة "الجريدة الأردنية الأولى " بسنوات عديدات واشواط بعيدات.

وبما ان المشاورين والمتداولين لم يحاولوا ان يستمعوا الى اصوات الجنود المجهولين، الذي بنوا " الرأي " حرفا حرفا، وصاغوا كيانها بالعرق والحبر والسهر والكفاح المتصل.

وبما ان حالة الانحدار، التي يجري تدارسها الآن لا يتحمل مسؤوليتها احد ممن عملوا باخلاص وحرص بالغين، من أجل وصول " الرأي " ما وصلت اليه من تفوق وازدهار.

وبما ان الاجراءات التي اتخذتها لجنة الامن الاقتصادي جاءت " من فوق " ولم يُستشر بها احد.

وبما اننا كنا مرتابين بأمر هذه الاجراءات – نحن العاملين في الرأي – أكثر من سوانا من الزملاء في الصحفيتين الأخريين "صوت الشعب " و" الدستور ".

وبما أننا كنّا في حالة هلع على " الرأي " لانها مستهدفة من الإجراءات لقصقصة أجنحتها، وتثبيط همم العاملين فيها، بعد أن صارت " الرأي " ثاني وسيلة إعلامية أردنية بعد محطة التلفزيون.

وبما أن بعض المسؤولين الرسميين تعهّدوا، في أكثر من مناسبة، برفع سوية صحيفة الحكومة "صوت الشعب" فكان من البديهي ان تُعتبر "الرأي" عقبة كأداء في وجه تنفيذ هذ التعهد.

فإنني ارغب في تقديم وجهة نظري الشخصية، في كل ما جرى، آملا ان تحظى الهتمام اللازم والجدية المأمولة، وأنتم تتدارسون انحدار "الرأي" المؤسف:

أولا: كانت المؤسسة الصحفية الاردنية –"الرأي" و" الجوردان تايمز" والمطابع التجارية – تعمل الى الشكل الديمقراطي، والقانون في انتخاب مجلس ادارتها وتعيين رئيس تحريرها ومديرها العام... الخ.. وهذه فضيلة للفترة السابقة على بداية العمل بالاجراءات الاخيرة، بغضّ النظر عن التحفّظات الواردة ضد هذا الشكل، لانني اعتقد أن أية إجراءات تتخّذ شكلا ديمقراطيا، افضل بكثير من اجراءات لا تتخذ من الديمقراطية شكلا او مضمونا، ولا تستعين بالديمقراطية اساسا.

ثانيا: في الحقبة السابقة على بداية الاجراءات التي فرضتها لجنة الامن الاقتصادي، حققت "الرأي" نجاحا واسعا على صعيد حجم التوزيع، ومساحة الاعلان، حتى انتشر في الاوساط الصحفية المحلية تعبير " عقدة الرأي " التي تواجه كل مطبوعة تريد الانتشار! وكان واضحا ان حجم الطلب على اسهم المؤسسة الصحفية في السوق المالية، وقلة العرض من المساهمين، قد رفع سعر السهم من ١٧٠ قرشا " القيمة الاسمية مع الضميمة " الى حوالي ٣٧٠ قرشا او يزيد، في حين ان اسهم جريدة الحكومة " صوت الشعب " كانت تتراوح اسعارها حوالي الاربعين قرشا، واسهم " الدستور " في حدود الـ ٢٤٠ قرشا.

ثالثا: على حين غرّة، جاءت اجراءات الامن الاقتصادي، معلنة انها انبثقت عن حاجة ماسة لاسعاف المساهمين، ورعاية مصالحهم وانقاذ اوضاع الصحف وتصويب احوالها.

فما الذي كانت اللجنة تريد انقاذه في " الرأي " أو المؤسسة الصحفية الاردنية؟ وهل كان وضع المساهمين بحاجة لاسعاف ومصالحهم بحاجة الى رعاية؟ وهل كان الحال منحدرا أو متدهورا الى حدّ يدعو لجنة الامن الاقتصادي الى التدخل؟ من الواضح ان الحال لم يكن كذلك، بل اصبح كذلك فيما بعد تطبيق اجراءات اللجنة. ومن هنا فان حالة الغموض التي اكتنفت الاجراءات، واكتنفت سيناريو الاعلان عنها وتنفيذها، ما تزال قائمة ومستقرة حتى الآن، بل انها صارت مسربلة بمزيد من الغموض بسبب التمسك بالاجراءات آنفة الوصف، ،الاعراب عن انحدار " الرأي " والانشغال فيما معرفة الاسباب.

رابعا: ان اجراءات لجنة الامن الاقتصادي، التي جعلت السلطة التنفيذية تتدخل بصورة غير مشكوك فيها، بشؤون "السلطة الرابعة"، افقدت الصحافة المحلية هيبتها الموهومة، فخسرت ثقة القارئ بها، مع ان صحافتنا لم تكن في يوم من الايام صوتا حرا طليقا من قبضة الحكومة ومن توجيهاتها التقليدية الدورية، وعلى الرغم من وجود التدخل الرسمي في شؤون الصحافة وهذا مثبت في نصوص قانون المطبوعات والنشر السابق واللاحق، ويعرفه كل وزراء الاعلام الاردنيين، ويعرفه كل العاملين في الصحف من الزملاء الصحفيين، على الرغم من هذا، فان تدخل لجنة الامن الاقتصادي في شؤون الصحافة كان امرا دراماتيكيا مستهجنا، ومثيرا للقلق في الاوساط الصحفية، ومثيرا للضيق في اوساط المواطنين، واستفزازيا لعشاق الحرية والديمقراطية والحوار، فنحن نعرف ان لجنة الامن الاقتصادي شُكّلت قبل حوالي عقدين لتوفير الخبز والبطانيات للتجمعات البشرية، التي فقدت قدرتها على احراز القوت والمأوى، ثم دأبت على التدخل في شؤون الشركات المساهمة العامة، لانقاذها من الانحدار والخسائر، فتزيدها انحدارا وخسائر، وحتى بات الاصلاح المهذب " شركة متعثّرة" معروفا ومتداولا، واللجنة لا تقبل عثرة لمتعثرة!

ولذلك فانني لا استطيع تفسير هذه الاجراءات الا بانها محاولة لمزيد من التدخل في شؤون الصحافة، وتحويل اكبر معاقلها الى دمية او فزاعة او بوق لا يعرف غير التزمير الغبي، وقد سبق للسيد زيد الرفاعي رئيس الوزراء ان اكد في اكثر من مناسبة على اهتمامه بحرية الصحافة وحرصه على العاملين فيها، غير ان لجنة الامن الاقتصادي ناقضت ما اعلنه السيد الرئيس، وخرجت عليه، وافسدت احلامنا بصحافة حرة واستقرار وظيفي.

خامسا: واذا كان المطلوب من الاجراءات تحقيق " الامن الاقتصادي " للصحف، واعطاءها مزيدا من الحرية المسؤولة، فان الامر كان يقتضي استثناء جريدة " الرأي " و " الدستور " من هذه الاجراءات لان " الرأي " كانت ناجحة بالمقاييس المادية والمالية، واستطاعت ان توزّع ارباحا للمساهمين بلغت ٢٢٪، وهو من الارقام القياسية في تاريخ الاستثمار المحلي، ولان " الدستور " كانت ناجحة ايضا، وان كان بمستوى " اقل " مما بلغته " الرأي " حيث وزعت ارباحا بمقدار ١٣٪.

ولذا، فان الهدف الاقتصادي لم يكن واردا ولم يكن مبررا بشكل مطلق. اما فيما يتعلق باعطاء الصحف مساحة من الحرية، فان الامر يدعو الى تدخل لجنة امن اقتصادي لتعزيز سلطة السلطة الرابعة، بل ان الاجراءات المذكورة ضيقت الخناق على الكتاب والصحفيين والرأي الآخر، وضيقت بالتالي من مساحة حركتهم، وحوّلت اقلامهم الى ادوات لا تمتلك رأيا خاصا او مبدأ ينفرد عن رأي رئيس التحرير المخوّل بتمثيل وجهة نظر الصحيفة، ورسم صورتها، ولا نقول ان زمن ما قبل

الاجراءات كان بحبوحة صحفية فقدناها، بل نقول ان الاحوال بعد الاجراءات زادت سوءا، وبلغ قمع الفكر والرأي فيها شأنا لم تبلغه من قبل.

سادسا: تشهد الرأي اليوم انحسارا في التوزيع وانحسارا في الاعلان، لم تشهد مثله الا في ايام ارتباطها بالاتحاد الوطني، الذي جرى فكّه في اول ايار من عام ١٩٧٤، وتشهد اسهم الرأي في السوق المالية انحسارا واسعا ايضا، إذا انحدرت قيمة السهم الواحد من ٣٧٠ قرشا او ٣٨٥ قرشا الى ٢٧٠ قرشا، وهو انحدار كبير جدا اذا وضعنا في الاعتبار:

أ- ان هذا الانخفاض ارتبط بالاجراءات، ومنذ صبيحة اليوم التالي لتطبيقها.

ب- ان الهبوط الذي طرأ على قيمة الدينار، كان سيجعل سعر السهم الواحد اكثر من اربعة دنانير، لو بقيت الرأي بعيدة عن متناول يد لجنة الامن الاقتصادي، وبالمقابل، فان سعر السهم الراهن البالغ حوالي ٢٧٠ قرشا، لا يعني ان السعر انخفض بمقدار دينار واحد فقط، او ما يقارب ذلك بل يعني انخفاضا اكبر بسبب هبوط قيمة الدينار المشار اليه.

ولذلك، فانني اسأل: اين هو الامن الاقتصادي في اجراءات لجنة الامن الاقتصادي؟

سابعا: وما دامت إجراءات لجنة الامن الاقتصادي على هذا النحو التدميري لصحيفة " الرأي " وللمؤسسة الصحفية الاردنية برمتها (المؤشرات تدل على انها ستتحول الى مؤسسة متعثرة!)، فانني اسألك بصفتي زميلا يعمل معك تحت سقف واحد، وبصفتي موظفا في " الرأي " وبصفتي عضوا في نقابة الصحفيين التي انت النقيب فيها، وبصفتي مواطنا يملك عددا ضئيلا من الاسهم في المؤسسة الصحفية الاردنية، ما الحكمة من استعداء النقابات المهنية والهجوم عليها بمثل هذا العنف الظالم، والتمهيد لحلّها والغاء جانب عزيز على قلب كل مواطن أردني، يمثّل وجها ديمقراطيا حرا، وآخر حصن للمهنيين من المواطنين يعلقون عليه اوجاعهم، واحزانهم وآمالهم؟ ما الحكمة من تلك الاتهامات القاتلة التي اطلقتها في سلسلة من المقالات والردود المؤيدة لك، وما القصد من منعنا عن طرح وجهة نظر مؤيدة لجهود اخواننا النقابيين ومعارضة وجهة نظرك؟ وما الحكمة في اطلاق النار على النقابات المهنية واتهامها بالخروج عن مقاييس العمل النقابي الى العمل السياسي وهو إتّهام يتنافى مع موقعك في قيادة نقابة، يفترض انك تمثلنا فيها، ويفترض ان تجعل منها منبرا لهمومنا، كأصحاب مهنة، وهمومنا السياسية كمواطنين ام انك ترى ان كل من يكتسب صفة " مهني " تسقط عنه صفة مواطن بالضرورة؟ وما الحكمة من هذه الزوبعة على صعيد كرامة الصحيفة؟ وهل قادت لنا الذئب من ذيله، او عادت علينا برأس كليب؟ لقد اوقفت النقابات المهنية مجتمعة اعلاناتها عن الرأي اولا، وطالبت عشرات الأولوف من أعضائها بالامتناع عن قراءة " الرأي " او الكتابة فيها او شرائها! وانقلب قراؤنا الى قراءة غيرها، وهبط - نتيجة لذلك - دخل الاعلان للمؤسسة، وهبط حجم التوزيع والانتشار " البقعة ٣ الآف اقل" ،"السلط ٣ الآف اقل"، "الطباعة اليومية اقل بـ ١٠ الآف نسخة " و تضرر المساهمون بل ريب ، و تضررت سمعتنا كعاملين في "الرأي" و فرضت علينا مقاطعة كنا في غنى عنها، هذا جانب، اما الجانب الآخر، فهو التركيز المكثف في الهجوم على منظمة التحرير الفلسطينية، و على قيادتها، واستصغار شأن رئيس لجنتها التنفيذية، وانت تعرف، ان ياسر عرفات صار قديسا فلسطينيا او رمزا لكرامة الشعب الفلسطيني و نضاله في سبيل تحقيق اهدافه الوطنية، و هذا يمس بصورة مباشرة كبرياء كل فلسطيني، و يمس كبرياء كل اردني، ويمس كبرياء كل الوطنين الذين يعترفون بمنظمة التحرير الفلسطينية ممثلا شرعيا ووحيدا للشعب الفلسطيني على طريق استعادة حقوقه المشروعة، و اقامة دولته المستقلة فوق ترابه الوطني، فالتركيز في حملة التشكيك بقيادة المنظمة، وباخلاص هذه القيادة، عن طريق استخدام اقلام لا تتمسك برأيا او بموقف، ولا تعبأ باحترام آراء الاخرين، قادت الى قطيعة اكثر اتساعا من قطيعة النقابات المهنية، فهي هذه المرّة، قطيعة من الشارع الاردني والفلسطيني، وهذا يذكّرني بالفترة الاولى من حياة جريدة " الرأي "، وعندما كانت ترسم صورة ياسر عرفات بالكاريكاتور، وهو يصافح موشي دايان من فوق مياه نهر الاردن، وعندما كانت الجريدة تباع بالكيلو او بالرطل. ولعلك تذكر عندما قلت لك ان للجريدة ساقين ركيزتين تعتمد عليها في انتشارها ورواجها، هما : أ- اعضاء النقابات وقراء وكتاب ب- كل المواطنين الذين يرون ان المنظمة هي الجهة الوحيدة القادرة على تحقيق اهداف الشعب الفلسطيني الوطنية، وتلبية آماله الكبيرة النبيلة. ولذا، فانني اقول، إنّه من وجهة النظر المبدئية، لا يجوز طعن الناس في مشاعرهم الوطنية، ولا يجوز

الهجوم على هيئات شعبية او غير شعبية، ثم الامتناع عن نشر وجهات نظرها، ومنعها من ممارسة حقها الادبي والقانوني في الدفاع عن نفسها، فهذه سابقة خطيرة في تاريخ الصحافة الاردنية، ومؤشر غير ديمقراطي، لا نحبّ ان يصدر عنا، ولا نحب ان ينسب الينا، ويضاف الى هذا، انه من وجهة النظر الاستثمارية، لا يجوز ان يبدر هذا كله من زميل في مثل موقعك، وفي مثل خبرتك.

واعود الآن الى ما انت والمدير العام ولجنة الادارة منشغلون به. واعود الى انحدار "الرأي" في التوزيع والاعلان، فاقول، ان الاسباب واضحة مثل وضوح الشمس، ولا أرى ما يمنع من العودة عن هذه الاغلاط، وفتح باب امام النقابات المهنية لتقول كلمتها، حتى لو كانت في مثل قسوة الهجوم عليها، والكفّ عن مهاجمة قيادة منظمة التحرير، وردع الأقلام التي وجدت فرصتها للعبث بقيمة وطنية نعتز بها، ونترك فسحة مناسبة للرأي الآخر، واعادة الزميل طارق مصاروة الى موقعه في "كل يوم" واقول ايضا، ان هذا ما اوردته هنا، يمثل وجهة نظري الشخصية، كما اسلفت، لكنه لا يبعد كثيرا عن وجهة نظر كثيرين من الزملاء الذين لهم من الخبرة والدراية بالمهنة، ما يؤهلهم لتقدير ما يضر الجريدة وما ينفعها.

ولإيماني بان الحوار هو اساس النجاح وساس للتقدم واساس حضاري لا غنى عنه، فانني آمل ان تكون هذه الوريقات منعطفا جديدا في حياة "الرأي" تُصوّب مسيرتها وتساعدها في انقاذها من تدهورها المتزايد وهبوطها المتلاحق، واقترح هنا اجراء عمليا اظنه سيكون نافعا فيما لو قبض له ان يتحقق، وهو المبادرة الى ندوة علنية في مجمع النقابات، يتناظر فيها النقباء جميعا، بمن فيهم نقيب الصحفيين، رئيس تحرير الرأي ويكن هدفها الحوار العلني، والمواجهة العلنية، على ان يجري تسجيل وقائعها ونشرها بالكامل، حتى لو اقتضى الامر عدة صفحات من "الرأي".

مع صادق التحية والامل بعودة "الرأي" الى سابق مكانتها في قلوب الناس في الاردن والخارج، ولنبدأ من جديد قبل فوات الاوان، وقبل ان تصير الرأي في اخر القائمة، ففي الوقت متسع لذلك، وفي الرأي متسع لذلك، وصلاتها الحميمة بقرائها، وصناعها ما يؤهلها للنكوص عن مسرب التقهقر الذي بدات بالسير عنه.

فخري قعوار
تشرين ثاني ١٩٨٨

-نسخة لرئيس واعضاء لجنة الادارة

-نسخة للمدير العام

وأذكر، في تشرين الثاني، أن فريقا من "الرأي" ذهب إلى الجزائر لتغطية أحداث المجلس الوطني الفلسطيني، الذي أعلن قيام الدولة الفلسطينية، وعُدنا بعدها إلى عمان، لنكتشف ان بدر عبد الحق، الذي رافقنا إلى الجزائر، وفخري قعوار، فُصلا من العمل في "الرأي" لقيامهم بأعمال تضرّ بالمؤسسة!

وما ضر المؤسسة حسب رأي ادارة "الرأي": مذكرة فخري الداخلية، ومقال نشره بدر، في مجلة "الدستور" اللندنية، تحت إسم مستعار، إنتقد فيه قرارات التغيير، ووزير الاعلام نفسه!

وفي الحقيقة فإن قرار فصل الزميلين كان له أثر كبير، في ما حدث بعدها، فقد إزدادت الحملة ضد "الرأي" من الخارج، لكنها بدأت تتقلص في الداخل، وصار الصوت خافتا، لا حول له ولا قوة!

ولم تكن المسألة إقتناعا بما يجري، بقدر ما كانت قبولا صامتا بالأمر المر الواقع، لكن الصحافيين من "الرأي" أو على الأقل، جزء منهم، عبّروا عن رفضهم بشكل آخر!

16

في الشهر الثالث، من العام ١٩٨٩، كان مقرراً إجراء الإنتخابات في نقابة الصحافيين، ويبدو أن راكان المجالي عرف أن حظوظه في النجاح قليلة، فلم يُعدْ ترشيح نفسه.

هاشم خريسات، رئيس قسم الشؤون المحلية، في "الرأي" أعلن عن ترشيح نفسه، على الرغم من رفضه من راكان، وبالإتفاق مع محمود الكايد، الذي إعتبرها معركته الشخصية،

فنجاح هاشم وسقوط عبد السلام الطراونة، رئيس تحرير "الدستور" المؤيد من راكان، يُعتبر ضمنيا نجاحا للكايد نفسه.

وخاض الجميع المعركة، بهذا الشكل، هاشم ظلّ لرفض القرارات الصحافية، وعبد السلام جزء من التركيبة الحالية. وظهرت الشعارات الانتخابية، على هذا الأساس، فاستبسل الجميع، باستخدام المشروع، وغير المشروع، من الأدوات، إلى أن كانت النتيجة نجاح خريسات!

وفي الواقع، فان الفرز في تلك الانتخابات لم يكن واضحاً، فكثيرون ممن أعلنوا تأييدهم للطراونة خذلوه، ووزير الإعلام الذي افترض الطراونة أنه معه كان مع خريسات!

وكانت النتيجة، غير المرغوب فيها، من راكان، أن موظفاً لديه صار نقيباً عليه، وأذكر أن الكلام بين الاثنين إنقطع، وأظنّ أنهما كانا لا يتبادلان التحيات!

وخلاصة القول: إن الصحافيين، المغلوب على أمرهم ، عبّروا عن أنفسهم، فكانت المسألة إستفتاء على قرارات التغيير الصحفي... بشكل أو بآخر!

وكان التمادي في الحقيقة، عنوان آخر أيام مرحلة حكومة الرئيس زيد الرفاعي، ويذكر الزملاء أن مؤتمراً صحفياً عُقِدَ لمسؤول اقتصادي كبير، تحدّث فيه عن "الوضع المستقر

للدينار"، فسأله الزميل محمد داودية، يومها: هل تريد إقناعنا أن إنخفاض قيمة الدينار .. لصالح الاقتصاد الأردني؟!

فالحكومة صارت بعيدة عن الشعبية، وكانت النتيجة ان قامت أحداث نيسان الشهيرة فتّغيرت الوزارة، وجاءت حكومة الشريف زيد بن شاكر، بنَفَس آخر، وبانفتاح واضح، فبدأت الاشاعات، في الوسط الصحافي، ان هناك تغييرات مقبلة.

إنقلاب على الإنقلاب!

1

ذُبح خروفٌ كبيرٌ، على باب " الرأي " !

وأطلق زميل عدة عيارات نارية، من مسدّسه الخاص، في الهواء!

وضاق المكتب الصغير لرئيس التحرير، بالكثيرين الكثيرين، الذين أتوا للتهنئة!

وإستمعت إلى أحد الزملاء، يقول : جاء الحق وزهق الباطل!

بإختصار؛ عمّت الإحتفالات إبتهاجاً بعودة المفصولين، وبما قيل إنه دخول إلى عهد جديد في الصحافة الاردنية، حيث ستواكب المسيرة الديمقراطية، التي دخلها الأردن قبل أشهر قليلة.

كان ذلك، كلّه، بعد ظهر الثالث عشر من الشهر الأخير، من العام ١٩٨٩.

قبل ذلك، بثلاثة أشهر، كان رئيس الحكومة التي سمّيت بـ "الإنتقالية "، الشريف زيد بن شاكر، إجتمع بعدّة صحافيين: فخري قعوار، لميس اندوني، وفاء عمرو، وبدر عبدالحق، وأبلغهم أن الصحافة سترى، في المرحلة الجديدة، تعاملاً مختلفاً، موحيا بأنّ هناك تغييرات مقبلة.

وقبل هذا، بأيام، كان جلالة الملك، وفي سابقة لم تعرفها الصحافة الأردنية، وجّه رسالة الى الشعب الأردني، أشاد فيها بالزميل أحمد سلامة لجرأته وصدقه.

كان الأخير، نَشَرَ في صباح ذلك اليوم، الخامس من حزيران، مقالاً في " الرأي"، حول ذكرى النكسة، أثار في نفس جلالة الملك الذكريات.

أقول كلّ ذلك، لأبيّن أنّ الصحافة، في تلك المرحلة، كانت على بساط البحث، وكانت الأطراف، ذات وجهات النظر المتباينة، تتوقّع قرارات تتعلّق بالصحافة، لهذا فهي كانت تتداخل، بشكل أو بآخر، للتأثير على شكل تلك القرارات.

2

وفي تلك الفترة، كنت مُوزعاً، بصداقتي، بين طرفين مهمّين، لهما وجهتا نظر متباينتان في المسألة.

الأول: الأستاذ محمود الكايد، رئيس تحرير " الرأي " السابق، حينها، وكان، ومع أنه في بيته، إلا أنه لم يترك وسيلة ليشرح بها وجهة نظره، أمام المسؤولين وغيرهم، يسانده المفصولون من العمل، منهم الأستاذان بدر عبد الحق و فخري قعوار، وآخرون.

الثاني: الأستاذ راكان المجالي، رئيس تحرير " الرأي"، في ذلك الوقت، الذي كان يشعر أنّ البساط بدأ يُسحب من تحت رجليه، وأن شيئا ما في الأفق، يتعلّق بقرارات مصيرية، لكنّه، ولا أحد في ذلك الوقت، كان يعرف ماهيتّها. وكان يسانده الاستاذ أحمد سلامه.

وكنت أميل إلى الطرف الاول. ونَشرتُ عدة تحليلات إخبارية، في صحيفة "القدس العربي" اللندنية، بهذا المعنى. بعضها كان قاسياً، في أن الإتجاه الذي تمثله التركيبة الحالية، لا يتلاءم مع الأردن الجديد، الذي دخل عهد الديمقراطية، والتعددية السياسية.

وفي حقيقة الأمر، وكما إتّضح في ما بعد، فإنّ ممثّل الاتجاه الأول، الأستاذ الكايد، كان يريد العودة إلى موقعه، وممثّل الإتجاه الثاني، الأستاذ المجالي، كان يريد الحفاظ على موقعه.
ونحن نتحدّث، بالطبع، عن موقع واحد، هو رئاسة تحرير "الرأي "!

لكنّ الجدل، كان يتّخذ مساراً آخر، لا علاقة له بالبعد الشخصي، هو الشكل الملائم لتركيبة الملكية لمؤسسات الصحافة، وتأجّج، أيّامها، بين شهر حزيران، من العام ١٩٩٠، وحتّى قبيل نهاية العام، حين حُسمت المسألة، بعد أن شكّل السيد مضر بدران، حكومته الأخيرة، فأعاد الطاقم القديم، فوراً، حتى قبل أن تتقدّم حكومته بالبيان الوزاري، طالبة الثقة من مجلس النواب الجديد!

فالرئيس بدران، وقد عاد إلى الحكومة، ومعه تصّوره بأنّ الرئيس الرفاعي قَلَبَ الاوضاع الصحافية نكاية به، حين أقصى "جماعته" منها، أخذ بثأره، حين أعاد الأساتذة محمود الكايد ومحمود الشريف ومحمد العمد، إلى مواقعهم. لكنّه لم يغيّر بالتركيبة نفسها، حيث المُلكية ما زالت بيد الحكومة: وبالتالي هي التي تعيّن رئيس التحرير، وهي التي تُقصيه، وهنا، تماماً، كان موضع الجدل، في الحوار الذي دار قبل القرارات.

فَمَنْ ناصَرَ العودة إلى التركيبة الماضية، كان يؤكد على خطورة أنْ تظلّ الملكية للحكومة، حيث يُصبح قرار الحكومة هو الحاسم في تحديد إسم رئيس التحرير، ليُصبح هذا، مع الوقت، مجرد موظّف حكومي، عليه أن يُرضي صاحب قرار تعيينه، وإلا فالذهاب الى منزله أمر مؤكد، حين يخرج على الهامش المسموح به!

3

أما مَنْ ناصَرَ الوضع القائم، فكانت له وجهة نظر متناقضة، ترى أنّه من الخطورة بمكان، أن تذهب ملكية الصحافة للقطاع الخاص.

وكان المعبّر، عن هذا الإتجاه، الأستاذ أحمد سلامه، الذي كتب مقالاً، في الذكرى الأولى لـ"الانقلاب الصحفي"، ٢٦/٨/١٩٨٩، في " الرأي "، تحت عنوان :" صاحبة الجلالة، تقف بين يدي صاحب الجلالة "، لخّص فيه هذا الرأي، وكان له أثر كبير، في ما جرى بعدها، على ما يبدو، وكما قال لنا غير مصدر مطّلع، يقول فيه:

[[وعلى مدار العام الذي إنقضى بحلوه، ومُرّه، ظلّ النقاش محتدما بين رأيين حول جدوى هذا القرار، ومدى الفائدة التي ترتبت عليه..

وقد تبلور فيما يبدو، على طول مساحة العام المنصرم، ظاهرتان متضادّتان.. حول من يملك الصحافة، وكيف يمكنها أن تتصدى لواجباتها الوطنية؟!!

الظاهرة الاولى ؛ ولها من يؤيدها داخل الحكومة وخارجها، يُمكن تكثيفها، وإستجلاء عناصرها، بان الصحافة عمل إبداعي، يقوم به فردٌ ملهم، أو مجموعة أفراد يمتلكون مقوّمات النجاح، ويؤدون رسالتها، وبذلك تتجنّب الحكومة تحمل أعباء مادية تقدر بالملايين، خاصة في مثل هذه الظروف الإقتصادية الصعبة، التي يمرّ فيها بلدنا...

ويستند أتباع هذا الإتجاه، إلى أنْ الافراد، الذين يقومون بدور ... إصدار المطبوعة: تستطيع الحكومة تقييدهم وضبط حركتهم، ويُعطي القطاع الخاص فرصة صنع صحافة وطنية ملتزمة "إلى حد ما"، بطموحات الحكم، والدولة، وتستطيع الصحيفة كذلك، "إرضاء الشارع" وتلبية رغباته.

أما الظاهرة الثانية... فهي التي أسس دعاتُها موقعهم على قاعدة أهمية الصحافة، وخطورة دورها، وأنها يجب الا تُناقش في باب الربح أو الخسارة، وتتساوى في ذلك، مع وزارة التربية والتعليم، والإنفاق على آثار الامة وترميمها، وبناء دور العبادة والعناية ببيوت الله.

بل إنّ إتباع هذه الظاهرة، يذهبون إلى أكثر من ذلك، ويقولون إنّ الصحافة يجب، ألا ترتبط "بحكومة" أو "بوزير" بل يجب أن تكون "صدى العرش" "ونبض الشارع" في آن واحد، وتجسّر الهوّة بين الحكومة والشعب بمسؤولية وطنية، وألا نكون رهناً لمزاج شخص، أو أشخاص مالكين، قد يجانبهم الصواب، مهما أوتوا من العلم والقدرة الفذّة... في كل الاحوال، هنالك إتفاق على أن يكون على رأس الصحيفة صحفي مبدع، وليس موظفاً أو تاجراً أو إنتهازياً أو أحد المحاسيب.

إن مسألة الخلاف الحاسمة في موضوع الصحافة، قد تلّخصت فيما يبدو حول من يمتلك الصحافة: "أشخاص"، أم "الدولة"؟!

وإسمح لي يا صاحب الجلالة، أن أجتهد فأقول إن امتلاك الصحافة من قبل أشخاص، ليس هو الخير كل، خاصّة في الظروف الدقيقة التي تخيّم على وطننا وأمتنا...

وإن المتّحمسين لإمتلاك الصحف ومن بؤيدهم قد أثبتوا أنهم ليسوا المدرسة الفضلى في الصحافة.

إن العرش الهاشمي على معنى التخصيص، لا بد له من صحافة ملتزمة، دون المرور عبر بوابات الآخرين مهما كان هؤلاء للاخلاص رمزا...!"

ويواصل الأستاذ أحمد شرح وجهة نظره، الى أنْ يصل إلى:

"وكما أنّ التلفزيون لا يصحّ في عالمنا الثالث أن يكون ملكاً لشخص لخطورة دوره، فإنّ الصحافة كذلك، وقد علّمتنا ظروف الوطن الصعبة، أنه لولا تدخل وزارة التموين (القطاع العام) في الآونة الاخيرة، وقبل العيد بيوم واحد، لفقد سوقنا كل سلعة التموينية، بالتخزين لصيّد الربح من قبل القطاع الخاص..

يا سيّدنا

في هذه الفترة التي يمرّ فيها بلدنا، والمستندة على إعادة النظر في الكثير من الأشياء، فإن الصحافة الاردنية يا صاحب الجلالة تلتمس من جلالتكم أنْ تظلّ الصحافة خارج حساباتنا وخارج حسابات الآخرين، موزونة بميزان العدل الذي جلالتكم أساسه، مشرقة بتمّل مسؤولياتها تجاه الرسالة الاعزّ التي تمثلونها]]

4

وأذا كانت تبُطني بالأستاذ أحمد صداقة، ترقى إلى الإخوّة، فقد حملنا في مسألة الصحافة، رأيين متباينين، تماما، حتى التناقض!

لهذا كان طبيعياً، أن ندخل في حوار طويل، حول ما كتب، لانني آمنت بعكس ما يؤمن به... تماما!

فالصحافة، كما رأيتها وما أزال، لا بدّ وأن تَحْمل وجهة نظر خلافية، وإلا فقد صارت شيئاً آخر، يمكن تسميته أيّ شيئ عدا الصحافة!

والصحافة المملوكة من الدولة، التي تمثّلها الحكومة بالطبع، لا يُمكن، بحال من الأحوال، أن تحمل وجهة النظر الخلافية، لأنّه ليس هناك حكومة على الأرض، توافق، بمحض إرادتها، على إنتقاد إجراءاتها، فهي تملك وجهة نظر معيّنة، كما هو مفروض، وتريد تنفيذها على الأرض، وطبيعة الأشياء، بإعتبارنا لا نعيش

في عالم مثالي، تجعلها تنتصر لرأيها، وتحاول، إن قُدّر لها، أن لا يتم "التشويش" عليها!

وإذا كنّا نتعلّم من تجارب الآخرين، فإن البشرية المتقدّمة توصّلت إلى صيغة الملكية الخاصّة للصحافة، المعبّرة عن نفسها بحرّية مسؤولة، ومسؤولة، هنا، تعني التصرّف في حدود القوانين، التي إتّفق عليها المجتمع، لا التصرّف بما تريده الحكومة، أيّة حكومة!

ووجهة النظر الخلافية، المحدّدة بالقوانين، هي التي تشكّل العامل المساعد، للتوصّل الى الحلول المثلى!

ولنتكلم، بلغة الصحافة الواقعية، لا لغة النظرية، فنقول:

كيف كان سيكون الإتحاد السوفياتي، النظام الشمولي الواضح، لو أنّ صحافته كانت بشكل آخر. بالشكل الذي يحمل وجهة نظر خلافية؟

هل كانت قرارات الرئيس الراحل جمال عبد الناصر، بتأميم الصحافة، تَحمل الخير كلّه... أو حتى بعضه؟

هل كان رئيس قوي، لأقوى دولة في العالم، كريتشارد نيكسون سيسقط، لو كانت "واشنطن بوست" مثل "برافدا" السوفياتية؟

5

وعلى أيّة حال، فقد كان هذا شكلاً من أشكال التحاور، المطروح حينها، لكنّ :حسابات القرايا لم تكن كحسابات السرايا"، فعلا!

فقد كانت حسابات المنطق، لمن يريد أن يغيّر في مضمون الصحافة، لتتلاءم مع ديمقراطية وتعدّدية المرحلة؛ أن يغيّر في شكل ملكيتها، فتبيع الحكومة أسهمها في الصحف للناس، وتُلغي كل الإجراءات التي تحدّ من حرّيتها، لكنّ شيئاً، من هذا، لم يتم، ولعلّ ما جرى هو العكس، تماماً:

... في حوار تليفزيوني، صريح، بثّه التليفزيون الاردني، سألت وزير الاعلام، الدكتور جواد العناني: ما دام عنوانكم هو الديمقراطية، فلماذا لا تبيعون أسهمكم في الصحف، في السوق المالي، في مبادرة حسن نية؟

أجاب: يمنحنا القانون فترة سنتين إضافيتين قبل أن نبيعها، وعلى أية حال فإن أسهم الحكومة محدودة، لأن الكمية الأكبر

للضمان الاجتماعي، وهو ليس مؤسسة حكومية... هو للناس، للشعب!

قلت له، يومها، ساخراً: إنها "تخريجة" يا معالي الوزير!

ولم أكمل، لأقول له، إن الضمان الاجتماعي حكومي عندما تريدون، وشعبي عندما تريدون... فهّمونا ماذا تريدون، تماما!

وفي حقيقة الامر، فإن هذا هو الواقع:

فعند التغييرات الصحافية الشهيرة، التي سُمّيت بـ"الإنقلاب الصحفي"، أصدرت الحكومة قراراتها، وعيّنت مندوبي مؤسسة الضمان الاجتماعي، على أساس أنهم مندوبو الحكومة، في لجان إدارات الصحف، ونُشر هذا في الجريدة الرسمية!

وها هي الحكومة، وإن إختلف رئيسها وأعضاؤها، تفسّر الأمر بشكل مختلف، وقد تأتي حكومة أخرى، تفسّره كما تفهمه، أو كما تريد أن تفهمه!

وبعيدا عن التفسير الحكومي، وفي تفسيرنا، وهو التفسير المتداول لدى كلّ الاوساط الصحافية، لما تملكه الحكومة من أسهم في الصحافة، لا ينفع أدنى شك أن الحكومة تمتلك حصّة الأسد من الصحف الرئيسية.

وهكذا، في نهاية الأمر، فإن رؤساء التحرير الذين يعملون في صحف، تشارك فيها مؤسسات الحكومة، يعملون، في واقع الامر، موظفين لدى الحكومة!
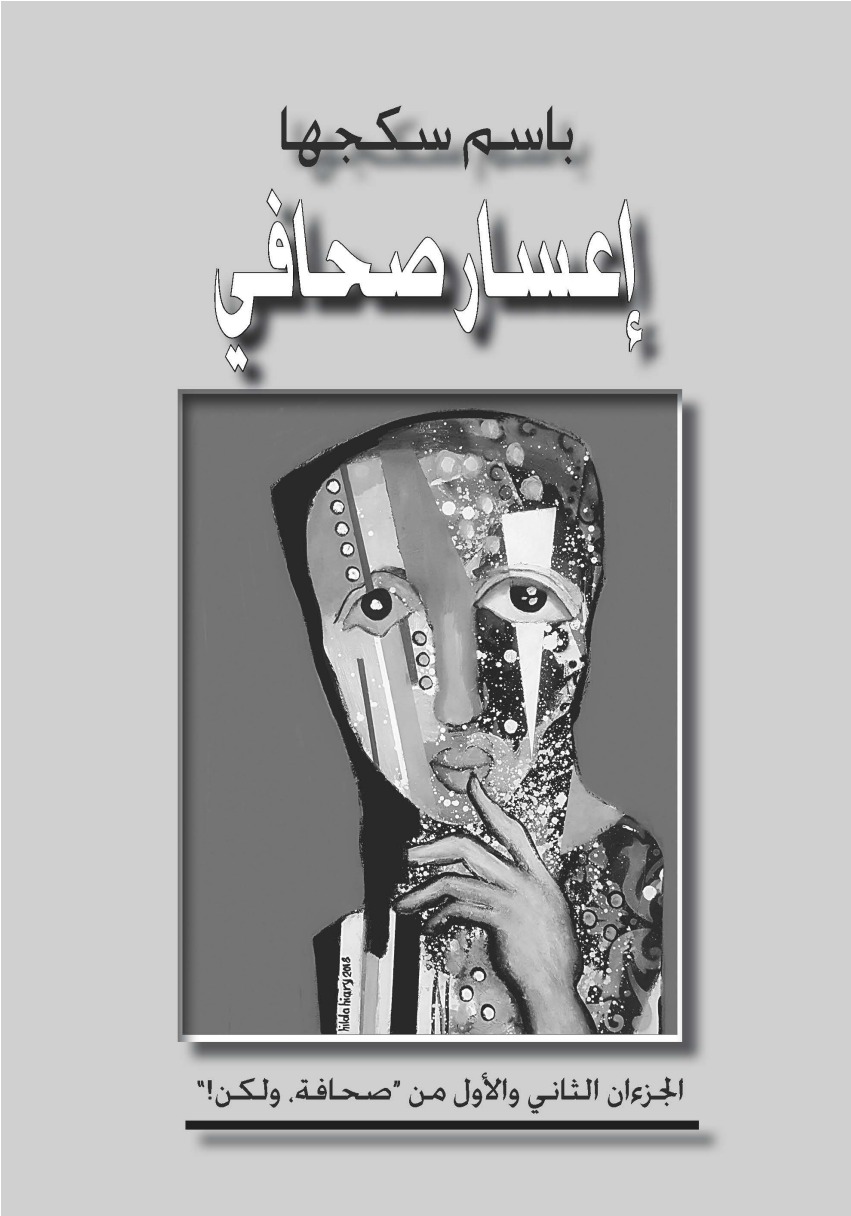
وللحديث بقية، في الجزء الثاني من الكتاب: إعسار صحافي!